

الرَّحْمَةُ

الْكَافَا

لَا بِنِ مَضَاء

أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّخِيلِيِّ الْقُرْطُبِيِّ

٥١٣ - ٥٩٢ هـ

دراسة وتحقيق

مختار من تراثنا

مكتبة جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

دار الأحياء

بين يدي هذه الطبعة

أسند إلى أثناء عملي في كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة بنغازي تدريس مادة « أصول النحو » ، ويشمل منهجها دراسة نقدية لبعض المؤلفات في النحو ، ومنها هذا الكتاب : « الرد على النحاة » لابن مضاء . فالزمت نفسي بأن تكون الدراسة نابعة من نص ابن مضاء ، ونحيت جانبا القراءات السابقة التي دارت حول كتابه ، وقدمت هذه الدراسة التي تراها في صدر هذه الطبعة . وكان مما دفعني أيضا إلى هذه الدراسة أنه كانت لي من قبل دراسة عن السيل صاحب ابن مضاء ، وأني عشت هذه المرحلة من حياة الأندلس عن قرب .

عرضت هذا العمل على بعض الزملاء فحببوا نشره ، ودعاني - رغبة في كمال النفع - إلى البحث عن مخطوطة تحقق مع هذه الدراسة ، حيث تكون الدراسة مصحوبة بالنص الذي قومه ، فبمكن للقارئ أن يعود إليه أثناء متابعتة للدراسة . وهناك أمر آخر ، هو أن هذه المخطوطة الجديدة لعلها تفيد في تقويم نص النشرة السابقة .

بحثت كثيرا عن نسخة أخرى لهذا الكتاب ، فلم أقف آنذاك على شيء . وفي عمرة البحث اطلعت على الأصل الذي اعتمد عليه الأستاذ الدكتور شوقي هبيب ، فأدركت مدى ما عاناه في إخراجه . وأكبرت عمله ؛ فهي نسخة سفينة حديثة العهد ، حافلة بالتصحيحات والتعريف .

قدمت الدراسة للطبع ، وقلت : لنطبع هذه الدراسة الآن مستقلة ، ولعلناك واحد في المستقبل ما تبغي . وأثناء ذلك وقعت لي هذه المصورة

و معهد المخطوطات العربية . على الرغم من أن طلبتها فيه من قبل ؛ لقد
كانت هذه المصورة مع أخريات مما حفظه المعهد منذ وقت بعيد ، ولكن
أعجل نسجيه وفهرسته . وعثر عليه بعد أن طبعت فهرس المعهد .

نيت المصورة فإذا هي عن نسخة قديمة العهد جداً . فريد من عصر
الزفاف . وأدركت أنها يمكن أن تقدم شيئاً ، فأسرعت إلى تصويرها
ومحافظتها . وإلى لأرجو أن يكون هذا العمل قد حقق المشاركة المرجوة
في التعريف بآمن هضاء ، وبكتابته ، وسلامة نصه . . وبالله التوفيق .

د . محمد إبراهيم الب

تمهيد

بعد كتاب « الرد على النحاة » لأبي جعفر أحمد بن مضاء القرطبي ، من أشهر كتب تراثنا النحوي التي حظيت باهتمام الدارسين في عصرنا ، فقد نشره والباحثون في النحو يفتنون إليه ، لا لأنهم يجدون فيه تحواً جديداً ، فليس فيه من ذلك شيء ، وإنما يرجعون إليه لأن صاحبه وعدمه فيه منهج جديد يخلص النحو من أثقاله ، ويقبل الشاكرين فيه من أعباله ، وقد أفصح عن منهجه في صدر كتابه بقوله : « قصدى في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه » .

ولم يكن ابن مضاء بدعاً في حملته هذه على النحو ، فترى عما قريب أن أغلب ما صرح به ابن مضاء كان يتردد في المجالس العلمية في المشرق والمغرب ، وكان المحققون من النحاة قد قالوا فيه كلمتهم .

وقد شهد ابن مضاء^(١) عصرين من عصور الأندلس ، هما : عصر المرابطيين (٤٩٣ - ٥٤١ هـ) ، وعصر الموحدين (٥٤١ - ٦٦٨ هـ) ، فأما عصر المرابطيين - وهو الذي أطل ابن مضاء في مرحلة الطالب والتأخذة - فقد السم عموماً بالجمود الفكرى ، وكادت تخلو به الأندلس من الحياة الفكرية المنطلقة التي عاشها الأندلس في ظلال أمراء الطوائف ، ويعزى ذلك إلى سيطرة فقهاء المالكية الذين كانت معارفهم لا تعدو فروع مذهبهم ، ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم علم الفروع - أعنى فروع مذهب مالك - فتعقت في ذلك الزمان

(١) وقد ابن مضاء بمرطبة سنة ٥١٣ هـ ، ومات بأشبيلية في السابع عشر من جمادى الآخرة سنة ٥٩٢ هـ . انظر دية أوعاة ١/ ٣٢٣ .

كتب المذهب ، وعمل بمقتضاها ولبذ ماسواها ، وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله ، وحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعتنى بهما كل الاعتناء ، ودان أهل ذلك الزمان بتكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علم الكلام ^(١) . وقد أصاب الفلاسفة ما أصاب كتب الأصول ، وفقد الشعراء الرعاية التي حظي بها نظراؤهم في عصر أمراء الطوائف . ومع هذا لم يخل هذا العصر تماماً من بعض الأعلام الذين أمضوا تلمذتهم في عصر أمراء الطوائف ، ومن هؤلاء : ابن باجه (ت ٥٣٣ هـ) الذي نبغ في الرياضة والفلسفة والطبيعة والفلك ، وابن العربي (ت ٥٤٣ هـ) وكان من أئمة الحديث والتفسير والفقه ، وأبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد ، الجد (ت ٥٢٠ هـ) ، وكان قاضي الجماعة في قرطبة . فأما شيوخ اللغة وأسائذها القائمون على صناعة العربية والأدب ، فقد كان منهم في هذا العصر جملة عبرت بهم الدراسة اللغوية بين عصرين زاهرين ، وهما عصر أمراء الطوائف وعصر الموحدين . ومن هؤلاء : ابن السيد البليوسى (٤٤٤ - ٥٢١ هـ) ، وابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) وابن الباطش (ت - ٥٢٨ هـ) ، وابن الرماك (ت - ٥٤١ هـ) شيخ ابن مضاء صاحبنا . وإنك لو رجعت إلى تراجمهم ، وإلى تراجم طبقهم ، لسوف ترى أنهم كانوا قوامين على الكتاب وعلى غيره من كتب المتقدمين ، وأن الطلبة كانت تغد إليهم تأخذ عنهم الأدب . وقد أخذ ابن مضاء عن ابن الرماك كتاب سيبويه ، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى ^(٢) . وإذا علمنا أن ابن مضاء كان مقرئاً مجوداً ، محدثاً مكثرأً ، قديم السماع واسع الرواية ضابطاً ، ماهراً في كثير من علوم الأوائل ^(٣) . عرفنا أن الأندلس في هذا العصر - عصر المرابطين - لم تخل معاهدها من الأعلام المحيدين في كل فن ، وأن ما قاله المراكشي -

(١) المنعجب للمراكشي ٢٣٦

(٢) مجلة الوثائق ١ / ٣٢٢ .

(٣) الديباج المذهب ٤٨ .

من أنه لم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعنى بالأصول - فيه إطلاق بليغى أن يتنزه قول المؤرخ عنه ، وثأباه طبيعة الأمور . ولقد كان ابن مضاء من خيرة تلاميذ هذا العصر ، ومن الأساندة البارزين في عصر الموحدين .

جاء الموحدون لتتطلق الأندلس مع عصرهم في حياة فكرية وأدبية ، فعادت صورتها الزاهية على عهد أمراء الطوائف ، تلك الصورة التي كانت في الحقيقة امتداداً لمحركة العلمية المزدهرة التي رعاها الحكم المستنصر في منتصف القرن الرابع الهجرى ، ذلك أن أمراء الموحدين كانوا يقدرون العلوم والفنون حق قدرها ، بل كانت الدعوة إلى العلم أصلاً من أصول داعيتهم محمد بن تومرت ، ومن ثم كان ملوك الموحدين علماء ، فعبد المؤمن بن علي مؤسس هذه الدولة ، كان عالماً جليل القدر ، تجمع حاشيته العلماء والأدباء والشعراء من المغرب والأندلس ، وكان خليفته يوسف بن عبد المؤمن (ت - ٥٨٠) : « أعرف الناس كيف تكلمت العرب ، وأحفظهم لأيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والإسلام ^(١) » . وقد اتصل ابن مضاء بالخليفة الثاني ، وكان قاضي الجماعة في دولته . فلما تولى يوسف هذا خلفه ابنه يعقوب ، وقد وقع في عهده حادثان كبيران ، أولهما : ما كان منه من محاربة الفلسفة . واضطهاد الفلاسفة ، ويعزى ذلك إلى أنه نقم أموراً على أبي الوليد بن رشد (ت ٥٩٥ هـ) . وأنه كان لدسائس القصر والمنافسة أثر في تسميتها . « وكتبت عنه الكتب إلى البلاد بالتقدم إلى الناس في ترك هذه العلوم جملة واحدة ، وإحراق كتب الفلسفة ، إلا ما كان من الطب والحساب ^(٢) » . على أنه لم يطل أمد هذا الحجر ، فقد عفا أبو يوسف عن أبي الوليد بن رشد واستدعاه ، وجنح إلى تعلم الفلاسفة كما يقول المراكشي .

والحادث الثاني : هو دعوة أبي يوسف هذا إلى الأخذ بظاهر الكتاب

(١) المعجب ٣٠٩ .

(٢) المرجع المتقدم ٢٨٥ .

والسنة ، ونفذ كتب مذهب مالك ، وهو المذهب الغالب على أهل المغرب والأندلس ، فأحرقت هذه الكتب ، يقول المراكشي : « لقد شاهدت منها ، وأنا يومئذ بمدينة فاس ، يوتى منها بالأحمال فتوضع ، ويطلق فيها النار ، وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأى والخوض في شيء منه ، وتوعده على ذلك بالقوية الشديدة ، وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة في الصلاة وما يتعلق بها ، على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت الطهارة^(١) » . ويقول المراكشي أيضاً : « وكان قصده بالجملة نحو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة ، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث ، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهره ، وأظهره يعقوب هذا^(٢) » .

وهو موقف — كما نرى — على التقبض من موقف المراكبيين الذين كانت لهم عناية بالغة بكتب المذهب المالكي ، حتى دأبت بين الدارسين وراجعت عندهم . ويبدو أن المهدي بن تومرت داعية الموحدين قد رأى أن اشتغال الناس بها قد باعدهم عن الأصول وعرفهم إلى الفروع وما فيها من خلاف ، وحال بينهم وبين النظر في كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام . ولذا كان من أصول هذا الداعية أن يعود بالناس مرة أخرى إلى القرآن والحديث بأحاديث منهما الأحكام . ولقد لم المنهج الذي ينبغي أن يتبع وذلك في كتاب الطهارة .

كان ابن مضاء وثيق الصلة بالخليفة الثالث عظيم المكانة عنده . ويبدو أن موقف النبوة من الفقه المالكي قد دعاه إلى أن يكون له في النحو موقف مماثل ، هو ما ذكرناه له من قبل : « قصدى في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأبدي على ما أجمعوا على الخطأ فيه » . وكان قد قال في مقدمة كتابه : « وإني رأيت النحويين — رحمة الله عليهم — قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من الفتن » .

(١) المرجع المتقدم ٢٥٤ / ٢٥٥ .

وصيافته عن التعبير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمروا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا . إلا أنهم ألزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها قدر الكفاي فيما أرادوه منها ، فتوهرت مسالكها ، ووهنت مبانيها . . . وجد ابن مضاء أن النحاة قد تزيدوا في النحر على صورة تأباها طبيعة الدراسة فيه ، وأنه وقع بينهم من الخلاف فيه وفي كثير من أصوله ما يوشك أن يباعد بينهم وبين مصادرهم الأولى حتى ليكاد الدارسون له يشغلون به عن اللغة نفسها . وعلى هذا فإن النحر ليس دون الفقه حاجة إلى الإصلاح ، ولما كانت دعوة الخليفة الثالث ظاهرية في الفقه ، فقد عد ابن مضاء ظاهرياً في النحر ، وله آراء (يعني ابن مضاء) في العربية ، وشأنه على خير ما نعرف أهلها ، ظاهري في النحر^(١) .

لقد دعا ابن مضاء إلى إسقاط القول بالعامل ، وإسقاط العلل الثواني والثالث ، وتمازج التصريف ، ولم يكن أول من نادى بهذه الآراء . فمن قبله حاجم ابن حرم الظاهري (ت ٤٥٦) العلل التحوية ، فقال : « وأما علم النحر فإني مقدمات مخطوطة عن العرب ، الذين تزيد معرفة ظاهريهم للمعاني بلهجاتهم ، وأما العلل فيه ففاسدة جداً^(٢) » . وكان في المشرق حيثئذ ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦) الذي كان يقول : « فأما طريقة التحليل فإن العلة إذا ساط على ما يعال التحريرون ، لم يثبت معاً إلى هذا الفرداء ، بل ولا يثبت شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقوله : هكذا قالت العرب ، من غير زيادة في ذلك^(٣) » . وقد حكى عن أبيه الظاهر (ت ٤٧١ هـ) ما أنكره معاصروه في النحر ومنها العلل

(١) إدارة التعبير ، ورقة ٩ .

هذا ويؤم اندفع الظاهري في الفقه على إنكار القياس ، ويرى أن في القرآن والسنة وموسوياتهما ما يكفي لبيان الأحكام ، ولا يبيح القياس إلا إذا ورد نص بتحليل أو تحريم . ويرى فيه علة . مع ذلك يجوز أن يفرك معه في حكمه ما لم ينص عليه وليكن العقد معه في العلة ، لما إذا لم ينص على أنه ليس المجتهد أن يقول من عنده ثم ينص عليها

(٢) التصريف ٢٠٢ .

(٣) في التصانيف ٣٢ .

والصباريف أو النصارين ، على نحو ما ندين به . هذا ويبدو أن أبا الوليد ابن رشد (٥٢٠ - ٥٩٠ هـ) قرين ابن مضاء ومعاصره ، قد شغله أمر النحو والنحاة ، وما رآه من استغراقهم في مسائله وبحرته ، ووصرفهم الجهود إلى درسه ، حتى صار لكل شيخ مذهب ينافح عنه ، ويعتبر تكوين من يقوم به من التلاميذ ، فرأينا له كتاباً عنوانه « الضروري في النحو (١) » ، وهو عنوان دال على مضمونه ، ولعله دعا فيه إلى القصد والاعتدال .

إن الأندلس على عهد المرحدين كانت عامرة بالمدارس المتناثرة في أوعدها ، وكان النحو يشغل الدارسين ويستغلد كثيراً من جهلهم ووقتهم . وإن حملة النقاد من أمثال ابن مضاء ومن تقدمه ترجع إلى أن النحاة في دراساتهم التزموا ما لا يلزمهم ، وأصبح علمهم حافلاً بأمور تجاوزها طبيعة العلم ، ففي النحو العربي تختلط الظواهر اللغوية بالحالات الذاتية التي لا يمكن أن تعد من العلم في شيء ، وإنما هي تعبر عن نفس صاحبها ومزاجه . ومن المعروف أنه « لا بد للحقيقة العلمية أن تبقى مستقلة بقدر المستطاع عن قائلها ، فلا يمازجها شيء من ميوله وأهوائه ونزعاته الذاتية وقيمه التي يقوم بها الأشياء من حيث غيرها وشرها ، وجهاتها وقبحها (٢) » . ولو أن علماء اللغة العرب التزموا هذه الموضوعية في دراساتهم اللغوية لا طرد تفكيرهم ، ولكانت لهم نتائج وآراء في اللغة لتسابق مع الزمن .

ومع ذلك لا يستطيع منصف أن ينكر الجهد العظيم الذي بذله النحاة في تقديم صورة كاملة لهذه اللغة ، « أما جمع ، المسادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أجزائها ومفهوماتها ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشراكة بين المفردات ، فقد تم كله على نحو يشير الإعجاب ، ولقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظاً أبداً الدهر (٣) » . ولقد مضى قول ابن مضاء :

(١) توجد نسخة منه في مكتبة الإسكوريال .

(٢) المعلق الموضوع للدكتور زكي نجيب محمود ٢ / ٣٢ .

(٣) اللغة بين النمازية والوصفية للدكتور تمام حسان ١٩٦٤ .

« وإلى رأيت التحوين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحر لحفظ
كلام العرب من الخن ، وصيانتهم عن التطير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية
التي أمروا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا » . إن المدخل الذي سلكه
الغلاة في ما أخذهم على الذمجة العرب هو أنهم تزيدوا في تحريم لا قصروا ،
وإن كان للمحدثين منهم ما أخذوا أخرى تحصل بالمنهج ليس هذا مقام
ذكرها .

وسنعرض - إن شاء الله - فيما يلي وجهة نظر ابن مضاء في الأمور
التي نادى بإصلاحها ، وهي : العامل ، والعقل التوافي والثالث ،
والنصارى . ثم - في ضوء الحيلة الثامنة - نذكر ما نعتقد حقاً في كل مسألة
من هذه المسائل ، والله من وراء القصد .

• • •

١- إلغاء العوامل النحوية

لا نعلم قبل ابن مضاء من دعا إلى إلغاء القول بالعامل في النحو ، على كثرة المآخذ التي وجهت إلى النحو والنحاة . ويبدو أن ابن مضاء كان يدرك خطر دهرته هذه ، ولهذا صدر كتابه بموضوع العامل ، وتناول الحديث فيه على النحو التالي :

١- بدأ أولاً بعرض أساس هذه النظرية من كلام سيويه . فنقل قوله : « وإنما ذكرت ثمانية مجاز لأفرك بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبقى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه » (١) .

وقد عتب ابن مضاء على كلام سيويه هذا بقوله : « فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بن الصاد » .

٢- انتقل بعد ذلك لبيان رأى ابن جنى في العامل ، فقال : « وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنى وغيره ، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والمعنوية : « وأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للتكلم نفسه لا لشيء غيره » (٢) .

وكان تعقيب ابن مضاء على كلام ابن جنى : « فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله : لا لشيء غيره » .

٣- وكان ابن مضاء ارتضى ما نسب إلى ابن جنى من أن العمل الحقيقي

(١) انظر الكتاب ٢/١ .

(٢) انظر الخصائص ١٠٩/١ - ١١٠ .

إنما هو الشكك ، وليس لما يقوله النحاة من الالتقاط أو معانيها ، فالتمس من العقل دليلاً على إبطال عمل الالتقاط فقال : « وأما القول بأن الالتقاط يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه ، منها : أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيها محدثه فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب « زيد » بعد « إن » في قولنا « إن زيداً » إلا بعد عدم « إن » .

ويعنى بهذا أنك حينما نطقت بزيد منصوباً ، كانت « إن » غير موجودة ، فكيف ينسب إليها الفعل وهي معلومة ! ثم ذكر أن الفاعل إما أن يفعل فعله بإرادة كالحَيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء . . . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألقاها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع .

٤ - أثار ابن مضاء بعد ذلك تساوياً مؤداه أن النحاة في قولهم بالعامل لعلمهم كانوا متساعفين في العبارة ، فقال : « فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ، وذلك أن هذه الالتقاط التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب .

ولكنه يجيب على هذا بأننا قد ناسخهم إذا كان هذا معتدماً في لفظ العامل ، وأن نسبة العمل إليها على سبيل المجاز لا الحقيقة . فأما إذا أصروا على اعتقادهم بأنها عوامل حقيقة وأنها التي تحدث الآثار في الكلم ، فلا يجوز اتباعهم في ذلك .

وقد انتقل بعد ذلك لعرض بعض آثار العامل ، فذكر أنهم في قولهم بالعامل أصلاً أصولاً تقوم على التحكم والتعسف ، فنشأ منها من الأبواب والآراء ما كان أغنى النحو والنحاة عنه . ويجدر بنا قبل أن

تندار من معه مشكلات القول بالعامل ، أن تناقش ابن مضاء فيما سبق أن قدمناه له :

١ - هل حقيقة ذلك الذي ينسب ابن مضاء إلى سيوييه من أنه كان يعنى أن هذه العوامل تعمل في معمولاتها على سبيل الحقيقة لا الخجاز ؟ إن ابن مضاء ، وقد درس الكتاب ، يعلم جيداً أن سيوييه لا يمكن أن يصدر عنه مثل هذا الفهم ، ويعلم كذلك أن نصوصه في الكتاب ، وفي أغلب الصفحات منه ، قد صرح فيها بنسبة العمل إلى المتكلم ، فهذا سيوييه يقول في باب الإضمار في ليس وكان : « فن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضماراً لم يجوز أن تذكر الفعل ، ولم تعمله في اسم (١) » . فنسب الأعمال إلى المتكلم .

وقال أيضاً : « وأما قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسمى لأدنى معبشة كفاًني ، ولم أطلب ، قليل من المال

فلأنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولولم يرد ذلك ونصب ، فسد المعنى (٢) » . فنسب العمل إلى امرئ القيس .

هذا إلى نصوص أخرى كثيرة يكاد لا تخلو منها باب من أبواب الكتاب ، ينسب فيها سيوييه العمل إلى المتكلم . وعلى الرغم من إسناده العمل إلى المتكلم فإن سيوييه لو مثل سؤالاً أبعد من هذا فقليل له : هل حقاً ذلك الذي نسبته إلى المتكلم من الرفع والتعصب والجزم ؟ أو أنه حينما يتكلم المتكلم يكون خاصماً للعرف اللغوي في مجتمعه ؟ لو مثل سيوييه هذا السؤال لتذكر من قوره اللهجات العربية التي وصفها ودونها ، ولجدر إلى ذهنه أنه قد تحدت العوامل في اللهجات وتختلف آثارها ، ولأجاب بقوله : ليست العوامل تفعل شيئاً ولا الأفراد هم الذين يحدثون هذه الآثار ،

(١) الكتاب ١/ ٢٥ .

(٢) الكتاب ١/ ١١ .

ولمّا ذلك شيء تعارفت عليه الجماعة المعينة ، والمتكلم في كل بيتة من هذه البيتات ملتزم بأعرافها اللغوية ، حريص على أن تكون أفكاره مصبوبة في قوالب الجماعة التي ارتضتها وحرصت عليها ، وأن شأن اللغة في ذلك شأن بقية الظواهر الاجتماعية ، لها وجودها المستقل خارج الجماعة ، ولها كذلك سلطانها القاهر ، فلا هو يصنعها بل إنه يثقلها من الجماعة ويلتزم بها ، ويحس بغاية السعادة إذا أحسن استخدام هذه الأعراف على الوجه الأكمل ، فلو كان الفرد يصنع شيئاً لما كان هناك ما يسمى باللهجات ، ووجود هذه اللهجات دليل على أن كل مجتمع منها قد ارتضى أسلوباً معيناً في النظم ، له نظامه الصوتي ، وله مفرداته ، وله كذلك تراكيبه المميزة .

ثم يقول لك سيويه : فأما ما تراه في الكتاب من اصطلاح العمل ونسبته أحياناً إلى اللفظ أو إلى المتكلم ، فذلك شيء تواضعنا عليه ، رأينا أنه يحقق نوعاً من الاختصار في التعبير . على أنك إذا وجدتنا في الغالب ننسب العمل إلى اللفظ فذلك راجع إلى أننا معنيون بوصف الجملة وبيان ما بين أجزائها من العلاقات . وفي الجملة نجد ترابطاً بين الأجزاء على نحو قد يكون أولياً . كما في العلاقة بين الفعل والفاعل ، وبين الفعل والمفعول . وقد تعددت العلاقات في الجملة وتتداخل إذا كثرت القيود . ولما كان من عملنا أن نبين الارتباط بين الأجزاء ، فقد اصطليحنا على أن الكلمة إذا كانت طالية لغيرها وصحب هذا الطلب تأثير في الكلمة المطلوبة . اصطليحنا على أن نسمى هذه الكلمة الطالية : عاملة ، والكلمة المطلوبة : معمولة لها ، نظراً لوجود العمل مع وجودها ، وزواله مع زوالها ، فأما في الحقيقة فالأمر ما عرفت من قبل لا يعدو أن يكون عرفاً لغوياً .

على أن سيويه يحض في التحقيق أبعد من هذا فيقول : إن الارتباط والتعلق ليس بين الألفاظ على الحقيقة ، بل بين معانيها ، فمعنى الكلمة العاملة هو الذي يطلب معنى الكلمة المعمولة . وقد قلت ذلك في أول حديثي في الكتاب حين بينت أن الأفعال لما كانت دليلاً على ما مضى وما لم يحض

من نحو الذهاب والجلوس والضرب ، فلإنها تعمل في الحدث نحو : ذهب ذهباً ، والزمان نحو : ذهب أمس ، والمكان نحو : ذهب فرسخين ، من حيث إنها تدل على الحدث والزمان وتتطلب المكان ، فلما كانت دالة عليها وطالبة لما فقدت تعلقت هذه وارتبطت بها (١) . فالارتباط في الحقيقة بين المعاني .

ولإذا حققت المعنى وساءلتني عنه قلني أقول لك : إنه المعنى النحوي لا المعنى المعجمي ، وأعني بالمعنى النحوي ما قلناه مثلاً من أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، وأن الفاعل من وقع منه الفعل أو قام به ، والمفعول : ما وقع عليه الفعل . والزمان والمكان : ما ضمن معنى في . وقد قلت أيضاً في أول الكتاب : « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذته ، لأنه إنما يذكر ليبدل على الحدث . ويتعدى إلى الزمان نحو قولك : ذهب ، لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض . . . (٢) » . فأما المعنى اللغوي الذي نجده في المعجم فإنه لا يطلب شيئاً ، والدليل على ذلك أن المعنى اللغوي الواحد نجد صيغة من الصيغ معه متعدية ، ونجد صيغة أخرى معه لازمة ، وبحسبك أن تنظر إلى مادة « ضرب » في صيغها المتعددة لتعرف أنه لا اعتبار للمعنى اللغوي . خذ مثلاً : ضرب ، ضرب ، تضارب ، اضطرب ، ضارب - فسوف تجد أن معنى كل صيغة من هذه الصيغ هو الذي يحدد نوع العلاقة في التركيب ، فنضرب - بفتحات - تطلب فاعلاً ومفعولاً ، وضرب - مبنية للمفعول - تطلب نائب فاعل ، وتضارب : تطلب فاعلاً متعدداً ، واضطرب : تطلب فاعلاً ما ، وضارب : تطلب فاعلاً ومفعولاً كل منهما واقع منه الفعل وواقع عليه .

بقول لك سيويه : إننا معيون ببيان هذه العلاقات ، وكما أن هناك ارتباطاً بين الفعل والاسم ، فبين الاسم والاسم ارتباطات شتى ، وبين

(١) انظر الكتاب ١٥/١ - ١٦ .

(٢) الكتاب ١٥/١ .

الحرف والاسم والفعل مثل ذلك . وهذه العلاقات لا تخلو منها لغة من اللغات ، بيد أن في العربية علامات صوتية تعين على تحديد العلاقات ، اصطلاحنا على تسميتها علامات إعراب ، لا هي من عمل الصيغ ولا من عمل معانيها ، ولا هي كذلك من عمل المتكلم ، وإنما هي كما سبق أعراف لغوية يضعها المجتمع ويصطلح عليها ، وإنما نسبناها إلى اللفظ الطالب في التركيب لما كانت توجد بوجوده وتعدم بعلمه ، فلما كان الفعل المتعدي يطلب فاعلاً ومفعولاً ، نسبنا الرفع والنصب إليه ، ولما كان المصدر جيء به لتأكيد معنى الحدث في الفعل أو لبيانها ، فقد نسبنا نصبه إلى الفعل ، ولما كان التعت جيء به لتخصيص المنعوت أو توضيحه ، فقد نسبنا العمل إلى المنعوت . فالحقيقة أن اصطلاح العمل أردنا به بيان العلاقات ، فكل لفظ اصطلاحنا على تسميته عاملاً فاعلم أنه في التركيب طالب لغيره ، وكل لفظ اصطلاحنا على تسميته معمولاً فاعلم أنه مطلوب لغيره .

وإنك لا تحس بعد إنصاتك لكلام سيويه إلا أن تحكم بأن ابن مضاء قد اقتضب كلامه اقتضاباً ، وأنه جرد من كتابه نصاً واحداً حاول أن يحمله على الحقيقة اللغوية لا العرفية ، فكان متحكما في اختيار النص وفي تأويله ، وتجاوز ذلك جداً حين قال : « وأما العوامل النحوية فلم يغفل بعملها عاقل » . فس صاحب الكتاب ، وشيخه الخليل ، مسأ غير كريم .

٢ - فإذا انتقلنا إلى ابن جني وجدنا ابن مضاء قد أقام بينه وبين سيويه خلافاً غير موجود ، وكان سبيله في هذا أيضاً أن اقتضب نص الخصائص كما فعل مع صاحب الكتاب والحقيقة أن ابن جني في نصه هذا كان يشرح كلام سيويه والمتقدمين ولا يخالفهم ، وكان ماضياً على درهم أخذاً بمقالتهم ، قال ابن جني : « العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ، ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرأ ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء

والباء على صورة فعل ، فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل .

يقول ابن جنى : « وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ، لبروك أن بعض العمل يأتي مسيئاً عن لفظ يصحبه ، ككررت يزيد ، ولئت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتغال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح » (١) .

هذا نص ابن جنى كاملاً في هذا الموضع بشرح فيه كلام النحويين والمتقدمين من أمثال الخليل وسيبويه ، ويقول : إنهم يعنون أن العمل يكون مسيئاً عن لفظ يصحبه ، لا أن اللفظ هو الذي يحدث العمل . فجاء ابن مضاء فحذف من هذا النص حديثه عن النحاة ، واختار منه فقط : « وأما في الحقيقة ومحصل الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، انزع ابن مضاء هذه الفقرة ليخيل للقارئ أن ابن جنى يخالف النحاة في مقالهم ، والحقيقة أنه شارح لكلامهم ، موافق لمنهجهم .

ولقد اعترف ابن مضاء فيما بعد بأن القول بالعامل قد أخذ به النحاة أجمعون ، لم يشذ واحد منهم عن ذلك ، وذلك في قوله : « فإن قيل : فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم - على القول بالعوامل . . . » ، وقد سلم بهذا الإجماع ، وبأن من تسليمه أن ما ساقه من خلاف بين ابن جنى والمتقدمين شيء اصططنه هو ، وأنه لا يمت إلى واقع الدراسة اللغوية الذي كان معروفاً .

(١) الخصاص ١٠٩/١ - ١١٠ .

٣- رأينا ابن مضاء يرتضى ما صرح به ابن جنى من نسبة العمل
 للتكلم ، وأنه هو الذى يحدث الآثار الإعرابية . وقد بينا من قبل أن
 فى هذا مجافاة لطبيعة اللغة ، وأنه لا الألفاظ تعمل ، ولا معانيها ،
 ولا المتكلم ، وإنما المتكلم فى كل مجتمع خاضع للعرف اللغوى فيه ،
 فليست اللغة من صنعه ، ولا هو وحده الذى يحدد نظمها المختلفة ،
 بل اللغة كيان مستقل يوجد خارج الجماعة ، وإن كان المجتمع هو الذى
 صنعه ، فأما دور المتكلم فإن يقيس كلامه على هذا النظام اللغوى ، وأن
 يحاول أن يأخذ بأحسن ما فيه . ولا يختلف الأفراد بعضهم عن بعض بشيء
 يحدثونه فى اللغة ، وإنما يختلفون بما خالفت بينهم الطبيعة فى الأداء الصوتى ،
 والقننات التى تمحدد طريقة تفكيرهم ، ومدى استفادة كل منهم من نظامه
 اللغوى ، ومن هنا يختلف أداء فرد عن آخر ، ويكون لكل منهم مفرداته
 وتراكيبه ، بيد أنه بهذا التمايز لا يكون خارجاً عن هذا النظام العام ، بل
 هو يتصرف فى نطاقه . وقد أمكننا أن نستنبط هذا الفهم من كتاب سيويه ،
 وكان هذا الفهم بين يدي ابن مضاء .

٤- ومن هنا لا يسعنا إلا أن نقول : إن النحاة فى قولهم بالعامل كانوا
متساخين حين نسبوا العمل إلى الألفاظ أو المعاني ، وأن ذلك شيء كان
 مقرراً واضحاً فى مصنفاتهم . وأنه كان من الأجدر بابن مضاء أن يصرف النظر
 عن مناقشة هذا المصطلح إلى مناقشة النحاة فى أصولهم التى وضعوها
 للعمل . ولما كان النحاة يعنون بالعمل ببيان الارتباط بين أجزاء
 التركيب فإذا قدم ابن مضاء من بدليل لنظرية العمل ؟

لقد أجاب ابن مضاء عن هذا التساؤل بأن عقد ثلاثة فصول أراد
 أن يستدل بها على ما سواها من الأبواب ، وكان قصده من عرض هذه
 الفصول أن يبين أن النحو مستغن عن حديث العامل والمعمول ، تناول
 فى هذه الفصول ما يدعى باب التنازع ، وباب الاشتغال ، ومسألة من
 باب نواصب المضارع ، وهى النصب بعد فاء السبية وواو المعية ، وقال :
 « وقد شرعت فى كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها » .

فأما ما في باب التنازع فقد صرح بقوله : « وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول : علق ، ولا أقول : أعلت » . وقد عرفنا من قبل أن مقصود النحاة بالعامل هو بيان جهة التعلق بين أجزاء التركيب ، وأن قولهم : عامل ومعمول ، هو بعينه ما يعنيه ابن مضاء من متعلق ومتعلق به . ثم عرض ابن مضاء قواعد النحاة في هذا الباب .

فلما انتقل إلى باب الاشتغال فإننا لا نجد يتحدث عن التعلق البتة ، بل يصف أحوال الاسم المشتغل عنه وأحكامه على نحو ما هو معروف في كتب النحو ، ثم يقول : « ولا يضر رافع كما لا يضر ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب » . فتراه في باب يعلق الألفاظ بعضها ببعض وفي باب آخر يغفل حديث التعلق ، ويحيل المسألة على السماع عن العرب . وأغلب الظن أن ابن مضاء حاول جاهداً أن يجد ما يمكن أن يعلق به ذلك الاسم المشتغل عنه ، فلما لم يجد شيئاً كان تفسيره هو أنه هكذا تكلمت العرب . وبعبارة أخرى : وجد ابن مضاء أن حديث التعلق سيوقعه فيما أوقع حديث العامل النحاة ، من القول بالتقدير أو بالحذف ، ذلك أنه لابد أن يعلق الاسم المرفوع بما يقتضي الرفع ، وكذلك المنصوب ، ومن هنا كان قراره من موضوع التعلق . وكذلك فعل في مسألة فاء السببية وواو المعية . ولذلك يمكن القول بأن ابن مضاء لم يستبدل بموضوع العامل نظرية أخرى ، وإنما هو رجل يقول كلاماً في باب ، ويقول غيره في باب آخر ، ولا يجمع الكلامين نظام ولا منهج .

...

د عوته إلى إلغاء الحذف والتقدير

هذا وقد تناول ابن مضاء في ثنابا حديثه عن العامل أموراً رآها من آثار القول بالعامل ، ويمكن إجمالها في :

(أ) تقدير العامل .

(ب) تقدير الضمائر .

(أ) تقدير العامل

- ١ -

من أحسن ما يذكر لابن مضاء في كتابه هذا حصره أنواع المحذوفات في هذه الأقسام الثلاثة :

١ - محذوف لا يتم الكلام إلا به ، وقد حلف لعلم المخاطب به ، وقد مثل له بنحو قوله تعالى : (وقيل للذين اتقوا : ماذا أزل ربكم ؟ قالوا : خيراً) ، وبأمثلة التحدير نحو : (ناقة الله وسقياها) .

٢ - محذوف لا يحتاج الكلام إليه ، لأنه تام بديونه ، وإن ظهر كأن عيباً . وقد مثل له بأمثلة الاشتغال نحو : (أزيداً ضربته) .

٣ - محذوف إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ، ومثل له بعامل المنادى نحو : (يا عبد الله) ، وعامل المضارع المنصوب بعد فاء السببية أو واو المعية نحو : ما تأتينا فتحدثنا .

وقد اعترف ابن مضاء بالقسم الأول الذي يكون فيه المحذوف معلوماً

من السياق أو المقام ، وقال : إنه يوجد في كلام الله كثيراً ، وإن حذفه
بحقق الإيجاز والبلاغة ، فأما القسمان الآخران فحمل على النحاة حين قالوا
بالحذف فهما ، ورجع تقدير المحذوفات فهما إلى تحكم نظرية العامل ،
تلك التي نقول : إن كل منصوب لابد له من ناصب ، وإن لم يكن
هذا الناصب مذكوراً فلا بد من تقديره .

والحق أننا قد شاركه مقالته في هذين القسمين ، ونعتقد أنه من الممكن
أن تستبدل بالأصول التي قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصول أخرى
كفيلة بأن تغطي بها بعض أبواب النحو المعروفة وتدمج في أبواب أخرى .
وإنه إذا نظرنا إلى ما قالوه في باب الاشتغال من تقدير عامل محذوف لاشتغال
الفعل المذكور ، وذلك نحو : زيداً ضربته ، فقد بنوه على أن الفعل
قد استوفى معمولاته ، وقد يكون من أصلهم : إن أمثال هذا الفعل لا تعدى
إلى الاسم وضميره ، ومن هنا نشأ قولهم بالتقدير ا ولو أنهم نظروا إلى
المسموع ووصفوه كما هو لما كانت بنا حاجة إلى مثل هذا التقدير ،
ولدخل هذا الباب في باب المفعول به ، فكنا نرى في هذا الباب الصور
التالية :

١ - ضربت زيداً .

٢ - زيداً ضربت .

٣ - زيداً ضربته ، زيداً مررت به .

والصور الثلاثة تحكى هذه الأوضاع : تأخر المفعول ، تقدمه على الفعل
من غير أن يعود عليه ضمير ، تقدمه مع عود الضمير . والصور
الأخيرة بمثلها هي المذكورة في باب الاشتغال ، ليس هناك ما يمنع من
إدخالها في باب المفعول به ، ونقول : إنه يجوز أن يتعدى الفعل إلى المفعول
المقدم وإلى ضميره ، فينصب ذلك المقدم ، سواء أكان الفعل متعدياً
نحو : زيداً ضربته ، أم لازماً نحو : أزيداً مررت به ؟

على أن نحميها من نحاة الأندلس ، وهو أبو الحسين بن الطراوة

(ت ٥٢٨ هـ) يبدو أنه قد سبق إلى إثارة هذه المخلوقات والاعتراض عليها ، وكان له توجيه آخر خالف به الأقدمين في إعراب أمثلة الاشتغال وغيرها من المفعولات المتقدمة والمتأديات ، كان يقول : إن هذه الأسماء منحرفاً منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة ، من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تليط عامل لفظي عليها ، فهو يرى أن الأسماء المنصوبة في :

١ - إياك نعبد ، وزيداً رأيت .

٢ - زيداً رأيت .

هذه الأسماء لم يقصد الإخبار عنها ، ولا إيقاع الفعل عليها ، وإنما المتكلمون قصدوا إلى ذكرها مقدمة للاهتمام بها أنفسها ، وإن لما قصد إلى ذكره خاصة نحو :

١ - سبحان الله .

٢ - ويل زيد وويلي .

٣ - يا عبد الله .

وكان ابن الطراوة كان ينبذ النحاة إلى أنه ليس حتماً أن يكون الاسم مبنياً عليه فيكون مبتدأ ، أو واقعاً عليه فيكون مفعولاً ، بل من الأسماء ما يكون المنكلم معنياً بذكره خاصة ، فنصب بهذا الاعتناء أو القصد .

لعل ابن مضاء قد أفاد شيئاً من كلام هذا الأستاذ الأندلسي ، ولسكتنا تعود فنتأمله رأيه في القسم الأول من هذه المخلوقات ، وهو المخلوف الذي لا يتم للكلام إلا به ، والذي حذف لعل المخاطب به ، مثل : (وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً) ، ونحو : (ناقة الله وسقياها) فنقول له : لقد اعترفت بأن هنا محذوفاً لا يتم الكلام إلا به ، فما علاقة ذلك المخلوف بالملكور ؟ أو ما علاقة ذلك المذكور بالمخلوف ؟ فإن قال : الاسم مفعول به لذلك المخلوف ، فقد عقد بينهما نفس العلاقة التي عقدها النحاة ، ولكنه يتخرج من ذكر العامل والمفعول ،

وهم لا يخرجون من التصريح بما قال أو بلفظ المثل ، لأن هذا في كلامهم لا يعدو أن يكون اصطلاحاً قصد به بيان الارتباط .

- ٢ -

كذلك دعا ابن مضاء إلى إسقاط عامل الجار والمجرور إذا كان كونا عاماً ، فالتحاة يقولون في نحو « زيد في الدار » : إن الخبر هو متعلق الجار والمجرور ، وأصلهم في هذا أن حروف الجر لا يدها من شيء تتعلق به ، ولا يصح تعلقها بالمذكور لأنها لا تربط بين اسمين ، وإنما تربط بين فعل واسم .

وقد رد ابن مضاء هذا التقدير قائلاً : « هذا كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها (في) ، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك » . ولعل ابن مضاء يدخل هذا المخلوف في قسمته المتقدم تحت القسم الثاني ، الذي قال عنه : إنه محذوف لا يحتاج الكلام إليه لأنه تام بدونه .

والحق أني لا أجد مسوغاً لهذا التقدير إلا قول النحويين : إن حروف الجر تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ، ولما كان الفعل معدوماً في أمثال هذه الجمل فقد قدره كونا عاماً ! على أني وجدتهم لا ينسبون هذا التقدير إلى سيوريه ، بل وجدت سيوريه نفسه يعرب نحو : هو خلقك ، فيقول : إن الظرف منصوب بالمتداً لأنه غيره (١) . ولا يقدر كونا عاماً . ومن هنا ينبغي أن يسقط من أصول التحاة قولهم في حروف الجر : إنها تربط بين الفعل والاسم ، بل يقال : تربط هذه الحروف بين الأفعال والأسماء ، وبين الأسماء والأسماء نحو :

وذلك من نبال جاعل وخبرته عن بني الأسود

(١) وهو ما ينسب إلى الكوليين ؛ انظر الكتاب ١/ ٢٠١ - ٢٠٢ . وانظر كذلك من اللبيب ٤٨٤ ، والمج ٩٨/١ .

ويكون الجار والمجور هو الخبر ، ويقاس على الخبر الصلة والصفة
والحال نحو : رأيت الذي في الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأيت
الليل في السماء . يكون الجار والمجور في هذه التراكيب على الترتيب
هو الصلة والصفة والحال .

• • •

(ب) تقدير الضمائر

أولاً : تقدير الضمائر في الصفات :

كذلك دعا ابن مضاء إلى إسقاط تقدير الضمائر في الأسماء والأفعال .
والتحويون قد أجمعوا عن بكرة أبيهم - بصريين وكوفيين - على أن
الوصف المشتق من الفعل يتضمن ضميراً ، سواء أكان خبراً أم صفة
أم حالا . يقول الأنباري : « وأجمعوا على أنه [أى الخبر] إذا كان
صفة أنه يتضمن الضمير ، نحو : زيد قائم ، وعمرو حسن ، وما أشبه
ذلك (١) » . وقد انبنى هذا الإجماع على ما بين الوصف والفعل من
المشابهة من حيث اللفظ والمادة ، كما في « ضارب » فإنه مشابه
لـ « يضرب » في هيئته ومادته . أو في المادة وحدها كما في « حسن »
فإن فيه حروف « بحسن » دون هيئته ، ولما كان الفعل منحملاً للضمير
فما أشبه وهو الوصف يكون مثله . وهذا ما صرح به السهيلي في قوله :
« فإن كان الخبر اسماً مفرداً مشتقاً من فعل ، كان فيه ضمير فاعل
ولذلك الفعل ، لا من حيث كان خبراً للمبتدأ ، ولكن من حيث كان فيه
معنى الفاعل ، والفعل لا بد له من فاعل (٢) » . ويستدل على الإضمار
بالتأكيد والإبدال ، وبظهور علامته في الثانية والجمع إذا كان فعلاً .

✓ على أن النحاة يعاملون هذا الوصف معاملة المفرد ، فهو - وإن
يحمل الضمير كالفعل - لا يذكرون هذا الضمير في إعرابهم ، بل يقولون
في نحو : زيد منطلق : إن « منطلق » خبر المبتدأ ، وينهون إلى أنه
لا داعي في الإعراب إلى تقدير هذا الضمير . ولعل الذي دعاهم إلى تقدير

(١) الإيضاح ٥٦ ، وانظر الإيضاح أيضاً ٤٩ ، ٦٥ .

(٢) النتائج ١١٨ .

ضمير في هذه الصفات هو أنهم وجدوا بعض الأساليب لا يمكن تفسيرها إلا على أساس هذا التقدير نحو العطف في : « مررت برجل كاتب اليوم وأخوه » ، فعلى أى شيء يعطفون الاسم الواقع بعد الواو ؟ لم يجد النحاة بداً من تقدير ضمير في الوصف ، على نحو ما يفعلون لو حل الفعل محله فقبل : مررت برجل يكتب اليوم وأخوه . ومما دعاهم إلى ذلك التقدير أيضاً ما ورد من أساليبهم في التوكيد نحو : مررت يقوم عرب أجمعون ، فلا يمكن الرفع إلا على تصور أن الوصف وهو « عرب » قد استتر فيه ضمير مرفوع هو المؤكد .

لم يأخذ ابن مضاء بمقالة النحويين في تقدير الضمائر في الأوصاف . بل قال : إن الوصف نحو « ضارب » موضوع لمضيين : « ليدل على الضرب » ، وعلى فاعل الضرب غير مصرح به ، فإذا قلنا : زيد ضارب عمراً ، فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه ، وزيد يدل على اسمه ، فياليت شمرى ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلاً ؟ ! .

فأما مسألتنا العطف والتوكيد فبرى ابن مضاء أنه قد يسلم للنحاة بالتقدير فيهما لأن الأسلوب لا يقوم إلا بهذا الضمير ، فأما أن هذا التقدير في العطف وغيره ، والتوكيد وغيره ، وأن يقاس غير العطف والتوكيد عليهما ، فلا منفعة في ذلك ، لأن لفظ الوصف دال على ما يريدون تقديره .

والحق أن الخلاف بين النحاة وبين ابن مضاء في هذه المسألة - مسألة تقدير الضمير في الوصف - يكاد يكون لفظياً ، فقد أسلفنا من قبل أنهم لا يقدرّون هذا الضمير إلا حيث يستدعى تحليل التركيب إثباته . كما في مسألتى العطف والتوكيد ، فأما ما عداهما فالوصف فيه كلمة مفردة دالة على ذات موصوفة بصفة ، ولا يقدرّون فيها ضميراً لأن التركيب تام بدونها ، وتحليله لا يحوج إليه . لكننا نأخذ عليهم قياس الوصف على الفعل ، وأنه لمسا أشبه الوصف الفعل تحمل الضمير مثله ، فهل حقيقة أن

ذلك الفعل متحمل للضمير ؟ ذلك ما عرض له ابن مضاء عقب حديثه
عن الصفات .

...

ثانياً : هدير الضمائر في الأفعال :

وضع النحاة أصلاً هو أن : الفاعل لا يتقدم على فعله ، فإذا تقدم نحو :
زيد قام ، فلا يعربون المتقدم فاعلاً ، بل يعدونه مبتدأ ، ويقدرّون في
الفعل ضميراً مستتراً يكون هو الفاعل ، وتكون الجملة من الفعل والفاعل
المستتر خبر ذلك المبتدأ .

وتقدير النحاة للفاعل المستتر يدل على أن الفعل عندهم لا يدل بلفظه
على الفاعل ، إذ لو كان كذلك لما أضمرّوا فيه فاعلاً ، بل يرونه يدل
بلفظه على شيئين : الحدث والزمان . وإنما دلالة على الفاعل عندهم التزامية ،
لكل فعل يستلزم فاعلاً ، كما أن كل فعل متعد يستلزم مفعولاً .

وقد ناقش ابن مضاء دلالة الفعل ، وانتهى إلى أن الفعل يدل بلفظه على
فاعل مبهم ، مثله في ذلك مثل الصفات ، قال : « الأظهر أن دلالة الفعل
على الفاعل لفظية ، ألا ترى أنك تعرف من « الياء » التي في « يعلم » أن
الفاعل غائب مذكر ، ومن « الألف » في « أعلم » أنه متكلم ، ومن
« النون » في « نعلم » أنه متكلمون ، ومن « التاء » في « تعلم » أنه مخاطب أو
غائبة ، ووقع الاشتراك هنا كما وقع في « يعلم » وما أشبهه بين الحال
والمستقبل ، وتعرف من لفظ « علم » أن الفاعل غائب مذكر ، وعلى هذا
فلا ضمير ، لأن الفعل يدل عليه بلفظه كما يدل على الزمان ، فلا حاجة
بنا إلى إضماره .

فالقول عنده يدل على ثلاثة أشياء دلالة لفظية : الحدث - الزمان - الفاعل ،
ومن هنا دعا إلى إبطال التقدير .

على أن ابن مضاء لم يكن حاسماً في رأيه هذا ، فقد قال في ختام هذا الفصل : « والذي يجب أن يعتد في مثل (زيد قام) أنه يجوز أنه يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكتب بما تقدم » . فتراه تردد في قوله ، على أنه إذا كان مثل هذا التركيب في كلام الله تعالى فإنه يدعو إلى عدم الخوض فيه إثباتاً ولا نفيّاً ، لأنه لا يوجد على المقدر دليل قطعي ، ويريد بعدم الدليل على المقدر أنه لم يسمع ذلك الضمير الذي يدعى النحاة تقديره ، وأنه لم يتكلم العرب به .

والذي يبدو من كلام ابن مضاء ، أنه بعرب الاسم المتقدم في نحو : زيد قام ، فاعلاً ، وه قام ، فعله ، بدليل أنه لم يرتض الأصل الذي وضعه النحاة ، وهو أن الفاعل لا يتقدم على فعله . ومن هنا لا تراهم يفرق بين هذين التركيبين : زيد قام ، قام زيد . فسواء قدمت الاسم أو أخرته فهو الفاعل .

والحق أن مثل هذا الفهم جدير بالاهتمام ، ويفضى القول به إلى أن نعد ما يسميه النحاة ضمائر بارزة علامات دالة على التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، ولا يستطيع متأمل إلا أن يحكم بأن صيغة الفعل دالة على الفاعل . وهذا ما عبر به أحد النحاة في قوله : « الفعل يدل على فاعل مطلق . ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه » لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الأفراد (١) . ويمكن القول كذلك بأن ما يدل على التكلم والخطاب علامة كذلك . وإنه إذا نظرنا إلى هذه التراكيب :

محمد قام — يقوم
سعاد قامت — تقوم
المحمدان قاما — يقومان
المندان قامتا — تقومان

المحملون قاموا - يقومون

الهندات قمن - يقمن

• • •

أنا قمت - أقوم

نحن قمنا - نقوم

أنت قمت - تقوم - قم

أنت قمت - تقومين - قومي

أنها قمت - تقومان - قوما

أنتم قمتم - تقومون - قوموا

أنتم قمتن - تقمن - قمن

• • •

هو قام - يقوم - ليقم

هي قامت - تقوم - لتقم

هما قاما - يقومان - ليقوما

هما قامتا - تقومان - لتقوما

هم قاموا - يقومون - ليقوموا

هن قمن - يقمن - ليقمن

• • •

إذا نظرنا إلى هذه التراكيب ، وطبقنا المنهج المتقدم ، فإنه يمكننا أن نعرب الأسماء المتقدمة سواء أكانت ظاهرة أم ضمائر ، نعرب كلا منها فاعلا ، ونسمى هذه اللواحق وهي تاء التانيث وألف التثنية وواو الجماعة ونون النسوة ، علامات . وكذلك نسمى تاء المتكلم والمخاطب وما يتفرع

منهما علامات ، وليست فاعلين ، ولا يمكن أن يعترض بنحو : قمت ، عند عدم ذكر ضمير متقدم ، فيمكن الإجابة بأن حالة التكلم أو الخطاب أغنت عن التصريح بضمير المتكلم ، بأن يقال : أنا قمت ، أنت قمت . أنت قمت . وهذه التاء المذكورة مع العلامة الصوتية من الضمة والفتحة والكسرة علامة المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة .

على أن هذه النظرة إلى ضمائر الرفع المتصلة لن تلغى التفرقة التي لاحظها البلاغيون ، فلن تصطدم بما يقولونه من الفرق بين دلالة نحو : محمد يقوم ، وبين : يقوم محمد . فإذا كان ابن مضاء يعرب الاسم فاعلا تقدم أو تأخر ، فإنه ليس هناك ما يمنع من أن نعد الجملة الأولى اسمية ، والثانية فعلية ، لتصدر الأولى بالاسم والثانية بالفعل .

وإذا كانت هذه المقالة لا تصطدم بالبلاغيين ، فإن لها في النحو شأناً آخر ، فإن أبواب النحو لا تخلو من الحديث عن العلامات على أساس أنها فاعلين أو أسماء ، وسوف يؤدي إلغاء هذه الفاعلية إلى تغيير كبير من عبارات النحاة أو حذف بعضها ، فإذا قال ابن هشام مثلاً في باب الفاعل ، وهو يذكر الحكم الثالث من أحكامه ، « أنه لا بد منه ، فإن ظهر في اللفظ نحو : قام زيد والزيدان قاما ، فذاك » ، وإلا فهو ضمير مستتر راجع إما إلى المذكور نحو : زيد قام . . . ، فإنه سوف يتغير تعبيرنا عن هذا الحكم ، وسوف ندخل نحو : زيد قام ، في جملة الأمثلة التي تقدمته ، فالمتقدم وهو « زيد » فاعل .

والنحاة يفرقون بين : الزيدان قاما ، وقاما الزيدان ، ويقولون : إن الألف في الجملة الأولى ضمير فاعل ، وفي الثانية علامة تثنية . وهي في المنهج المقترح علامة تثنية ، والفاعل هو الاسم الظاهر .

وفي باب الفاعل أيضاً يقولون عن حكم إلحاق تاء التأنيث بالفعل : إنها تجب إذا كان الفاعل متصلاً نحو : هند قامت . سوف يتغير هذا الحكم إلى القول بأنها تجب إذا تقدم الفاعل المؤنث على فعله .

وهكذا في أبواب التوكيد والبدل والعطف وغيرهما ، سوف يؤدي تطبيق هذا المنهج إلى تغييرات في عبارات النحاة ، وتعديل لأحكامهم .

• • •

كان ما تقدم عرضاً لوجهة نظر ابن مضاء في قضية العامل ، وموقفه من الحذف أو التقدير الذي رآه نتيجة من نتائج القول بهذه القضية .

٢ - إلغاء العلل الشوائب والتوائت

كذلك ناقش ابن مضاء موضوع العلة في النحو ، محدداً لأنواعها ،
مبيناً ما يمكن أن يقبل منها وما يرفض . وقد كان في حملته على علل
النحو مسبوقاً ، فقد اكتمل النحو واتضحت معالمه كان من المآخذ التي
أخذت عليه ذلك التعليل الذي سرى في كيانه ، وأخذ حظاً كبيراً من
القداسة حتى كاد يدعى قسماً للنحو . وقد تعرض الخليل بن أحمد - وكان
قد فتح باب التعليل على مصراعيه - لشيء من النقد من تلاميذه (١) ،
وكان لقوله : « فإن سنح لغوي علة لما عطلته من النحو هي أليق
بما ذكرته بالمعلول ، فليأت بها (٢) » ، ثم كان لقول سيويه : « وليس
شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً » ، كان لمقالة هذين
الإمامين أثره البالغ في إقدام النحاة على التعليل والتوجيه .

ويمكن حصر الأسباب التي وجهت النحاة إلى التعليل في أمور
ثلاثة :

١ - أن النحو ولد بالبصرة التي عرفت قبل غيرها فلسفة اليونان وحكمة
الهنود وذاعت فيها المذاهب الكلامية ، ومن غير شك كان النحاة أو
أكثرهم على علم بهذه المعارف فتأثروا بها ، وأخذوا يبحثون عن
الحكمة في النصوص العربية ، وسر ورود التراكيب والمفردات وأصواتها
على ما وردت عليه .

٢ - أما السبب الثاني فيرجع إلى طبيعة اللغة ، فلم تصل هذه اللغة إلى
أبدى اللغويين إلا بعد أن خطت مراحل بعيدة في طريق التقدم والرفق ،

(١) انظر الإيضاح لرجاحي ٩٥ - ٩٦ .

(٢) المرجع السابق ٩٦ .

وبعد أن عبرت عن العقل الإنساني فترة طويلة من الزمن ، وقد عبر عن هذا التقدم والرقى الخليل بن أحمد عندما شبه اللغة بدار بحكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، ومن ثم فهو يبحث عن أسرار هذه اللغة كمن يبحث عن الحكمة في رسم هذه الدار ونظمها ، فعدم وقوف رجال اللغة على تاريخها والأطوار التي مرت بها ، وذهاب وثائقها هو الذي نحاهم إلى هذا الفكر النظري لعلهم يلتصقون أسرارها ، ويقفون على شيء من تاريخها . ولم يكن هذا مقصوداً على اللغويين العرب ، بل سبقهم إلى مثل هذا فلاسفة اليونان عندما قالوا بالعلاقة بين اللفظ والمعنى .

٣ - هذا وما زاد من اعتزاز روادنا بلغتهم أنها لغة كتابهم الكريم ، وحسبك به من نظم ، ومن ثم رأيناهم وقد أداموا العكوف عليها ، وأكثروا الإصغاء لها باحثين ومتقنين عن أسرارها ، فالتقوا لكل ظاهرة من ظواهر اللغة - وهي كثيرة - سبباً ووجهاً . وهكذا اقترن تقديسهم للغة بشيوع الفلسفة والجدل ، لتكون العلة .

ولا يستطيع منصف أن يغمط هؤلاء اللغويين حقهم ، فقد بذلوا - كما قدمنا - خالص الجهد في تسجيل اللغة والتعرف على ظواهرها . وكان لهم من النظريات ما تفخر به ثقافتنا . لكن الذي أخذ عليهم ما كانوا يعتقدونه - أو يعتقدونه عامتهم - من أن كل ظاهرة يمكن أن تعلل ، وأن العرب كانوا يقيسون في كلامهم ، أو يشبهون بعض الكلام ببعض وكان النطق الإنساني وثيق الصلة بالمنطق العقلي .

قيمة العلة :

سبق أن ذكرنا قول الخليل : « فإن سنح لغري علة لما علته من النحو » ، هو أليق مما ذكرته بالمعلول ، فليات بها ، وأن كلماته هذه كانت سبباً في إقبال علماء اللغة على التعليل . وكلمات الخليل هذه تعبر عن أن ما قاله وما ذكره من علل لا يعدو أن يكون وجهة نظر ، وإذا كانت العلة بهذه المثابة فليس لها من العلم نصيب كبير ، فلك أن

التفكير العلمي تفكير موضوعي لا ذاتي ، ثم هو تفكير جماعي لا فردي .
بمعنى أن الجماعة تتلقاه بالقبول ولا يكون لها عليه اعتراض .

على أن حديث العلماء عن العلة لم يحل تماماً من هذه الموضوعية
ولا هذه الجماعية ، فبعض علل النحاة له هذه السمة . ويمكن أن يتلقاه
الناس بالقبول . وقد عقد ابن جني أبواباً في كتابه الخصائص نبه فيها على أن
علل النحاة ليست كلها منبأته ، وكأنه بهذا يرد على النقاد في عصره .
بلى قال : إنها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء : « وذلك
أنهم يحيلون على الحس ، ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس » (١) .
وقال أيضاً : « ثم اعلم أن علل النحاة على ضربين :

أحدهما : ما لا بد منه ، فهو لاحق بعلل المتكلمين ، وهو قلب
الألف واواً . لانضمام ما قبلها ، وباء لانكسار ما قبلها ، نحو : ضروب
وقراطيس . ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن (٢) . »

وأما الضرب الثاني فهو دون ذلك ، وهو الذي يمكن نقضه ، نحو
قلب الواو ياء في نحو : ميزان ، والياء واواً في نحو : موسر . وعلل
نصب المفعول ورفع الفاعل . فعلى هذه ليست موجبة ولا ملزمة .
وليست بمثابة علة قلب الألف واواً أو ياء .

وقد رأيت ابن جني لما مثل للعلل الموجبة مثل لما بنياذج صوتية .
وأحاطت فيها على الحس . وفي النحو على يمكن أن تلحق بالعلل الموجبة
ولا يمكن نقضها . وهي العلة التي تنبئ على وظيفة الكلمة ، ودلالة
الكلمة هي التي تحدد وظيفتها . ومن هذا ما عللوا به عدم تعريف الفعل
من أنه وضع ليبدل على معنى في الاسم ، هذا المعنى هو أنه مخبر عنه .
لأن التعريف إنما يتعلق بالشئ ، عينه لا يلفظ يبدل على معنى في غيره .

(١) الخصائص ١/٤٨ .

(٢) الخصائص ١/١١٥ .

ومن ذلك أيضاً ما عطلوا به امتناع الضمائر والمبهمات وما عرف بأل من التنوين ، فقد قالوا : إن التنوين إنما يدل على أن الكلمة غير مضافة ، وهذه الكلمات لا يتصور فيها الإضافة لأنها معرفة بلبواتها . وغير ذلك كثير نجده في موضوعات النحو .

وقد نقل ابن جنى عن أبي بكر بن السراج حديثه عن علة العلة ، ومثل لذلك رفع الفاعل ، قال : فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله . فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علة العلة (١) . وقد عقب ابن جنى على كلام أبي بكر بأن ما سماه علة العلة هو في الحقيقة شرح وتفسير وتعميم للعلة ، وأن ما عناه بعلة العلة كان من الممكن أن يدرج في العلة الأولى ، فيقال في جواب من سأل عن رفع الفاعل : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنياً عن قوله : إنما ارتفع بفعله .

ويقول ابن جنى : نعم ولو شاء لماطله فقال له : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الاسماء ، والضمّة أقوى الحركات ، فجعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتبّه أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة (١) .

ونحنم ابن جنى حديثه بقوله : ومن بعد : فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ، ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله . إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلاً يجعله على هذه القضية (٢) .

قرأ ابن مضاء هذا ، وسمى علة العلة : العلة الثانية ، وعلة علة العلة :

(١) الخالص ١/١٧٣ .

(٢) الخالص ١/١٧٤ .

العلة الثالثة ، وجمع فقال : العلل الثوائى والثوالت ، وقال : « وما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوائى والثوالت ، . ومثل بمثال أبى بكر وابن جنى فى علة رفع الفاعل ، قال : « وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال : كذا نطق العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ثم قال : إن العلة الأولى كافية لأنها تحصل لنا بها المعرفة بكلام العرب . على أنه يستدرك ويبين أنه ليست كل العلل الثوائى مرفوعة ، بل منها المقطوع به ، مثل ما ذكرناه فى علة تحريك أحد الساكنين إذا التقيا ، فإذا سألوك : لم حرك ؟ فالجواب : لأنه لى ساكناً آخر ، وكل ساكتين التقيا فإن أحدهما يحرك . وإذا سألوا ثانياً ولم لم يتركسا ساكتين ؟ فالجواب : لأن النطق بهما ساكتين لا يمكن للناطق . قال ابن مضاء : « فهذه قاطعة وهى ثانية . يريد أنها علة ثانية قاطعة . وواضح أن هذه العلة الثانية هى فى الحقيقة - كما قال ابن جنى - تتميم وتكملة للعلة الأولى ، وليست علة مستقلة ، إذ كان يمكن الإجابة من أول الأمر فيقال فى جواب السؤال الأول : لأنه لى ساكناً آخر ولا يمكن النطق بالساكنين .

وقد ذكر ابن مضاء نوعاً آخر من العلة دون هذا النوع المقطوع به ، وهو الذى جعله ابن جنى ضرباً آخر ، وقال إنه من الممكن نقضه ، مثل علة قلب الواو ياء فى ميزان وميعاد ، فقال : إنها علة واضحة ، ولكن من الممكن الاستغناء عنها .

وزاد على ما ذكره ابن جنى نوعاً ثالثاً ، وقد عده مقطوعاً بفساده ، مثل تعليلهم لإعراب المضارع ، فدعا إلى إلغائه ، كما دعا إلى الاستغناء عن النوع الثانى .

والحق أن فى النحو من أمثال هذين النوعين ، الثانى والثالث ، كثيراً ينبغى أن يتجرد منه ، حتى تخف مؤنته ويسهل أخذه . فأما العلة الأولى فهى التى يهتم بها العلم لأنها فى الحقيقة قانون الظاهرة ، أو كما قال

إن مضاء : « معرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المعرك منه بنظر . . أما ما ورامها فيخرج عن نطاق العلم ، لأنه كما سبق أن قلنا ليس تفكيراً موضوعياً بل هو تفكير ذاتي ، وإذا كان بهذه المناهة فليس له من واقع اللغة نصيب ، لأن صاحبه مستغرق في تفكير عقل مجرد ، وكلما أهرق فيه كان بعيداً عن مبدائه . إن العلة الأولى كانت مقبولة لأنها تصور الظاهرة التي تعرض لها وتصفها وصفاً مجرداً . وقد قبلنا تفسير النحاة لكسر أول الساكنين في : اخرج الساعة ، باستحالة النطق بهما ساكنين . لأنه تفكير موضوعي ، ورفضنا عليهم بها لا ينصرف . وفي إعراب ما أحرب وبناء ما بنى . لأنها لا تستند إلا إلى مقلعات مصنوعة ولا تمت إلى المادة المبروسة بصلة قريبة أو بعيدة .

إن علينا أن يكون توجهنا للظاهرة هو تصويرها كما وردت وأن ننفض أيدينا عما وراء ذلك من البحث عن الأسباب ، فهذه لا تنامي ولا يتقدم بها العلم شيئاً . بل يقولون : إن محاولة الكشف عن هذه الأسباب ليست إلا امتداداً للتفكير الساذج البدائي (١) .

٣ - إلقاء التمارين

وكان آخر ما دعا ابن مضاء إلى إسقاطه من النحو هو هذه التمارين التي يفترضها النحاة للتدريب على إحكام الإعرال والإدغام ، قال :
« وما ينبغي أن يسقط من النحو : ابن من كذا على مثال كذا ، كقولهم :
ابن من البيع على مثال فعمل . فيقول قائل : بوع . »

وفي النحو عقد النحاة باباً للتدريب في المسائل النحوية ، هو : باب الإخبار بالذي وفروعه ، وبالألف واللام ، ، ويسميه بعضهم باب السبك ، يقول ابن هشام : « وهو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية ،^(١) »

وقد سبق ابن مضاء أيضاً بهذا ، فقد ذكر عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ) في صدر كتابه « دلائل الإعجاز » ما أنكره معاصروه في النحو ، وحكى أقوالهم بقوله : « فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يصنعها النحاة للرياضة ولغيرها من تمكين التاميس في النفوس ، كقولهم : كيف تبنى من كذا وكذا ؟ » . وقد أحاسهم على هذا فقال : « أما هذا جنس فلسفة نعيكم إن لم تنظروا فيه ولم يعنوا به . وليس يهنا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم . وضعوه حيث أردتم^(٢) » .

وهذه المسائل المفترضة قديمة قدم النحو ، وقد عقد سيويه في أواخر كتابه أبواباً بين فيها كيفية بناء المعتل على مثال الصحيح والمضجع^(٣) ، وكان يسائل شيخه عنه^(٤) . وقال : إن النحاة يسمونها

(١) أوضح المالك ٢٣٨/٤ .

(٢) الدلائل ٢١-٢٢ .

(٣) الكتاب ٢/٢٩٢ - ٢٩٧ ، ٤٠٢ .

(٤) الكتاب ٢/٣٧٦ .

مسائل التصريف^(١) . وجاء ابن جني ف عقد فصلا في الغرض من هذه المسائل ، فقال : « وذلك عندنا على ضربين :

أحدهما : الإدخال لمساتبته في كلام العرب والإلحاق له به .

والآخر : التماسك الرياضية به والتدرب بالصنعة فيه .

الأول : نحو قولك في مثل جمعفسر من ضرب : ضرب ، ومثل حبرج : ضرب ، ومثل صفرد^(٢) : ضرب .

والثاني : وهو نحو قولك في مثل فسبحسول من شويت : شوى . وفي فسبحسول من : شوى .

يقول ابن جني في الضرب الثاني : « فهذا ونحوه إنما الغرض فيه التأنس به وإعمال الفكرة فيه ، لاقتناء النفس القوة على ما يرد بما فيه نحو مما فيه »^(٣) .

وإنما كان الضرب الأول ملحقا بكلام العرب ، لأنه قد ورد نظيره عنهم ، نحو : رماد رمسد ، ودخلل ، وقسردد^(٤) . فأما أوزان الضرب الثاني فلإنها وردت في الصحيح فقط ، ولم يرد من المعتل نظيره ، ولا يأخذ المعتل حكم الصحيح ، فبقيت هذه الأمثلة للتدريب فقط . ولم يسمح النحاة بأن ترد في كلامنا لأنها لم ترد في كلام العرب .

وكان ابن جني بقوله هذا متابعا لشيخه الفارسي الذي قال : « لو شاء شاعر أو ساجع أو متع ، أن يبنى بإلحاق اللام اسما وفاعلا وصفة ، لجاز له ، ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك : خرجج أكرم

(١) الكتاب ٢/٣١٥ .

(٢) حبرج : من طيور الماء . صفرد : طائر يقال له : أبو الملح .

(٣) الخصائص ٢/٤٨٧ - ٤٨٨ .

(٤) رماد رمسد : كعب . ودخلل الرجل : نهب . وقسردد : ما لو طلع من الأرض .

من دخل ، وضرب زيد عمراً ، ومررت برجل ضرب وكرم ،
ونحو ذلك . فقال له ابن جني : « أفترجل اللغة ارنجبالا ؟ » قال : ليس
بارنجبال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم (١) .
وكان الفارسي أيضاً بمقائله هذه إنما يبنى على الأصل الذي وضعه
أبو عثمان المازني : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » (٢) .

ذلك رأى ثمره به الفارسي ، وتابعه عليه ابن جني ، فأما جمهور
النحاة فيمنعون أن نلحق الصحيح بالصحيح أيضاً ، ويعدون أمثلة
ما ورد من الإلحاق عن العرب من الأمور السماعية التي تحفظ ولا يقاس
عليها ، فإذا كانوا قد قالوا : رَمَدَد ، فليس لنا أن نقول : ضرب ،
وما ورد عنهم يستعمل كما استعملوه ، وليس لنا أن نقيس عليه (٣) .
ويبدو أن ابن فارس في قوله : « وليس لنا اليوم أن نتجرع » ، ولا أن نقول
غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان
حقيقتها . ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن (٤) ، إنما
كان ينكر أمثال ما أجازها الفارسي ، لكن النحاة لم يختلفوا في جواز
الإلحاق للتدريب والتمرين ، ولتمكين المقاييس كما قال عبد القاهر .

والسؤال الآن : هل من حق اللغوي أن يبتكر مثل هذه هذه الصيغ ؟
وهل من الواجبات التي تناط به أن يعين الدارسين بوضع تمارين
تساعد على إحكام صنعهم ؟ إن موقف الباحث من اللغة لا يعدو استقراء
المسادة اللغوية وتقديم قاعدة لها ، فأما ابتكار الصيغ فلا يجوز إلا في
أضيق نطاق ، على أن ذلك شأن أصبحت تضطلع به الآن الجامعات اللغوية ،
والتي تستجيب به لظروف الحضارة والتقدم العلمي ، هذه الجامعات هي
التي من حقها الآن أن تضع الكلمات الجديدة ، وأن تصبها في قوالب

(١) الخصائص ١/٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) الخصائص ١/٢٥٧ .

(٣) النظر المجمع ٢/٢١٧ .

(٤) الخصائص ٩٧ .

حرية . فاما هذه التمارين فلا تدعو إليها ضرورة ، وإنما هي أثر من آثار الاتجاه التعليمي في الدراسة النحوية ، وينبغي أن نفرق بين عمل الباحث وعمل المعلم . على أن هذه التمارين قد فتحت باباً شغل النحاة في القرون الماضية هو باب الألفاظ والأحاجي ، وقد ألفوا فيه ونظموا ، وشغلوا به وشغلوا الناس ، وقامت بينهم بسببها الخلافات ، وليس من وراء ذلك فائدة ولا نفع ، ولكنه شيء أقرب إلى أن يكون لعباً باللغة . وكأن النحاة اعتقدوا أنهم قد أدوا دورهم . وأنه ليس بعد ما وصلوا إليه زيادة لمستزيد .

• • •

تقويم عام للكتاب

١ - دعا ابن مضاء إلى إسقاط أمور ثلاثة هي :

(أ) نظرية العامل .

(ب) العلل الثواني والثالث .

(ج) ثمارين التصريف .

٢ - لم ييلفنا من دعا إلى إسقاط العامل قبله ، على حين كان مسبقاً في الأمرين الثاني والثالث .

٣ - المعروف أن نظرية العامل قصد بها أساساً بيان العلاقات بين أجزاء التركيب . وقد طبقها النحاة على مختلف التركيب ، ووصعوا لها أصولها التي قد يقع الخلاف حول بعضها . وابن مضاء بدعوته إلى إسقاط العامل لم يقدم بديلاً له ، بل رأته في باب يستبدل به ، عملت ، خلقت ، وفي باب آخر يحيل الأمر على السماع عن العرب . وقد وعدنا أن نقدم تطبيقه الخالي من نظرية العامل في كتاب جديد يحيط بأبواب النحو جميعها . وإذا كان كتابه الموعود صورة لما قدمه في الأبواب التي تناولها ، فهو كتاب نخال من المنهج .

٤ - لم يكن ابن مضاء حاجباً في كثير من آرائه ، والدليل على ذلك موقفه من تقدير الضمائر في الأفعال .

٥ - لم يلتزم ابن مضاء الأمانة في عرض النصوص وتعليقها ، فقد رأته يقيم خلافاً غير قائم بين ابن جني وسيبويه في مسألة العامل ، ولعلنا قد ثابنا من نصوصهما التي سقناها كاملة أن أبا الفتح لا يعدو أن يكون شارحاً للإمام أبي بشر ، وأن سيبويه والمتقدمين كانوا يعلمون جيداً ما يقولون .

٦ - كان علي ابن مضاء أن يذكر المتقدمين الذي أثاروا ما أثاره مثل ابن حزم وعبد القاهر وابن سنان الخفاجي ، وكانت كتب هؤلاء معروفة في الأندلس على عهد .

٧ - لا نجد تفسيراً مقنعاً لإقبال المعاصرين لنا على كتاب ابن مضاء إلا أنه صدر كتابه بعبارة : « قصدى في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأنه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، وكان أمر النحو يشغل العلماء والمتقنين ورجال التربية في هذه الفترة ، ومن هنا أقبلوا عليه يدرسونه ، ولعلهم قد وجدوا فيه ما وجدنا ، وأدركوا أن ابن مضاء قد أثار الظلماء فيهم دون أن يرويه ! لكننا ينبغي أن لا نغفل ما تضمنته من الآراء الصائبة ، وأنه أسهم إلى حد كبير في إراء الدراسات اللغوية في عصرنا .

مراجع الدراسة

- ١ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة والفقهاء ، لأبي المحاسن عبد الباقي ابن علي اليمني .
صورة بدار الكتب ١١٩٥٩ ح .
- ٢ - الإيضاح في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، ت محمد محي الدين عبد الحميد .
ط السادة .
- ٣ - أوضح المسالك إلى أئمة ابن مالك لابن هشام . ت محمد محي الدين عبد الحميد - ط .
السادة - الطبعة الخامسة .
- ٤ - الإيضاح للرجاجي ، ت مازن المبارك ، ط المنق .
- ٥ - بركة الوعاة للسيوطي ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط عيسى الحلبي .
- ٦ - التفریب طه المنطق ، والمدخل إليه لابن حزم ، ت إحسان عباس ، ط . بيروت .
- ٧ - الخصائص لابن جني ، ت محمد علي التجار ، ط دار الكتب المصرية .
- ٨ - دلائل الإحجاز لعبد القاهر الجرجاني ، ط المنار .
- ٩ - التنبیج للذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ، ط شعرون .
- ١٠ - سر الفصاحة لابن سنان الخطابي ، ت عبد المتعال الصعدي ، ط . صبيح .
- ١١ - الصحاح لابن فارس ، ت مصطفى الشويخي ، ط . بيروت .
- ١٢ - الكتاب لسبويه ، ط الأميرة .
- ١٣ - الفقه بين المهارية والوصفية للدكتور تمام حسان . مطبعة الرسالة .
- ١٤ - المسبب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ، ت محمد سعيد العربيان .
- ١٥ - طي القبيب لابن هشام ، ت سعيد الألفاني وآخرين ، ط بيروت .
- ١٦ - المنطق الحديث لمحمود قاسم .
- ١٧ - المنطق الوهمي لزكي نجيب محمود - الطبعة الرابعة .
- ١٨ - نتائج الفكر في النحو لسهيل ، ت د - محمد إبراهيم البنا ط دارالشروق .
- ١٩ - الخصب للسيوطي . ط السادة .

مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس

١- التعرف بها

٢- منهج التحقيق

مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس

التعريف بها :

حصلت على مصورة لها من معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية .
وقد ذكر المعهد في تعريفه بها أن هذه المصورة عن مخطوطة المكتبة الخليلية
بالقدس ، وأن تاريخ نسخها هو القرن السابع في حياة المؤلف ، وأن بها
آثار أرضة تلفت بها بعض العبارات .

عطاها وعدد أوراقها :

كُتبت هذه المخطوطة بخط نسخي جميل ، وتتكون من خمس وثلاثين
ورقة ، تشتمل كل ورقة منها على ثلاثين سطراً في صفحاتها .

بدايتها ونهايتها :

ليس لهذه المصورة غلاف ولا عنوان ، وتبتدئ بعد البسملة بهذا التقديم :
« قال الشيخ الفقيه ، القاضي الأعدل ، العالم الناصر ، المحقق الأحفل ،
أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ، ابن قضاء الكفوي — أدام الله بركته ،
ونور بنور الإيمان خلده ، وفسح أجله ، ونفعه بالعلم الذي حملة — هـ ،
وختمها : « كمل ، والحمد لله حق حمده ، والصلاة على محمد نبيه وعبد ،
وسلم تسليما » .

ليمتها :

يبدو أن مخطوطة الخليلية بالقدس هي أصل مخطوطة التيمورية ،
رقم ٣٧٥ ، والتي اعتمد عليها في النشرة الأولى ، يدل لذلك قول ناسخ
التيمورية في ختامها : « تم بقلم الفقير الضعيف محمد أمين ، ابن الشيخ عمر ،
ابن الشيخ محمد الدنف الأنصاري ، خادم الحرف الشريف ، والمسجد
الأقصى المنيف ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، آمين . وذلك

في سبع عشر [كذا] من شهر ربيع الأول سنة ألف وثلاثمائة وثمانية عشر
[كذا] هجرية .

فناسخ التيمورية من القدس ، ثم المخطوطتان متفقتان بدءاً ونهاية ،
وما وقع في نسخة الخليلية من تصحيف وتحريف وقع بعينه في نسخة التيمورية
ثم زادت التيمورية أشياء أخرى في هذا الباب .

وقد روجعت نسخة الخليلية ، فني بعض أوراقها حواش بخط مختلف
بها يكتمل النص .

ولأصالة هذه المخطوطة وقدمها ، أمكنني أن أتلافى أخطاء الطبعة الأولى ،
وأن أحل بعض مشكلاتها .

منهج التحقيق :

لم أغفل مخطوطة التيمورية ، بل عدت إليها مكملًا ما ذهبت به الأرضة
من مخطوطة الخليلية ، وإن كان هذا لم يقع إلا في وريقات محدودة ، وفي
جزء من السطر من كل منها ، وقد نهت على ذلك .

عنيت بتخريج الآثار والأشعار ، فلم أغفل آية ، ولا حديثاً ، ولا مثلاً .
ولا شاهداً من بيان مظاته ، كما رجعت إلى مصادر ابن مضاء التي استقى
منها مادته العلمية ، وكان قد اعتمد أساساً على كتاب سيوريه ، يأخذ منه
الشواهد والأمثلة ، فأعدت كل ذلك إلى الكتاب ، وقت كنتك بتوضيح
الآراء المنسوبة إلى بعض النحاة ، فبينت الأصول التي اعتمدها . وأخيراً
وضعت عناوين لبعض الفصول والمسائل ، لتمييز من غيرها ، تراها بين
الأقواس المعقوفة [] . وحددت بداية كل ورقة من أوراق الأصل
بوضع رقها بين نجمتين ، هكذا . ٢ .

هذا وينبغي أن أذكر أني قد أفدت شيئاً من مقال أستاذنا الشيخ محمد علي
النجار ، في مجلة الأزهر الصادرة في ربيع الأول سنة ١٣٦٧ ، المجلد التاسع
عشر ، كان قد كتبه تقدماً لتحقيق النشرة السابقة ، وللدراسة التي قامت
حول ابن مضاء نفسه ، أفدت شيئاً من هذا المقال في بعض ما قمت به من
تصويبات . وبالله التوفيق ، والحمد لله رب العالمين .

اسمها أحياء المخطوطات المرقية ١

المكتبة الوطنية بدمشق رقم القلم ٢٠

٦٦٨ -

ورقة المخطوط بها

اسم الكتاب الورق على صفحة

اسم المؤلف ابن رضى بن يحيى

الرقعة من تاريخ مدينة بلخ

عدد الأوراق ١٠٥٥ الخامس ١٥٨٨ ج ٢

اللاحقات من سنن بلخ تاريخ رضى بن يحيى

وتعالى المنظر في هذا الكتاب من أهله في هذا الكتاب أن
 ستان حريق لطلالهم وتعد إلى الملوك من الملوك من ربه
 انظر فانهم لم يأتوا بين مدحهم إلى مؤنستهم عليه
 وإن زبيل في حقهم من فضلهم عن الملكة الكان
 ظهر له خلافة فيهم في ظهوره بعبه اوتكابه ه
 وافي راجت الفري من زعمه الله عليهم قارضوا
 شانه المني بعد غفلاتهم من الرب من المجر ومناته
 عر السبع فيهم من ذلك إلى القابها إلى أن استقر
 إلى المصلوب الذي اتبعوا إلا أن لم يزلوا إلى يومنا
 فيها الله الصالحين إلا أنهم من غفلة من غفلة
 ويهتضه بها في غفلة من غفلة من غفلة من غفلة
 قال في غفلة من غفلة ه
 ترين من غفلة من غفلة من غفلة من غفلة

المستحق الاحتمال والحب استحقاق من غير الاحتمال
 الذي أراد الله بكتبه وفرضه في العالمين
 اجاه ونفعه ما للملوك الذي جعله لخدمة الله في كل
 مرتبة من الاعيان والعلماء الذين تاملوا في
 والمصلح على ضيق الماسي إلى ذلك الصلح في المصير
 والمابعين في المصير والذين الله الصلح في المصير
 المصير في المصير والمصير في المصير في المصير
 المؤمنين الذين في المصير والمصير في المصير
 اسير المؤمنين من غير المؤمنين في المصير والمصير
 ان كانه الصلح في المصير في المصير في المصير
 عر في المصير في المصير في المصير في المصير
 المصير في المصير في المصير في المصير في المصير
 فقال في المصير في المصير في المصير في المصير

[illegible]

ثم يهتدون الى هذه السجدة المروية عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى
 واسجدوا لله سجدة فاعلموا ان سجدة واحدة تطفئ ثمانين الف ذنبة
 بالاجرة انما اياه الله لا تشترط السجدة في كل سجدة في كل سجدة
 فانما اصلها سواها وقد مر في باب سجدة الخلق والاعتراف بالذل
 وتوكلوا على الله عز وجل في كل سجدة ولا تنسوا في كل سجدة
 انتم انما اعياكم الله والله اعلم بالصواب في كل سجدة ولا تنسوا
 الدعاء المخصوص في كل سجدة في كل سجدة ولا تنسوا في كل سجدة
 سجدة واحدة على سجدة واحدة في كل سجدة ولا تنسوا في كل سجدة
 الى ما يؤول الى ان لا تنسى في كل سجدة على الورد في كل سجدة ولا تنسى
 الا انما في كل سجدة لا بد الا في كل سجدة في كل سجدة ولا تنسى
 سجدة واحدة في كل سجدة ولا تنسى في كل سجدة ولا تنسى في كل سجدة
 الى ما يؤول الى ان لا تنسى في كل سجدة على الورد في كل سجدة ولا تنسى
 الا انما في كل سجدة لا بد الا في كل سجدة في كل سجدة ولا تنسى
 سجدة واحدة في كل سجدة ولا تنسى في كل سجدة ولا تنسى في كل سجدة
 الى ما يؤول الى ان لا تنسى في كل سجدة على الورد في كل سجدة ولا تنسى
 الا انما في كل سجدة لا بد الا في كل سجدة في كل سجدة ولا تنسى

الرَّحْمَةُ

الْكَافَا

لَا بِنِ مَضَاء

أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدُّخْلِيِّ الْقُرْطُبِيِّ

٥١٣ - ٥٩٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أعن

قالا الشيخ الفقيه ، القاضي الأعدل ، العالم الناصر ، المحقق الأجل ،
أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ، ابن مضاء النخعي - أدام الله بركته ،
ونور بنور الإيمان نخلده ، وفسح أجله ، ونفعه بالعلم الذي حمله - :

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله على ما من به من الإيمان ، والعلم باللسان ، الذي نزل به القرآن . والصلاة على نبيه الداعي إلى دار الرضوان ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان . وأسأل الله الرضا عن الإمام (١) المعصوم ، المهدي المعلوم ، وعن خليفته سيدنا أمير المؤمنين ، الوارثين مقامه العظيم . وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين ، مبلغ مقاصدهم العلية إلى غاية التكامل والتتميم .

أما بعد ، فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : [الدينُ النصيحةُ] (٢) .

وقوله : « من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أعطا » (٣) .

وقوله : [مَنْ قَالَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ ۚ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ] (٤) .

وقوله :

[مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ

(١) يدعى ابن مضاء للإمام محمد بن تومرت داعية الموحدين ، ويمنى بخليفته عبد المؤمن ابن علي مؤسس دولة الموحدين وابنه يوسف بن عبد المؤمن ، ثم دعا للخليفة الثالث يعقوب بن يوسف . انظر التمهيد ٧ - ٩

(٢) أخرجه البخاري ومسلم في كتاب الإيمان ، انظر البخاري ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة ٢٢/١ ومسلم ، باب بيان أن الدين النصيحة ٢٧/٢ .

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير ، باب ما جاء في الذي يفسر القم أن برأيه ٦٨/١١

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير ، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه ٦٧/١١

يَسْتَطِيعُ فِيلْسَافِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ فَيَقْلِبْهِ [(١)] .

وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشأن ، إن كان ممن يحتاط
لدينه ، ويجعل العلم مزلفاً له من ربه ، أن ينظر ، فإن تبين له ما نيينه رجع
إليه ، وشكر الله عليه . وإن لم يتبين له فليتوقف توقف الورع عند الإشكال ،
وإن ظهر له خلافه فليبين ما ظهر له بقوله أو كتابه .

وإني رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحر
لحفظ كلام العرب من الفتن ، وصيانتهم عن التغير ، فبلغوا من ذلك إلى
الغاية التي أموا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا . إلا أنهم التزموا ما لا
يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي (٢) فيها أرادوه منها ، فتوهمت مسالكها
ووهنت مبادئها ، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها ، حتى قال شاعر (٣)
فيها :

١ - تَرْنُو بِطَرْفٍ سَاحِرٍ فَاتِرٍ
أَضَعَفَ مِنْ حُجَّةٍ نَحْوِيٍّ

على أنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من القبول ، المبرد عن الهكاكة
والتخييل ، كانت من أوضح العلوم برهاناً ، وأرجح المعارف عند الامتناع
میزانا ، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون .

ومثل هذا المكتوب وكتب النحويين ، كمثل رجال ذوى أموال ،
عندهم الباقوت (٤) للرائق ، والزبرجد القاتق ، والذهب الإبريز ، والورق

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ٢١/٢ - ٢٥ .

(٢) في الأصل : الكامن .

(٣) هو أحمد بن فارس إمام اللغة . انظر القيت في معجم الأسماء لياقوت ٨٧/٤ .
وونيات الأسماء لابن خلكان ١٠٠/١ ، وأسماء السهل ١٩ . ومقدمة مفاتيح اللغة له ٩١/١ .

(٤) الباقوت : من الجواهر ، سرب ، أجوده الأحمر الرمان ، والزبرجد : من
جواهر ، والإبريز : الخالص ، والورق : الفضة ، والصجد : الذهب .

ألى برزت في الخلوص كل التبريز ، وقد خالطها من الزجاج الذي صنع
حتى ظن زرجداً ، والنحاس الذي عولج حتى حسب صجداً ، ما هو أبهى
منظراً ، وأعظم في مرأى العين خطراً ، وأكثر عدة ، وأجد جدة ، حتى
صاروا بهما (١) ألحج ، وظنوا أنهم إليهما أحوج ، فأتاح الله لهم رجلاً ناصحاً ،
ونافلاً بصيراً ، فأظهروه على مآلديهم من تلك اللخائر النفيسة الموثقة (٢) ،
فقال لهم : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (الدين النصيحة) .

وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب ، ولكن لا ابتغاء الأجر من الله
والتواب : هذا الذي اتخذتموه عدة للدهر ، وظننتموه أماناً من الفقر ٣٠ .
بعضه مال ، وبعضه لمع آل (٣) ، والياقوت يختبر بالنار ، فيزيد حسناً
بالاختبار ، والزجاج لا يثبت للنار ولا يصبر عليها ، والزبرجد يذيب أعين
الأنفاى إذا أدنى إليها . وطلق يأخذ معهم في هذه الأساليب ، ويأتيهم فيها
بأذلا جهده ، ومستغفراً جده بالفرائب والأعاجيب ليوقع بهم اليقين ،
بما يصدق منها لدى الابتلاء وما يمين (٤) . فبعضهم أثنى وشكر ، وأتمر لما
أمر ، واستبدل بما يعر (٥) ويضر ، ما ينفع لدى اللزبات (٦) ويسر . وبعضهم
تهاون بمقاله ، واستمر على حاله ، فعجمهم (٧) الزمان عجمة ، وضغمتهم (٨)
الحوادث ضغمة ، وأصابته (٩) مدينتهم أزمة . فمن حزم وعمل منهم بما
علم ، تخلص منها تخلص الشهاب من الظلماء . ومن أعرض عنه ، وأنف منه .
هلك هلاك العجاء في الفيء ، عند عدم الرعى والماء .

(١) أى : بالزجاج والنحاس . وفى التيمورية : « بها » . وهو خطأ .

(٢) يقال : آتقنى : أعجبنى .

(٣) الآل : السراپ .

(٤) فى الأصل : « يمين » . وما ن يمين : كذب .

(٥) مرة : أصابه بمكروه .

(٦) اللزبات : جمع لزبة - يسكون العين - وهى الشدة .

(٧) عجمه : عصف . وعجم السيف : حزه يجره .

(٨) ضغته : عصفه أيضاً .

(٩) فى الأصل والتيمورية : « وأصابته مدينتهم » .

وكذلك من أخذ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه ،
 واستعاض من تلك الظنون التي ليست كظنون الفقه التي نصبها الشارع -
 صلى الله عليه وسلم - أمانة للأحكام ، ولا كظنون الطب التي جربت -
 في الغالب - نافعة في الأمراض والآلام - العلوم الدينية ، السمعية والنظرية
 التي هي الجسنة ، والمادية إلى الجنة ، فقد نفعه الله بالتعليم ، وهداه إلى صراط
 مستقيم .

وأما من اقتصر كل الاختصار ، على المعارف التي لا تدعو إلى جنة
 ولا تزجر عن نار ، كاللغات والأشعار ، ودقائق علل النحو ومسليات
 الأخبار ، فقد أساء الاختيار ، واستحب العمى على الإبصار :

٢ - وما انتفاع أخى الدنيا بِنَاطِئِهِ
 إِذَا اسْتَوَتْ عِنْدَهُ الْأَنْوَارُ وَالظُّلُمُ^(١)

ولعل قائلًا يقول : أيها الأندلسي المسرور بالإجراء^(٢)
 بالخلاء ، المضاهي بقبسه^(٣) الخفي ذكاء^(٤) وابن
 ذكاء ، أتزاحم بغير عود^(٥) ، ونكائر برذاذك^(٦) الجود !

(١) المتن : دبوته ٨٢/٤ .

(٢) عبارة مقبسة من المثل : « كل حجر في الخلاء يسر » . انظر في الأمثال لبيد
 ١٣٥-٢ ، والبيان والتبيين للجاويز ٢٠٣/١ . وأصله أن رجلاً كان يجرى فرسه فرداً فأعجب
 ما رأى من سرعته ، فراح عليه ضيق في الرهان . فقال هذا المثل ، يضرب لمن تكون في
 الخلقة بمحمد من نفسه ، ولا يشعر بما في الناس من الفضائل .

(٣) القبس : شعلة نار تعكس من مظلم النار .

(٤) ذكاء : الشمس . غير منصرفة . وابن ذكاء : الصبح .

(٥) هذا مثل ، ونصه : زاحم بمود أردع . والمود : الجمل المن . ومعنى المثل :

استعن على حربك بأهل الفن والمعرفة ، فإن رأى الشيخ خير من مشهد الغلام . انظر اللسان ،
 مادة مود . والأمثال لبيد ١/٣٢٠ .

(٦) في التصورية : برذاذك . وهو خطأ . والرفاق : المطر الضعيف . والجود : المطر

الواسع الغزير .

٣ - وابنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرْنٍ
 لم يَسْتَطِيعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ^(١)
 هل أنت إلا كما قال :

٤ - كَنَاطِيعِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيَفْلِقَهَا
 فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ^(٢)

أرزي بنحوي^(٣) العراق ، وفضل العراق على الآفاق ، كفضل الشمس
 في . ٤ . الإشراف ، على الملل في الهاق ؟ وإنك أهل من بقعة في شقة ،
 وأخفى من تبتة في لبنة !

٥ - لَوْ كَانَ يَخْنُو عَلَى الرَّحْمَنِ خَافِيَةٌ
 مِنْ خَلْقِهِ ، خَفِيَتْ عَنْهُ بَنُو أَسَدٍ^(٤)

فيقال له : إن كنت أعمى لانتفض إلا بقائد ، ولا تعرف الزائف من
 الخالص إلا بتاقد ، فليس هذا بعشك فادرجي^(٥) !

(١) جرير ، ديوانه ٢٥٠ . والكتاب لسيويه ٩٧/٢ . والمتنضب لجرير ٤١٦/٤ ،
 ٣٢٠ . وشرح المفصل لابن يهش ٣٥/١ . ومغني اللبيب ٥٣ . ولسان العرب ، مادة :
 لبن ، لز ، قنص .

ابن اللبون : ولد الناقة إذا كان في العام الثاني وصار لها لبن . ولز : شد . والقرن :
 الجبل . والبزل : جمع يازل ، وهو ما يبلغ للثامنة . والقناعيس : جمع قنص ، وهو الجمل
 الضخم العظيم .

(٢) الأعمش ، ديوانه ١٤٨ . وشذور الذهب ٤٠٤ . والوعل : التيس الجبل .
 (٣) في الأصل والتمورية : بنحوي . والسياق يوجه النقة إلى النحاة لا إلى واحد
 منهم ، وبديل قول بهد ، وفضل العراق ، فهو يعني أهل العراق . وقد وجدت هاتين
 الهاتين ترسمان كثيرأباء واحدة في الأصل ، وحيث لاشت في أنهما هذان .

(٤) الطرماح بن حكيم ، النظر البيت في نقده الشعر لقدامة بن جعفر ١٠٧ . وعمرون
 الأشهر ١٩٥/٢ .

(٥) هذا مثل ، أي : ليس هذا من الأمر الذي لك فيه حق ، فدعه ! يقال : خرج
 أي : مشى ومضى . يضرب لمن يرفع نفسه فوق قدره . انظر مجمع الأمثال للميداني ١٨١/٢ .

٦ - نَحَلُّ الطَّرِيقِ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ وَأَبْرَزُ بِبَرَزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ^(١)

وإن كنت من ذى الاستبراد^(٢)، في محل الاستبداد^(٣)، والاستناد حيث
يجب الاستناد، فانظر فتسبين لك الرغبة من الصريح^(٤)، ويتبين لك السقم
من الصحيح.

• • •

(١) جرير، ديوانه ٢١٩. والكتاب لسيبويه ٢٥٤/١. وابن السكيت ٢١٢/١
وشرح المفصل لابن يونس ٣٠/٢.
برزة: أم المهجر.

(٢) كنا في أصلنا والجمهور: ذى الاستبراد. وهو الاستبراد هو: صاحب الرأى
البارد للفرد لا يؤبه له. وقد شاع هذا الاستعمال في الأندلس، ومنه قول السبيل في أماليه ٢٤
في نقد مقالاتهم في باب مالا ينصرف: ... ولا استبرد من يقول: إن عمر وقثم، وثلاث ورباع،
وجمع وأخر، لم ينون لأنه بمنزلة يقوم ويجلس... .

(٣) استبد بالأمر: انفرد به. يقول له: إذا كنت قادراً على الرد والتقد، وبيان
الجهد من الزائف، فانظر فيما أقول.

(٤) ابن سريج: ذهبت رغبته وخلص.

فصل

عن إلغاء العوامل

...

قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستثنى النحوي عنه .
وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه :

لن ذلك ادعائهم أن النصب والتخفيض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي .
وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي . وعبروا عن ذلك بعبارات
توهم أن قولنا : « ضرب زيد عمراً » ، أن الرفع الذي في « زيد » والنصب
الذي في « عمرو » ، إنما أحدثه « ضرب » ، ألا ترى أن سيويوه - رحمه
الله - قال في صدر كتابه : « وإنما ذكرت ثمانية مجاز ، لأفارق بين ما يدخله
ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو
يزول عنه ، وبين ما يبقى عليه الحرف بناء لا يزول عنه ، لغير شيء أحدث
ذلك فيه (١) » ، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساد .

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره ، قال أبو الفتح
في خصائصه بعد كلام في العوامل النقطية والعوامل المعنوية : « وأما في الحقيقة
ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للتركيب
نفسه ، لا لشيء غيره (٢) » ، فأكد التركيب بـ « نفسه » ليرفع الاحتمال ،
ثم زاد تأكيداً بقوله « لا لشيء غيره » . وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب
أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى

(١) الكتاب ١/ ١٣ .

(٢) الخصائص ١/ ١٠٩ - ١١٠ .

الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية . وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً ، فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء ، لمعان يطول بذكرها ما المقصد إيجازه :

منها : أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل . . . فعله ، ولا يحدث الإعراب فيها يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب زيد بعد إن ، في قولنا : إن زيداً ، إلا بعد عدم إن !

فإن قيل : لم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟

قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحَيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويشرب الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق . وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى . وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل . وقد تبين هذا في موضعه .

وأما العوامل التحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألقاؤها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع !

فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب : وذلك أن هذه الألفاظ التي نسيوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب . وكذلك العلل الفاعلة (١) عند القائلين بها .

قيل : لو لم يسفهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب ، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجة الهمي ، وادعاء النقصان فيها هو كامل ، وتحرير

(١) علة الشيء : ما يحتاج الشيء إليه . والعلة أنواع : مادية ، وصورية ، وطاقية ، وغائية . والأوليان داخليتان في الشيء ، والأخريتان خارجيتان عنه . ويفرق بين الأوليين بأن إن كان وجوده مع العلة بالقوة فهي العلة المادية ، وإن كان وجوده بالفعل فهي العلة الصورية . ويفرق بين الأخريتين بأنه إذا كان وجود الشيء بها فهي العلة الفاعلة أو الفاعلية ، وإن كان لأجلها فهي العلة الغائية . فالعلة الفاعلة : ما به يتحرك الشيء من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل . ومن مقالة الفلاسفة ، غامما المسلمون فلا يقولون بالعلة الفاعلة .

المعاني عن المقصود بها ، لسوحيوا في ذلك ، وأما مع إفضاء اعتقاد كون
الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه ، فلا يجوز اتباعهم في ذلك .

• • •

[إلغاء الحلف والتقدير] :

واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام :

محذوف لا يتم الكلام إلا به ، حذف (١) لعلم المخاطب به ، كقولك لمن
رأته يعطى الناس : زيدا . أى : أعط زيدا . فتحذفه وهو مراد ، وإن أظهر
ثم الكلام به ، ومنه قول الله تعالى :

[وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا : مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا :
خَيْرًا] (٢) .

وقوله تعالى :

[وَيَسْأَلُونَكَ : مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ : الْعَفْوَ] (٣) .

على قراءة من نصب وكذلك من رفع (٤) . وقوله عز وجل :

[نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا] (٥) .

(١) في الأصل : حرفة . . .

(٢) في الأصل : وإذا قيل لهم : ماذا . . . وليست آية . والآية بما أثبتناه من
سورة النحل ، رقم ٣٠ . وفي سورة النحل آية أخرى رقم ٢٤ ، هي : (وإذا قيل لهم : ماذا
أنزل ربكم ؟ قالوا : أساطير الأولين) .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢١٩ .

(٤) النصب قراءة الجمهور ، والرفع قراءة أبي عمرو . انظر البحر المحيط ١٥٩/٢

(٥) سورة الشمس ، آية ١٣ .

والمحذوفات في كتاب الله - تعالى - لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً ،
وهي إذا أظهرت ثم بها الكلام ، وحذفها أوجز وأبلغ .

والثاني : محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تام دونه ، وإن أظهر
كان عيباً^(١) ، كقولك : أزيداً^(٢) ضربته ؟ قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر
تقديره : أضربت زيداً ؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن
« ضربت » من الأفعال المتعدية^(٣) إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ،
ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدر ، ولا ظاهر ، فلم يبق
إلا الإضمار ! وهذا بناء على أن كل « منصوب فلا بد له من ناصب .
وباليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم : أزيداً مررت بـغلامه ؟ وقد
يقوله القائل منا ولا يتحصل له ما يضم ، والقول تام مفهوم ، ولا يدعو
إلى هذا التكلف إلا وضع : أن كل منصوب فلا بد له من ناصب . فهذا
القسم الثاني .

وأما القسم الثالث فهو مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل
إظهاره ، كقولنا : يا عبد الله . وحكم سائر المناديات^(٤) المضافة والتكرات
حكم « عبد الله » ، « وعبد الله » عندهم منصوبٌ بفعل مضمر تقديره :
أدعو ، أو : أنادي . وهذا إذا أظهر تغير المعنى ، وصار النداء خبراً .
وكذلك النصب بالفاء والواو ، ينصبون هذه الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف
بأن ، ويتقدرون أن مع الفعل بالمصدر ، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه
الحروف إلى مصادرها ، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف .
وإذا فعلوا ذلك كله لم يَرِدُوا^(٥) معنى اللفظ الأول ، ألا ترى أنك إذا

(١) كذا في أصلنا ، وهو الصواب . وهو من مفردات ابن مضاء ، أنظر ص ٧٢ ،
عند تخريج قولهم : « هذا حمر نصب غريب » . وفي التيسورية : « عيب » . وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « إن زيداً » . وهو خطأ .

(٣) في صلب الأصل : « التصرف » . والمثبت عن الحاشية .

(٤) في الأصل والتيسورية : « المناجاة » . وهو خطأ .

(٥) أي : لم يصلوا إلى المعنى المراد من اللفظ .

قلت : ما تأتينا فتحدثنا ، كان له معنيان ، أحدهما : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟
 أى : إن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان ، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن
 الحديث ، كما يقال : ما تدرس فتحفظ . أى : إن الحفظ إنما سببه الدرس ،
 فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ . والوجه الآخر : ما تأتينا محدثاً ، أى : إنك
 تأتي ولا تحدث . وهم يقدرُونَ الوجهين جميعاً : ما يكون منك إتيان
 فحديث (١) . وهذا اللفظ لا يعطى معنى من هذين المعنيين .

وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا يخلو من أن تكون معدومة في
 اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل ، أو تكون معدومة في النفس كما أن
 الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ . فإن كانت لا وجود لها في النفس
 ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول ، لما الذي ينصب إذا ؟ وما الذي
 يضم ؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال !

فإن قيل : إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل ،
 وإن الكلام بها يتم ، وإنها جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه
 بالألفاظ إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً ، كما حذفت مما يجوز
 إظهاره إيجازاً ٧٠ . لزم أن يكون الكلام ناقصاً ، وأن لا يتم إلا بها ، لأنها
 جزء منه ، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به ، ولا دلنا عليه دليل
 إلا ادعاء : أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي . وقد فرغ من
 إسقاط هذا الظن بيقين . وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل
 عليها خطأ بين ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب . وأما طرد ذلك في كتاب الله -
 تعالى - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وادعاء زيادة معان
 فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بناصب ،
 والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى ، إما منطوقاً به ، وإما محذوفاً
 مراداً ومعناه قائم بالنفس - فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك . وقد
 قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من قال في القرآن برأيه فأصاب

فقد أخطأ^(١) . ومقتضى هذا الخبر النهي ، وما نهى عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل ، والرأي^(٢) مالم يستند إلى دليل . وقال صلى الله عليه وسلم :

[مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ
مِنَ النَّارِ]^(٣) .

وهذا وعيد شديد ، وماتوعده الله على فعله فهو حرام . ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه ، فقد قال في القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد إليه . ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته . وزيادة المعنى كزيادة اللفظ . بل هي أخرى ، لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها .

[إجماع النحاة على القول بالعامل ليس بحجة] :

فإن قيل : فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم على القول بالعوامل ، وإن اختلفوا ، فبعضهم يقول : العامل في كذا كذا . وبعضهم يقول : العامل فيه ليس كذا ، إنما هو كذا . على ما نفسره بعد إن شاء الله ؟

قيل : إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذاقهم ومقدم في الصناعة من مقدميهم ، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه : « اعلم أن إجماع أهل البلدين [يعني البصرة والكوفة] إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف^(٤) المنصوص^(٥) والمقيس

(١) انظر تخريج الحديث في ص : ٦٣

(٢) يقول : حقيقة الرأي أنه مالم يستند إلى دليل . فإ : اسم موصول مجر به الرأي .

(٣) تقدم كذلك تخريج الحديث في ص : ٦٣

(٤) في الأصل : « تخالف » . بالناء ، وهو خطأ ، فالصحيح يعود إلى الخصم .

(٥) في الأصل : « أو المقيس » . والمثبت من الخصائص والتمحيضية .

على المنصوص ، فإذا (١) لم يعطك يده بذلك فلا يكون إيجابهم حجة عليه ، وذلك أنه لم يرد ممن بطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من قوله : ٨٥ . « أمتي لا تجتمع على ضلالة » (٢) . وإنما هو علم منزع من استقراء هذه اللغة . فكل من فسّر (٣) له عن علة صحيحة ، وطريق نهج (٤) ، كان خليل (٥) نفسه ، [وأبا (٦) عمرو فكره] ، إلا أننا - مع هذا الذي رأيناه وسرغنا مرتكبه - لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها ، وتبانت أواخر على أوائل ، وأعجازاً على كلاكل ، والقوم الذين لا يشك في أن الله - سبحانه وتعالى - قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة في الرجيب (٧) له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعتهم . لحاشاً لكتابه المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعوناً على فهمهما ، ومعرفة هذا أمر به ، أو (٨) نهى عنه الثقلان [منهما] (٩) . إلا بعد أن يناهضه (١٠) [هذا] (١١) ، وبثابته عرفانا . ولا يخلد إلى سائح خاطره ، ولا إلى أول (١٢) نزوة من زواجب تنكره . فإذا هو حلقا على هلبا المثال ، ويأشر بإنعام تصفصه أحناء الحال ، أمضى الرأي فيما يريه الله [منه] (١٣) . غير معاز (١٤) به .

(١) في الخصائص : « فأما إن لم يعط يده » .

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن ، باب السواد الأعظم ، الحديث ١٣٠٢ / ٢ / ٢٩٥٠ .

(٣) أي : كشف .

(٤) أي : بيته .

(٥) أي : إمام نفسه كالخليل بن أحمد ، وأبي عمرو بن العلاء ، يريد أنه يكون مثلها .

(٦) عن الخصائص .

(٧) أي : التعظيم .

(٨) في الأصل : « ونهى » . والمثبت من الخصائص .

(٩) في الأصل والجمهور : « وإحدى نسخ الخصائص : « يناهضه » . ولم تقع ل هذه الصيغة من هذه الملاحظة . ومعنى يناهض : قارعه . والمراد أنه يكون على بيته من هذا العلم لا يستصحب عليه من شيء .

(١٠) في الأصل : « اتلفاً » . والمثبت من الخصائص .

(١١) كلمة « أول » غير ثابتة في الخصائص .

(١٢) المعادة : المقابلة .

ولا غاض من السلف - رحمهم الله - في شيء منه . فإنه إذا فعل ذلك
سدّد رأيه ، وشيخ^(١) خاطره ، وكان بالصواب مثبّتاً^(٢) ، ومن التوفيق
مظنة . وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : « ما على الناس شيء أضر
من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئاً » . وقال أبو عثمان المازني : « وإذا
قال العالم قولاً متقدماً ، فللمتعلم الاقتداء به ، والانتصار له ، والاحتجاج
بخطئه ، إن وجد إلى ذلك سبيلاً^(٣) » . وقال الطائي الكبير^(٤) :

٧ - يقول من تفرّع أسماعه :

كم ترك الأول للآخر !

فها^(٥) جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا
الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم : « هذا جحر ضبٌ خرب » ، فهذا يتناوله
آخر عن أول ، وقال عن ماض ، على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون
فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد
غيره إليه . وأما أنا فعندي أن في القرآن من^(٦) مثل هذا الموضع نبأً على
ألف موضع^(٧) .

قال المؤلف - رضي الله عنه - : هنا قطعت نص كلامه ، لأنني

(١) شيخ قلنا : شبهه وجرأه . يريد أن ما يسبح له ويخطر عليه يكون مقبداً .

(٢) أي : أصبح يعرف بالصواب . ومنه في حديث ابن مسعود : « إن طول الصلاة
وقصر الخطبة مثنة من فقه الرجل » ، أي : إن ذلك مما يعرف به فقه الرجل . والمثنة : العلامة .

(٣) انظر المصنف لابن جني شرح تصريح المازني ٢ / ٣١٨ .

(٤) هو أبو تمام . والبيت في ديوانه ١٤٣ .

(٥) في الأصل : « فاه » . والمثبت عن الخصائص .

(٦) كلمة « من » ليست في الخصائص .

(٧) الخصائص لابن جني ١ / ١٨٩ - ١٩٢ .

تواردته^(١) . ثم أوردت كلامي في مخالفته لما^(٢) طال القول وقصر^(٣) بي
الإيجاز ، وإنما ٩٠ هـ سقت قوله المتقدم اتباعاً لمن ألف الاتباع !

فذهب الجماعة في قول العرب : « هذا جحرٌ ضبٌ خربٌ » .
ما ذكره^(٤) . واختار أبو الفتح أن يكون على حذف المضاف وإقامة
المضاف إليه مقامه . وقال : إن في القرآن نيفاً على ألف موضع . وتقديره
عنده : هذا جحر ضبٌ خربٌ جحره ، فخرب نعت لضب ، كما يقال :
هذا فرس عربي قارح فرسه ، فقارح نعت لعربي وصف به ، وإن كان
للفرس ، لأنه من سببه . فحذفت « الجحر » الذي هو المضاف ، وهو
فاعل مرفوع ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو الضمير العائد على النصب ،
مقام الجحر ، فارتفع بخرب عنده . والضمير إذا كان فاعلاً باسم الفاعل ،
أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، استكن فيهما على ملهيم . وحذف المضاف
 وإقامة المضاف إليه مقامه بطرد ، واستكنان الضمير في الصفة مطرد .

لكن لقائل أن يقول لأبي الفتح : إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في
المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ ، كقوله تعالى :
(واسأل القرية التي كنا فيها والعبر التي أقبلنا فيها)^(٥) . وأما في هذه المواضع
التي يحتاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير وفكر طويل ، فلا يجوز
حذفه ، لما فيه من اللبس على السامعين ، وهذا من المواضع البعيدة ،
والدليل على ذلك أنه قد مر هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنحو
واللغة ، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف ، لأنه لو ظهر لكان قبيحاً ؛ لو قالت

(١) أي : توارد خاطري مع خاطره فيه .

(٢) في الأصل : « فيما » .

(٣) أي : حال الإيجاز بين وبين إيراد نصه كاملاً .

(٤) انظر مفصلاً في الكتاب لسيبويه ١/١٣٦ - ١٣٧ .

(٥) سورة يوسف ، آية ٨٢ .

العرب : « هذا جحر ضب خرب جحره » قبح ، لأنه عي من القول
تغنى عنه ضمة الباء ، ويكون الكلام وجزاً فصيحاً ، فلما كان أصله هكذا
ثم تكلف فيه ما تكلف من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بعد . ثم
إنه لو كان المضاف إليه ظاهراً لكان أبين ، ولكنه حذف المضاف واستكن
المضاف إليه ، فعزب عن الفهم ، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار
من تكليف مالا يستطيع . واستجاز أبو الفتح الرد على كل من تقدم بظن
ليس بالقوى ، فكيف بنا ونحن نرد عليهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة
التي لا أمراء فيها المنصف .

فإن قيل : فإن زعم النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم في « أريدوا أكرمت »
وما أشبه أن « أكرمت » الذي انتصب به « زيد » مراد للتكريم ، ولا أن
الكلام ناقص دونه ، « ١٠٥ » وإنما هو شيء موضوع مصطلح عليه بتوصل به
إلى النطق بكلام العرب ، كما فعل المهتمسون حين وصنعوا خطوطاً مصنوعة
هي في الحقيقة أجسام مواضع الخطوط التي هي أطوال لا أعراض لها
ولا أعماق ، ونقطاً هي أيضاً أجسام مواضع النقاط التي هي نهايات الخطوط ،
التي لا أطوال لها ولا أعراض ولا أعماق . وكتبوا في تلك دوائر ونقطاً ،
وتوصلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه ، ولم يحل إيقاع
هذه مواضع تلك بما قصدوا ، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصفة مع
معرفة موضع هذه .

﴿ قيل : النحويون ليسوا كهؤلاء لأنهم قالوا : « إن كل منصوب فلا بد
له من ناصب لفظي » ، فإن جعلوا هذه المخلوقات التي لا يجوز إظهارها
معدومة على الإطلاق في اللفظ وفي الإرادة ، والكلام تام دونها ، فقد أبطلوا
ما ادعوه من أن كل منصوب فلا بد له من ناصب . وأيضاً فإن وضع
الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية قريب وعيون للمتعم ، ووضع
هذه العوامل لشيء فيه من ذلك ، بل تغير ^(١) ونحيل .

(١) التغير : التحول ؛ يقال : تغير الشيء من حاله : تحول . وتغيره - بالتشديد -
حواله وبهله .

١٧ [لا حاجة إلى تقدير متعلق الجار والمجرور] :

ومما يجرى هذا المجرى من المضممرات التي لا يجوز إظهارها ، ما يدعو به
في المجرورات التي هي أخبار ، أو صلوات ، أو أحوال ، مثل : « زيد في
الدار » ، و : « رأيت الذي في الدار » ، و : « مررت برجل من قريش » ،
و : « رأى زيد في الدار الهلال في السماء » . فيزعم النحويون أن قولنا :
« في الدار » متعلق بمحذوف تقديره : زيد مستقر في الدار . والداعي لم
إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها
زائدة ، فلا بد لها من عامل يعمل فيها ، إن لم يكن ظاهراً كقولنا : « زيد
قام في الدار » ، وإلا كان مضمراً كقولنا : « زيد في الدار » . ولا شك
أن هذا كله كلام تلم مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك
النسبة دلت عليها « في » ، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك . وكذلك يقولون
في : « رأيت الذي في الدار » ، تقديره : رأيت الذي استقر في الدار .
وكذلك : « مررت برجل من قريش » ، تقديره : كائن من قريش . وكذلك
« رأيت في الدار الهلال في السماء » ، تقديره : كائناً في السماء . وهنا ١١ .
كله كلام لا يفتقر السامع له إلى زيادة : كائن ولا مستقر ، وإذا بطل العامل
والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعى هذا الإخبار .

[لا حاجة إلى تقدير الضمائر في الصفات] :

ومما يجرى هذا المجرى ما يدعو به من أن في أسماء الفاعلين والمنعولين ،
والمعدولة عن أسماء الفاعلين ، والمشبّهة بها ، وما يجرى مجراها - ضمائر
مرتفعة بها ، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة ، مثل : ضارب ،
ومضروب ، وضراب ، وحسن ، وما جرى مجراها . وقالوا : إنها ترتفع
الظاهر في مثل قولنا : زيد ضارب أبوه عمراً ، فإذا رفعت الظاهر فالمضمر
أولى أن ترتفع .

وقد بطل بطلان العامل أنها ترتفع الظاهر^(١) . وإذا كان « ضارب »

(١) في الأصل : « الظواهر » .

موضوعاً لمعنيين ، يدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب خبر مصرح به ، فإذا قلنا : « زيد ضارب عمرأ » ، فضارب يدل على الفاعل خبر مصرح باسمه ، وزيد يدل على اسمه — فيأبى شعرى ما الداعى إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلاً ١٩

فإن قيل : الدليل عليه ظهوره في بعض المواضع ، وذلك عند العطف عليه في قولنا : زيد « ضارب هو ويكر عمرأ » ، وكذلك سمع من العرب : « مررت بقوم عرب أجمعون »^(١) ، فلو لا أن في « عرب » ضميراً مرفوعاً لما جاز رفع « أجمعين » .

قيل : النحويون يقولون : إن هذا الضمير الذى برز ليس هو فاعلاً بضارب ، وفاعل ضارب مضمّر ، وهذا المأطوق به تأكيد له ، و « بكر » معطوف على الضمير المقدر لا على هذا البارز . فلو سلم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمّر آخر مراد لم يدل عليه بلفظ ، وأن « بكر » معطوف على ذلك المراد ، قيل : إن هذا الضمير إنما يضمّر في حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن عطف لم يكن ثم ضمير . ومن أين قست حال غير العطف على العطف ، وجعلت حال العطف — مع تعلّقها — أصلاً لغيرها على كثرتها ، والمتكلم لا ينوى الضمير إلا إذا عطف عليه ، وإذا لم يعطف عليه لم ينوه ، وهل قياس هذا على هذا إلا ظن ، وكيف يثبت الظن شيئاً مستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه ، ولا داعى للمتكلم إلى إثباته وإثباته على أن اسم الصفة المشتق وضع على الصفة وذى الصفة خبر مصرح به ، والمضمّر المدعى به ذلك ، لأنه صاحب الصفة ١٢ . غير مصرح به . ويسقط ظن قياس العطف أن هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية والجمع كما ظهر في الفعل ، فيقابل هذا الظن في الإسقاط ذلك الظن في الإثبات ، فعل هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعى ولا ظنى ، وإثباته في كلام الناس بغير دليل قطعى لا يجوز ، فكيف بكتاب الله تعالى ، وادعاء زائد فيه بظن ، والظن

(١) الكتاب ٢ / ٣ ، والأصون لابن السراج ٢٧ / ٢ .

ليس يعلم ! على أن الظن قد قابله ظن آخر . وقد تقدم الحديث في الوحيد على ذلك .

وكذلك ما استدلوا عليه من قولهم : « مررت بقوم عرب أجمعون » ، و : « مررت بفراع حمرة فسج كله »^(١) ، معلوم أن « عرباً » اسم موضوع لمعنى يتميز به عن العجم ، وإذا قلنا : « مررت بقوم عرب » ، فقد تم الكلام ، إذ قد أثبت بصفة وموصوف ، وإذا أضمرت فيه ضميراً لم يفد معنى زائداً ، وأما قولهم « أجمعون » فشاذ ، فإن سلمنا أنه تأكيد لمضمر فن أن يحكم بأن هذا المضمر مراد مع التأكيد ومع عدم التأكيد . فإذا لم يكن تأكيد فلا حاجة للمتكلم إليه . وقياس هذا على هذا ظن ، والظن لا يثبت به مثل هذا ، لأسباب في كتاب الله تعالى .

فإن قيل : فعلى هذا لا يثبت شيء في اللسان بالظن ؟

نيل له : أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعي ، وأما ما يحتاج إليه مثل ألفاظ اللغة فإنها إذا نقلها اللغات قبلت وإن كانت مقنونة ، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه .

[رد تقدير الضمائر في الأفعال] :

فإن قيل : فما تقول في مثل : « زيد قام » ، إن قلت : إن في « قام » ضميراً فاعلاً ، وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول التحويين : « الفاعل لا يتقدم » ، ولا بد للفعل من فاعل^(٢) . وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون

(١) العرج - بفتح أوله وكسر - : ثبت طوب الريح أنجر ، يميل إلى الخضرة ، وله زهرة حمراء ، وليس له حب ولا شوك . والمثال في كتاب سيدي به ٢/٢٤١ ، ٢٧ .

(٢) في الارتشاف ١٨٠ : قال الزجاجي : « أجمع التحويون على أن الفاعل إذا قدم على صلة لم يرتفع به » فقال البصريون : يرتفع بالابتداء والفعل خبر عنه يرتفع ضميره . وقال بعض الكوفيين : يرتفع بالمضمر الفى في الفعل . وقال بعضهم : هو رفع بموضع الفعل لأنه موضع خبر ، وبه كان يقول ثعلب . وانظر المختضب ١٢٨/٤

مقطوعاً به أو مضموناً^(١) ، فإن كان مضموناً^(١) فأمره أمر الضمير المدمى في اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعاً به صحح هذا الإضمار ، ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقلعات تعين الناظر فيه على ما قصد تبينه ، وهي أن الدلالة على ضربين : دلالة لفظية مقصودة للواضح ، كدلالة الاسم على مسماء ، ودلالة الفعل على الحدث والزمان . ودلالة لزوم كدلالة السفف على الحائط ، ودلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان ١٣٠ . ودلالتة على الفاعل فيها خلاف بين الناس ، منهم من يجعل دلالتة عليه كدلالتة على الحدث والزمان . ومنهم من يجعل دلالتة [عليه] كدلالتة [على] المفعول به^(٢) ، فإذا قيل : « زيد قام » ، ودل لفظ « قام » على الفاعل دلالة قصد ، فلا يحتاج إلى أن يفسر شيء ، لأنه زيادة لا فائدة فيها ، كما كان ذلك في اسم الفاعل^(٣) ، إذ كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دال على ثلاثة . وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع فهنا احتمالان ، أحدهما : أن في نفس المتكلم ضميراً ، كما في قولنا : « زيد ضربه » ، لكنه لم يدل عليه بلفظ لعلم المخاطب به ، والدليل على ذلك قولهم في التثنية : « قاما » ، « ويقومان » ، وفي الجميع : « قاموا » و « يقومون » . فهذه ضمائر دل عليها بالقاظ .

فإن قيل : لما تشنكر من أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع ، كما قيل : « أكلوني البراغيث »^(٤) ، جعلها بعض العرب مع التقديم والتأخير ، وجعلها أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل ، كما لزم تاء التأنيث مع التأخير للفعل إذا كان الفاعل تأنيثه غير حقيقي ، ولم تلزم مع التقديم ، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلا في الشعر ، كقول القائل^(٥) :

(١) في الأصل : « مضموناً » .

(٢) في الأصل : « . . دلالتة كدلالة المفعول به » . وقد زدنا ما بين الأقواس .

(٣) في الأصل : « إذا » .

(٤) الكتاب ٤١/٢ .

(٥) عامر بن جويئ . واليه من شراهد الكتاب ٤٦/٢ ، والخصائص ٢١١/٢ .

والمتنكب ١١٢/٢ ، وأمال الشجرى ١٥٨/١ ، ١٦١ ، وشرح المفصل ٩١/٥ ، ونتائج

٨ - فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فإن قيل : فما تصنع بقولهم : « أنت قت » و « أنا قت » ، لم يفهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيراً ؟

قيل : هذا دليل ، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس يقطعي . ولعله يكتفى في الغائب بالظاهر المتقدم ، ولا يكتفى في غيره .

فإن قيل : فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل ؟

قيل : الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية ، ألا ترى أنك تعرف من آلاء التي في « يعلم » أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف في « أعلم » أنه متكلم ، ومن النون أنهم متكلمون ، ومن التاء أنه مخاطب أو غائبة ، ووقع الإشراك هنا كما وقع في « يعلم » وما أشبهه بين الحال والمستقبل ، ويعرف من لفظ « علم » أن الفاعل مذكر . وعلى هذا فلا ضمير ، لأن الفعل يدل بلفظه عليه ، كما يدل على الزمان ، فلا حاجة بنا إلى إضمار . وأما على الرأي الآخر فالأظهر أنه ١٤٠ . لا إضمار لما تقدم .

والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ، ويقولون - أعني حذاقهم - : إن الفاعل يضمير ولا يحذف . فإن كانوا يعنون بالضمير (١) لما لا بد منه ، وبالحذف ما قد يستغنى عنه ، فهم يقولون : هذا ينتصب بفعل [محذوف] (٢)

صالح الفكر لسبيل ١٦٨ والمقرب لابن حصور ١/٣٠٣ ، وعزارة الأدب ١/٢١ ، ٢/٣٣٠ ، وابن كيسان النحوي ١٦٦ .

يصف أرضاً مخضبة . والمزنة : السحابة تحمل الماء . والودق : المطر . وأبقت : أخرجت البقل .

(١) كذلك في الأصل : « بالضمير » وابن مضاء يوصله كثيراً في معنى ما أضمرته من عامل .

(٢) في الأصل : « بفعل مضمّر لا يجوز إظهاره » ، ولا يتأتى عليه تقديمه لما ذكره .

من الفرق بين المضمّر والمخوف .

لا يجوز إظهاره . والفعل الذى بهذه الصفة لا بد منه ، ولا يتم الكلام إلا به .
وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصب . وإن كانوا يعنون بالمضمر
الأسماء ، ويعنون [بالمحذوف] (١) الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا فى الأفعال
أو الجمل لا فى الأسماء - فهم يقولون فى قولنا : « الذى ضربت زيد »
إن المفعول محذوف تقديره : « ضربته » . فإن فرق بينهما بما هو مقطوع
بأن (٢) المتكلم أراد به ، وبما يظن (٣) أن المتكلم أراد به ويجوز أن لا يريد به ،
فهو فرق ، لكن إطلاق النحويين لذين اللفظين لا يأتى موافقاً لهذا الفرق (٤) .

والذى يجب أن يعتقد فى مثل « زيد قام » أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة
الفاعل ، ويجوز أن يكنى بما تقدم ، والأظهر أن يكنى عما تقدم ، هذا إذا
كان فى كلام الناس ، وأما فى كلام البارى سبحانه فالإضراب عن إثباته
أو نفيه واجب ، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعى ، ولا حاجة بنا إلى القول
بالإثبات فيه والإبطال (٥) .

• • •

(١) مكانه فى الأصل : « بها » .

(٢) فى الأصل : « فإن » .

(٣) فى الأصل : « يظن » .

(٤) يحسن هنا أن تذكر ما قاله السبيل فى الفرق بين هذه المصطلحات الثلاثة : الحذف ،
والإضمار ، والتقدير . أما الحذف فيخصه بما أمكن ذكره ثم حذف لغيره ما ، وبمثل له
بالمفعول العائد من الصلة نحو : الذى رأيت ، والذى رأيت . وأما المضمر فهو مقصور على ما
يلفظ به من الضمائر كالفاعل فى نحو : الذى قام . وقد استند الفرق من لفظ هذين المصطلحين ،
ولذلك قال : « والإضمار هو الإخفاء ، والحذف هو القطع من الشيء » .

وهذا فرق لم ينبه عليه ابن مضاء ، فأما المقدّر فهو الذى لا يفتضيه بناء كالمصدر ، يقول :
« المصدر لا يضر فيه الفاعل ولكنه بقدر » . على أن السبيل والنعمة جميعاً كانوا يتسامحون
فى استخدام هذه المصطلحات ، فيضمون بعضها موضع الآخر .

انظر نتائج الفكر السبيل ١٦٥ ، والأمال له ٥٠ ، ودراسات عن السبيل ٣٤٢ .

(٥) فى الأصل : « والإبطال فيه » ، تنكرار كلمة « فيه » .

فصل

عن النحو من غير عامل ومعمول

فإن قيل : أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول ،
فأرني كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو ؟ .

قلت : أريك (١) هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأحرى . وقد شروعت
في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها ، فإن قضى الله - تعالى - بإكمال
انفع به من لم يعقه عنه التقليد ، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها .

[تطبيقه في باب التنازع] :

فمن هذه الأبواب : « باب الفاعلين المفعولين (٢) » اللذين كل واحد منهما
يقبل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر ، وما كان نحو ذلك . هذه ترجمة (٣)
سيبويه - رحمه الله - فأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن
أقول : « عقلت » ، ولا أقول : « أعلمت » ، والتعليق يستعمله النحويون
في المجرورات . وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين ، تقول :
« قام وقعد زيد » ، فإن عقلت « زيدا » بالفعل الثاني فبين النحويين
في ذلك اختلاف ، القراء (٤) لا يجيزه ، والكسائي يجيزه على

(١) في الأصل : « أرهد » .

(٢) كذا في أصلنا : « الفاعلين المفعولين » . ونص الكتاب : « الفاعلين والمفعولين » .
وأحتمل أن ما هنا هو صواب عبارة سيبويه وأنها أدل على المراد من أن كلا منهما فاعل مفعول .

(٣) الكتاب ١/ ٧٣ .

(٤) ذهب القراء أن الماملين كليهما يملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب ، نحو
الحال المذكور : « قام وقعد زيد » ، فهو يحمل « زيد » مرفوعاً بهما ، كما يستدل به خبران .

حذف (١) الفاعل ، وغيره (٢) ١٥٠ . يجيزه على الإضمار الفنى يفسره ما بعده . والدليل على جوازه (٢) قول الشاعر (١) :

٩ - وَكُنَّا مُدْعَاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَهُ مُذْهَبٌ

في « جرى » لا قاعل له ظاهراً ، فلما أن يكون محذوفاً ، ولما أن يكون مضمرأ . ومن الدليل عليه (هـ) قوله تعالى :

هو قد منع الجمهور ذلك حتماً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد . أما إن اختلف العاملان - وكان الأول طالباً للمرفوع - فلذهب الفراء أنك تفسره مؤخرأ ، نحو : « ضربني - وضربت زيدا - هو » . غـ « هو » فاعل له « ضربني » . فإن كان الأول هو الطالب المنسوب وأمله نحو : « ضربت - وضربني - زيدا » لمرفوع الثاني ضمير فيه ، وإن أمضت الأول نحو : « ضربت وضربني زيد » فلا إضمار .

وقيل : إن مذهب الفراء إذا اختلف العاملان هو وجوب إعمال الأول ، فيقول : « ضربني - وضربت - زيد » وتقول : « ضربت - وضربني - زيدا » .

انظر شرح السيراني على الكتاب ١/٤٥٥ - وشرح الأشموني والصيان ٢/١٠٣ ، والجمع ٢/١٠٩ .

(١) يقول السيراني في شرحه على الكتاب ١/٤٥٢ : « وكان الكسائي إذا عمل الثاني في الفاعل أمرى بالفعل الأول من الفاعل ، ولم يجعل فيه ضميراً . وكان الفراء لا يفسر الفاعل قبل ذكره في شيء من هذه الأفعال » . هذا وقد قيل : إن ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف في نحو : « ضربني ، وضربت الزيد » باطل ، بل هو منه مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها . انظر الصيان ٢/١٠٢ .

(٢) يشير إليك إلى مذهب البصريين ، انظر الكتاب ١/٧٩ ، والأشموني والصيان ٢/١٠٢ - ١٠٣ .

(٣) أي : على جواز تعلق « زيد » بالفعل الثاني .

(٤) هو طفيل القنوي . انظر الاختيارين للأعشى ١٦ ، والكتاب ١/٧٧ ، والمقتضب ١/٧٥ ، والإنصاف ٨٨ ، وشرح المفصل لابن جهمس ١/٧٧-٧٨ ، وشرح الأشموني ٢/١٠٤ . الكبت : جمع كبت ، وهو من الخيل الذي تضرب حرته إلى السواد ، وهو من أثنه الخيل . ويقال : كبت مدى ، إذا كان شديد الحرارة لا يخلطها سواد . ومثونها : ظهورها . وكبت مذهب : هو الفنى تعلوه صفرة .

(٥) أي : على إضمار الفاعل أو حذفه .

[حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ]^(١) .

وقوله :

[عَبَسَ وَتَوَلَّى . أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى]^(٢) .

فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهراً .

وأما أى الرايين أحق^(٣) فرأى الكسائي ، لأن غيره يقول : حذف الفاعل لا يجوز ، لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد ، فهما متلازمان ، فعل هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل ، وهم يجيزونه ! ومن الدليل على صحة مذهب الكسائي قول حلقة^(٤) :

١٠ - تَعَفَّقَ بِالأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا

رِجَالٌ ، فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبٌ^(٥)

وإن عقلت ، زيدا ، بالفعل الأول قلت فى التثنية : قام (٦) - وقعدا - الزيدان ، وفى الجميع : قام (٦) - وقعدوا - الزيدون .

وتقول : مررت ، ومر بى زيد ، على تعليق « زيد » بـ « مر » .

(١) سورة ص ، آية ٣٢ .

(٢) سورة عبس ، آية ١ ، ٢ .

(٣) من هنا نسب إلى ابن مضاه أنه يجيز حذف الفاعل متابعة للكسائي ، انظر المجموع ١٠٩/٢ .

(٤) هو حلقة بن جبلة بن النعمان . شاعر جاهل مجيد ، وثمد قصيدته التى منها هذا البيت من روائع الشعر . انظر المفضليات ٣٩٠ والمقرب لابن عصفور ٢٥١/١ ، وشرح الشواهد لمينى ١٥/٣ ، وشرح الإثموني ١٠٢/٢ .

(٥) الأرضى : شجر . بذت : سبقت وغلبت . الكليب : جماعة الكلاب . وتعفّق لها رجال : استروا ، يريد الصيادين تخفّوا البقرة .

(٦) فى الأصل : قاما وه قاموا . وهو خطأ .

وإن علقته به « مررت » قلت : « مررت - ومر بي - يزيد (١) » ، تقديره :
مررت يزيد ومر بي . وفي الثانية : « مررت - ومرأى - بالزبدن » ،
وفي الجميع : « مررت - ومروأى - بالزبدن » .

وتقول : « مر بي ، ومررت يزيد » ، على التعليق بالثاني ، وفيه من
الاختلاف ما في المسألة التي قبلها (٢) . وعلى التعليق بالأول : « مر بي -
ومررت به - زيد » ، تقديره : « مر بي زيد ومررت به » .

وتقول : « ضربت وضربني زيد (٣) » ، على التعليق بالثاني ، وفي الثانية :
« ضربت وضربني الزيدان » ، وفي الجميع : « ضربت وضربني الزيدون » .
وعلى تعليق الأول : « ضربت - وضربني - زيداً (٤) » . وفي الثانية :
« ضربت - وضرباني - الزبدن » . وفي الجميع : « ضربت - وضربوني -
الزيدن » . قال الله تعالى في التعليق بالثاني :

[آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا] (٥) .

فـ (قِطْرًا) مفعول به (أفْرَغْ) . وقال الشاعر (٦) في
التعليق بالأول :

(١) في الأصل : « زيد » . وهو خطأ . انظر المثال في الكتاب ٧٦/١ .

(٢) يعني أن الكسائي يجيزه على حذف الفاعل ، وغيره على إضماره .

(٣) الكتاب ٧٣/١ .

(٤) الكتاب ٧٩/١ .

(٥) سورة الكهف ، آية ٩٦ .

(٦) هو المزار الأندلسي ، والبيطان من شواهد سيويه ٧٨/١ . وموضع الشاهد هو
البيت الثاني ، وأشد سيويه البيت الأول ليرى أن القوافي منصوبة . وهما من شواهد المنتصب
٧٧-٧٦/١ . والإنصاف ٨٥ - ٨٦ . ويقول أبو البركات الأنباري : « فاعمل الأول ،
ولذلك نصب « الحرد الخدالا » ، ولو أعمل الفعل الثاني لقال : تقتادنا الحرد الخدال ، بالرفع » .
والهوى : المشق . والمسد : القادح . والحرد : جمع خرقة ، وهي المرأة الحية الطويلة
السكرت ، أو البكر . والخدال : جمع خدلة - بفتح فسكون - وهي : العليظة الساق المستديرة .

١١ - فَرَّدَ عَلَى الْفَوَادِ هَوًى عَمِيداً
وَسُوَيْلَ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا السُّوَالاً

١٢ - وَقَدْ نَفَىٰ بِهَا وَنَرَىٰ عَصُوراً
بِهَا يَقْتَتِدُنَا الْخُرْدُ الْخِدَالاً

وقال الفرزدق^(١) في التعليق بالثاني :

١٣ - وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْتُ
بَنُو عَبْدٍ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَمَاشِمٍ

وقال طفيل^(٢) الغنوى في ذلك :

١٤ - وَكُنَّا مَدْمَاءَ كَانِ مُتُونَهَا
جَرَىٰ فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبٍ ١٦٠

وقال عمر^(٣) بن أبي ربيعة في التعليق بالأول :

١٥ - إِذَا هِيَ لَمْ تَشْكُ بَعْدَ أَدْرَاكَةٍ
تَنْخُلُ - فَاسْتَاكَتْ بِهِ - عُوْدُ إِسْجَلٍ

(١) ديوانه ٢/٣٠٠ ، وروايته فيه : ولكن عدلاً والبيت من شواهد الكتاب
١/٧٧ ، والمقضب ٤/٧٤ ، وشرح الفصل لابن هبش ١/٧٨ ، والإنصاف ٨٧ .
والنصف : الإنصاف .

(٢) تقدم البيت برقم ٩ .

(٣) ملحقات ديوانه ٤٩٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/٧٨ ، وشرح الفصل لابن
هبش ١/٧٨-٧٩ ، والمص ١/٩٩ ، والدرر ١/٤٩ ، وشرح الأشموني ٢/١٠٥ تنخل :
اغبر ، والإسجل : شجر يستاك به .

وتقول : « أعطيت ، وأعطاني زيد(١) درهمًا » . وتقول : ظننت ، وظنني زيد شاخصاً » . وعلى التعليق بالأول : « ظننت - وظنني(٢) - زيداً شاخصاً » ، وفي الثانية : « ظننت - وظناني شاخصاً - الزيدين شاخصين » . وفي الجميع : « ظننت - وظنوني شاخصاً - الزيدين شاخصين » . تقديره : « ظننت الزيدين شاخصين ، وظنوني شاخصاً » . فلم تجمع « شاخصاً » لأن المفعول الثاني في هذه الأفعال هو الأول ، ولم تضمره لأن ضمير الواحد لا يعود على الاثنين .

فإن قلت : « ظننت وظنانا » ، ثبت « شاخصاً » وأضمرته فقلت : « ظننت - وظنانا إياهما - الزيدين شاخصين » . وفي الجميع : « ظننت - وظنوننا إياهم - الزيدين شاخصين » .

وتقول : « أعلمت ، وأعلمني زيد عمراً منطلقاً » ، على التعليق بالثاني . وعلى التعليق بالأول : « أعلمت - وأعلمني إياه - زيداً عمراً منطلقاً » . وفي الثانية : « أعلمت - وأعلمانيهما إياهما - الزيدين العمريين منطلقين » . وفي الجميع : « أعلمت - وأعلمونيهم إياهم - الزيدين العمريين منطلقين » . تقدير الكلام : « أعلمت الزيدين(٣) العمريين منطلقين ، وأعلمونيهم إياهم » .

ورأي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز ، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد ، قياس بعيد ، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم .

وفروع هذا الباب كثيرة ، منها : أن جميع الأفعال من متصرف وغير متصرف ، هل تدخل في هذا الباب(٤) أولاً ؟ ومنها [أن(٥) الأسماء والحروف

(١) في الأصل : « زيداً » - بالنصب - وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « وظننته » . وهو خطأ .

(٣) في الأصل : « والعمريين » . وهو خطأ .

(٤) في الأصل : « أم لا » . وأم التصلة لاتقع بعد هل .

(٥) من هامش الأصل .

هل هي في هذا كالأفعال أولاً ؟ ومنها [أن المتعلقات التي يسميها النحويون
المعمول فيها ، من ظروف وأحوال وتميزات ، ومفعولات من أجلها ،
ومفعولات مطلقة ، ومفعولات معها ، وهل مجراها مجرى المفعولات بها ،
ومجرى الفاعلين والمجرورات أولاً ؟

فأما الأفعال التي تقتضي ثلاثة مفعولين فلا ، لما قدمناه .

وأما الأفعال التي لا تتصرف كفعل التمجيب ، تقول (١) : « ما أحسن ،
وأعلم زيداً ! » ، تعلق زيداً بأعلم ، وتقول : « ما أحسن - وأعلمه - زيداً ! »
على التعليق بالأول ، لا معترض فيه إلا الفصل بين أحسن والمتعلق به ،
وليس فعلاً (٢) . وإن جعله بعض النحويين فعلاً ، وأنه لا يتصرف تصرف غيره
من الأفعال في متعلقاته ، قيل : القياس على ١٧٠ غيره من الأفعال المقتضية
مفعولاً واحداً سائغ لقرب مأخذه ، وسبقه إلى فهم السامع .

وأما « هذا » ، و « نعم » ، و « بش » ، و « عسى » - فلا تدخل
في هذا الباب ، لأن المتعلقات بها لا تنصرف ، على حد الإضمار في هذا الباب ،
ولا يحال بينها وبينها .

وأما « كان » ، وأخواتها ، فإن « كان » منها تجرى مجرى الأفعال المقتضية
مفعولاً ، تقول : « كنت » ، وكان زيد قائماً » ، و « كنت - وكانه زيد -
قائماً » . ف « قائماً » خبر « كنت » . وقال الفرزدق (٣) :

١٦ - إِنِّي ضَعِيتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى^(٤)
وَأَبَى فكَانَ وَكَنتُ غَيْرَ غَسُورٍ

(١) جواب « أما » مخدوف لعدم به ، تقديره : فيجوز .

(٢) يشير بذلك إلى مذنب الكوفيين . انظر الخلاف في هذه المسألة في الإتيان ١٢٦ .

(٣) لم أجده في ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٧٩/١ ، والإتيان ٩٥ .

(٤) في الأصل « نعت » . وهو خطأ .

وكذلك « ليس » ، تقول : « لست » ، وليس زيد قائماً » ، و « لست »
وليس زيد إياه - قائماً » . والأظهر أن بوقف فيما عدا « كان » ، على السماع
من العرب ، لأن كان اتسع لها ، وأضمر خبرها ، قال أبو الأسود :

١٧ - فَإِنْ لَا يَكُنْهُ أَوْ تَكُنْهُ فَلِئِنَّهُ
أَخُوها ، غَدَّتْهُ أُمُّه بِلَبَانِها^(١)

فإن قيل : النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول
والمحرور ، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال
والمفعولات من أجلها ، والمفعولات معها ، والتمييزات ، فهل تقاس هذه
على المفعولات بها أو لا تقاس ؟

قيل : أما المصدر فالظاهر من كلامهم أنه لا يكون في هذا الباب ،
وذلك أن المصادر إنما يجاء بها لتأكيد الفعل ، والحذف مناقض للتأكيد ،
فلذا قلت : « قت وقام زيد قياماً » ، إن علققت « قياماً » بالثاني وحذفت
من الأول ، حذفت المؤكد . وإن قصد بالمصدر تبين النوع كان أشبه
بالمفعول به ، كقولنا : قت القيام الحسن ، تقول في التعليق بالثاني :
« قت ، وقام زيد القيام الحسن » . وفي تعليقه بالأول : « قت - وقام
زيد - القيام الحسن » .

وتقول في ظرف الزمان : « قت ، وقام زيد يوم الجمعة » . وعلى
التعليق بالأول : « قت - وقام فيه زيد - يوم الجمعة » . وفي ظرف المكان :
« قت ، وقام زيد مكاناً حسناً » . وعلى التعليق بالأول : « قت - وقام
فيه زيد - مكاناً حسناً » .

(١) الكتاب ١/١٦١ ، والمقضب ٢/٩٨ ، والإنصاف ٢٢٢ ، وشرح المفصل
لابن عيش ٣/١٠٧ ، والمقرب لابن عصفور ١/٩٩ ، والخزانة ٢/٤٢٦ ، وشرح
الأمشوش ١/١١٨ وقيله :

دع الخمر يشرحها النساء فإني رأيت أحداً يشرحها بـ « كانها »
أراد بأخي الخمر : الزبيب . نهى عن شرب الخمر ، وقال له : إن الزبيب يقوم مقامها ، لأنه
لم تكن الخمر نفسها من الزبيب ، فهي أنته ، اخضعاً من شجرة واحدة .

وفي المفعول من أجله : « قت ، وقام زيد إعظماً لك » . وعلى الأول :
« قت - وقام له زيد - إعظماً لك » ، تقديره : « قت إعظماً لك . وقام
له زيد » .

والأظهر أن لا يقاس شيء من هذه على المجموع إلا أن يسمع في هذه
كما سمع في تلك .

وأما الحال والتجيز ١٨٠ فلا يجوز القياس فيهما ، لأنهما لا يضمران .
وأما الحروف فلا مدخل لها في هذا الباب .

وأما الأسماء التي يسميها النحويون عاملة فيكون فيها ذلك ، نقول :
« زيد مادم ومعظم عمراً » . « وزيد مادم - ومعظم إياه - عمراً » ، تريد :
« زيد مادم عمراً ومعظم إياه » .

وبين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الآخر .
فاختار البصريين الثاني للجوار ، واختار الكوفيون الأول للسبق . ومذهب
البصريين أظهر لأنه أسهل ، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني أو إضماره
على مذهبهم إن كان فاعلاً . والتعليق بالأول فيه إضمار كل ما تكرر من
متعلقات الأول في الثاني ، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني . وقد حملهم
الجوار على أن يقولوا : « هذا جحر ضب خرب » ، فيخففونه ، وهو
الجحر المتقدم (١) .

(١) يستدل بهذا المذهب البصريين فالغريب قد حملهم على إجراء الصفة على غير من
عمله . انظر المسألة في الإنصاف ٨٣ - ٩٦ .

فصل

[آخر ، عن النحو من غير عامل ومعمول]

[تطبيقه في باب الاشتغال] :

ومن الأبواب التي يظن أنه يعسر على من أراد (١) تفهيمها أو تفهيمها ،
لأنها (٢) موضع عامل ومعمول ، والداعية إلى إنكار العامل والمعمول ،
باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، مثل قولنا : « زيدا ضربته » .

فأقول : إن كل فعل تقلبه اسم ، وعاد منه على الاسم ضمير مفعول ،
أو ضمير متصل بمفعول ، أو بمحذوف ، أو بحرف من الحروف التي
تخفض ما بعدها - فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبراً أو غير خبر ، وغير
الخبر يكون أمراً ، أو نهيًا ، أو مستظهما عنه ، أو محضوفاً عليه ، أو معروضاً
أو متعجباً منه ؛ فإن كان أمراً أو نهيًا فالاختيار فيه النصب (٣) ، ويجوز
رفعه ، كقوله : « زيدا أضربه » . وكذلك : « زيدا أضرب غلامه » ،
وكذلك : « زيدا امرر بغلامه » ، وكذلك : « زيدا امرر به » . والنهي
كالأمر ، قال الأعشى (٤) :

١٨ - هُرَيْرَةٌ وَدُعُهَا ، وَإِنْ لَأَمَ لَأَيْمُ ،

عَدَاةَ غَدٍ ، أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ

وكذلك إن كان الأمر باللام ، كقولك : « زيدا ليضربه عمرو » .

(١) في الأصل : أراد . . .

(٢) في الأصل : « إلا موضع » .

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٣٨ .

(٤) ديوانه ١٧٧ ، والكتاب ١/ ٢٠٥ .

وإن دخلت ، أما ، قبل الاسم فكذلك تقول : ، أما زيداً فأكرمه ،
وأما عمراً فلا تنه .

والدعاء (١) مجرى مجرى الأمر والنهي في اللفظ . يقال : ، اللهم زيداً
أرحمه . ، و ، اللهم عبد الله لا تعذب . ، وكذلك : ، زيداً سقياً له . ،
و ، عمراً رعيلاً له . ، و ، أما السكافر فجدعاً له . ، لأنه دعاء . ١٩٠ . وقال
أبو الأسود الدؤلي (٢) :

١٩ - أميران كانا آخبيائي كلاًهما
فكلاً ججزاه الله عني بما فعل

وإذا قلت : ، زيداً فأضربه ، فلا يجوز في ، زيد ، إلا النصب (٣) .
ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء ، كما يجوز في ، زيد أضربه . ، فإن جعل
خبر مبتدأ محذوف جاز ، وكأنه قال : ، هذا زيد فأضربه . ، ولا يجوز
، زيد فأضربه ، على أن يكون ، زيد ، مبتدأ ، و ، أضربه ، خبر . ، كما
لا يجوز : ، زيد فنطلق . ، وقال الشاعر (٤) :

٢٠ - وقائلة : بخولان فانكح فتاتهم
وأكرؤمة الحيين خلوا كما هيأ

فخولان : خبر مبتدأ محذوف . تقديره : هذه خولان .
وأما قوله تعالى :

(١) الكتاب ١٤٢/١

(٢) الكتاب ١٤٢/١ ، وشرح الفصل لابن يعيش ٢٨/٢ .

(٣) الكتاب ١٣٨/١ .

(٤) الكتاب ١٣٩/١ ، ١٤٣ . وهو من أبيات الكتاب التي لا يعرف قائلها . وانظر

شرح الفصل لابن يعيش ١٠٠/١ ، ٩٥/٨ . وخزانة الأدب ٢١٨/١ ، ٣٩٥/٣ ، ٤٢١/٤ .

٥٥٢٠ . ومعنى أكرؤمة : وأكبروا . والطبع ١١٠/١ ، والدرر ٧٩/١ ، والأشرف ٧٧/٢ .

خولان : من بائع . وأكبروا : مصدر بمعنى المفعول . أي : مكروها . وأراد الشاعر

من أبيها ومن أمها . والخلو : التفرغ لا زوج .

[وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ^(١)]

وقوله :

[الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ^(٢)] .

فإن سيويه - رحمه الله - جعلهما مبتدأين ، ولم يجعل فعل الأمر خبرين عنهما ، لكنه جعل الخبرين محذوفين ، تقديرهما : في الفرائض ، أو : فيما فرض عليكم الزانية والزاني ^(٣) .

ويظهر أنهما مبتدأان خبراها الفعلان ، ودخلت « الفاء » (٤) في الخبر ، كما تدخل في خبر « الذي سرق فاقطع يده » ، لأن معنى « السارق » : الذي سرق ، وليس بمنزله : « زيد فطلق » ، لأن « زيدا » لا يدل على معنى يستحق أن يكون الخبر مسيئا له ، كما في « السارق » ، فإن في السارق معنى ترتب عليه به قطع يده (٥) . وقد قرئ بالنصب ، وقال سيويه : « وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلا الرفع (٦) » . وأما إن كان الفعل مستغما عنه بالهمزة ، فإن الاختيار (٧) نصبه ، ويجوز رفعه ، كقولك : « أزيداً أكرمته ؟ » ، قال الله - عز وجل - :

[أبشراً منا واحداً نتبعه ؟ ^(٨)] .

(١) سورة المائدة ، آية ٣٨ .

(٢) سورة النور ، آية ٢ .

(٣) الكتاب ١/ ١٤٣ .

(٤) في الأصل : « ودخلت الفاء » .

(٥) انظر الكتاب ١/ ١٣٩-١٤٠ ، ٢/ ١٠٢ و المقتضب ٣/ ١٩٥ ، وتطبيق الأستاذ

طهية ، والمص ١/ ١٠٩ .

(٦) لفظ الكتاب ١/ ١٤٤ : « إلا القراءة بالرفع » .

(٧) الكتاب ١/ ١٠٢ .

(٨) سورة القمر ، آية ٢٤ .

وكذلك : « أزيداً ضربت أخاه » ، و : « أزيداً مررت به » ، و : « أزيداً مررت بأخيه » . وقال جرير (١) :

٢١ - أَثَغَبَةَ الْفَوَارِسَ أُمُّ رِيَّاحَا

عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةَ وَالْخِشَابَا ؟

وتقول : « أعبد الله كنت مثله » ، و : « أزيداً لست مثله » ، بناء على أن « كان » ، و « ليس » فعلان (٢) . وهذا لا يجوز عندى حتى يسمع من العرب .

وتقول : « ما أدرى أزيداً مررت به أم عمراً » . و : « ما أبالي أعبد الله لقيت أخاه أم عمراً » (٣) .

فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع ، فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ، ولا يضمم رافع كما ٢٠٠ . لا يضمم ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب ، وذلك قولك : « زيد قام » ، وقال الله تعالى :

[قل : آله أذن لكم ، أم على الله تفترون ؟] (١)

(١) ديوانه ٥٩ ، والكتاب ١٠٢/١ ، وأمال الشجري ٢٢١/١ ، ٢١٧/٢ ، والأشونى ٧٨/٢ ، ويس على الألفية ٢٢٠/١ . ثعلبة الفوارس ورياح من قوم جرير وأما طهية والخشاب فن قوم للقرزوق .

(٢) ذكر سيوريه الثالين ، وحكم على « كان » و « ليس » بأنهما فعلان . الكتاب ١٠٢/١ . وقد اختلف النحاة في « ليس » ، فقال بعضهم : إنها حرف بمنزلة ما ، ومنهم ابن السراج ، انظر المغنى ٣٢ ، وقد يلهم هذا القول من كلام ابن كيسان كافي لسان العرب ، مادة « ليس » . أما « كان » فلم يقع له الخلاف حول فعليتها ، وفي حاشية يس على الخلاصة ١٠٠/١ : « قال ابن الحاج : كلمات الباب (أى باب كان) كلها أفعال ، لا أعراف في ذلك خلافاً في غير ليس . . . » .

(٣) الكتاب ١٠٢/١ .

(٤) سورة يونس ، آية ٥٩ .

وقولنا : إنه تارة على أنه غير مبتدأ ، وتارة على أنه مبتدأ ، فلا منفعة في ذلك . وقال تبارك وتعالى :

[أفرايتم ما تُحْمَنُونَ ؟ أأنتم تَخْلُقُونَهُ] ^(١) .

فأنتم في موضع رفع ، وكذلك : « أزيد ضرب أبوه عمراً (٢) » ، وكذلك : « أزيد ضرب (٣) به (٤) » ، لأنه في موضع رفع . وكذلك : « أزيد مسرّ بعلامه (٥) » . وقال علي بن زيد في الأمر (٦) :

٢٢ - أَرْوَاحٌ مُودَّعٌ أَمْ بِكُور

أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ ؟

فإن عاد عليه ضميران ، أحدهما في موضع مرفوع والآخر في موضع منصوب ، أو أحدهما متصل بمرفوع والآخر متصل بمنصوب ، كقولك : « أعبد الله ضرب أخوه غلامه (٥) » ، لك في « عبد الله » الرفع والنصب . وإن راعى المرفوع رفع ، وجعل المنصوب كالأجنبي ، وإن راعى المنصوب نصب .

(١) سورة الواقعة ، آية ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) في الكتاب ١/١٠٢ : « ونقول : أعبد الله ضرب أخوه عمراً ، لا يكون إلا الرفع ، لأن الذي من سبب عبد الله مرفوع فاعل ، والذي ليس من سببه مفعول ، فيرتفع إذا ارتفع قلبي من سببه »

(٣) الكتاب ١/١٠٤ ، وشرح الفصل ٢/٣٥ .

(٤) يريد أن الأمثلة المقدمة كانت في الخبر والمائد فيها غير رفع ، ومثل ذلك في الأمر قول علي ، وموضع الشاهد : أنت فانظر .

والبيت من شواهد الكتاب ١/١٤٠ ، والخصائص ١/١٣٢ ، وأمال الشجري ١/٨٩ ، والمص ١/١١٠ ، ٢/١١١ ، والدرر ١/٧٩ ، ٢/١٤٥ .

أراد : أفر دواح . والرواح بالفتح ، والمكود في أول النهار .

(٥) انظر الكتاب ١/١٠٢

وتقول (١) : « أزيداً لم يضربه إلا هو » ، لا يكون فيه إلا التنبه ، وإن كانا جميعاً من سببه ، لأن المنصوب هنا اسم ليس بمنفصل [من (٢) - الفعل ، وإنما يكون الأول على الذى ليس بمنفصل - (٢)] لأن المنفصل يعمل (٣) كعمل سائر الأسماء ، ويكون في مواضعها ، وغير المنفصل لا يكون هكذا .

وكذلك : « أزيد لم يضرب إلا إياه » ، لأن فعل « زيد » إذا كان مع اسم - يعنى ضمير الفاعل الذى في يضرب - غير منفصل ، لم يتعد إلى « زيد » ، ولم يتعد فعل « زيد » إليه ، ألا ترى أنك لا تقول : « أزيداً ضرب » ؟ ، وأنت تريد : « أزيداً ضرب نفسه » ، ولا : « أزيداً (٤) »

(١) هذه المسألة من زيادات أبي الحسن الأخطش على الكتاب ، انظر ١٠٦/١ . ت
عبد السلام عارون .

وهي تحتاج إلى تقديم ، ذلك أنه لا يجوز إعمال الفعل في ضميرين متصلين لمسى واحد ، يكون أحدهما قائلاً والآخر مفعولاً ، فلا يجوز أن تقول : ضربته - على أن الفاعل ضرب نفسه - لكن ذلك جائز في أفعال القلوب ، تقوى : فلتنتفى وحسبى . على أنك إذا أردت ذلك في غير أفعال القلوب تقول : ضربت نفسى ، وكلمت نفسى . وهكذا ، أو تفصل أحد الضميرين فتقول : ما ضربت إلا إياه ، والضميران لشيء واحد .

ويستعج الاتحاد في باب ظن وغيره إذا أحضر الفاعل متصلاً مفسراً بالمفعول ، نحو : ظن زيداً قائماً ، ر : زيداً ضرب ، تريد : ظن نفسه قائماً ، وضرب نفسه .

فإن أحضر متصلاً جاز ، نحو : ما ظن زيداً قائماً إلا هو ، وما ضرب زيداً إلا هو .

ومثله مع إظهار المفعول : ما ظن زيداً قائماً إلا إياه ، وما ضرب زيد إلا إياه .

فإذا شغل الفعل بالمنصوب ، والمرفوع منفصل ، حمل الاسم المتقدم المشغول على المنصوب ، ولم يحمل على المرفوع ، لأنه لا يرفع متصلاً ، فلا يفسر ما يرفع . وهذا هو تعليله لمسألة الأولى : أزيداً لم يضربه إلا هو .

وإذا شغل بالمرفوع ، والمنصوب منفصل ، حمل الاسم المتقدم المشغول على المرفوع ، ولم يحمل على المنصوب ، لأنه لا يصل به الضمير المنصوب في هذه الحالة . وهذا هو تعليله لمسألة الثانية : أزيد لم يضرب إلا إياه .

(٢) من هامش الكتاب ١٠٦/١ .

(٣) أى : يتعدى إليه الفعل كما يتعدى إلى سائر الأسماء .

(٤) كذا في أصلنا ، وفي نص الأخطش المشغول على هامش الكتاب ١٠٦/١ : « أزيداً »

ضربه » ، بالنصب . والصواب ما هنا ؛ ذلك أنه مثل نه الفعل المسند إلى زيد الذى لا يصح أن يتعدى إلى ضميره . وقد مثل قبل هذا للفعل المسند إلى ضمير زيد الذى لا يصح أن يتعدى إلى زيد .

ضربه ؟ ، وأنت تريد أن توقع فعل « زيد » على الماء ، والماء لزيد ، فلذلك لم يعمل في « زيد » .

قال المؤلف - رضى الله عنه - : هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل مضمر ، والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً ، فإذا قيل : « أزيداً لم يضربه إلا هو ؟ » ، فتقدير المحذوف : « ألم يضرب زيداً إلا هو ؟ » . وهذا جيد ، لأن الفاعل مضمر منفصل . ولو رفع « زيداً » حملاً على الضمير المنفصل فقال : « أزيد لم يضربه إلا هو ؟ » ، لكان تقدير المحذوف : « ألم يضربه إلا زيد ؟ » . وهذا لا يجوز ، لأن فعل « زيد » لا يتعلق به ضمير « زيد » المتصل في ضمير المتصل ، لا تقول : « ما ضربه إلا زيد » ، والضمير لزيد .

فإن قيل : لم لا يكون التقدير : « ما ضرب إلا إياه زيد ؟ »

قيل : لأن معنى المحذوف مخالف لمعنى المنى ، لأن (إلا) إذا دخلت على الفاعل كان المعنى أن المفعول لم يصل إليه فعل أحد إلا فعل الفاعل ، والفاعل محتمل . ٢١٠ . [أن يكون فعل بغير (١)] ذلك المفعول ، ويحتمل أنه لم يصل إلا إلى [ذلك المفعول (١)] . وإذا أدخلت (إلا) على المفعول نفيت عن الفاعل أن يفعل بغير المفعول ، وجائز أن يوقع الفعل بالمفعول غير الفاعل ، وجائز أن لا يوقعه إلا ذلك الفاعل .

وإذا قلت : « أزيد لم يضرب إلا إياه ؟ » ، فالرفع في « زيد » لا غير ، لأن تقدير (٢) المحذوف : « ألم يضرب زيد (٣) إلا إياه ؟ » . وهذا حسن ، ولا يجوز نصب في هذه المسألة كما لم يجوز الرفع في الأولى (٤) ، لأنه لو نصب « زيداً » لكان التقدير : « ألم يضرب إلا زيداً ؟ » ، لأن ضمير الفاعل في الفعل الظاهر متصل ، ولا يجوز : « ما ضرب إلا زيداً » . ولا : « ما إلازيداً »

(١) عن التيمورية ص ٣٣ ومكانه بياض في المصورة الحرم في المخطوطة .

(٢) في الأصل : « تقديم » .

(٣) في الأصل : « زيداً » بالنصب . وهو خطأ .

(٤) في الأصل « الأول » . يعنى في تلك : « أزيداً لم يضربه إلا هو » .

ضرب ، ، ولا يجوز إدخال ، إلا ، على ضمير الرفع حتى يقال : ، ألم يضرب زيدا إلا هو ؟ ، لأن معنى المحذوف يجب أن يكون كمنى المنى ، وهذا ليس كذلك ، لما تقدم في المسألة الأولى .

وهذا كله بناء على مذهب الإضمار . وأما من يرى أن العرب إنما راعت المعاني ، وجعلت اختلاف الألفاظ - في الغالب - دليلا على اختلاف المعاني واتفاقها [دليلا على اتفاقها (١)] ، فإنه يجيز النصب والرفع في كل واحدة من المسألتين (٢) ؛ لأن « زيدا » فاعل ومفعول ، فالرفع باعتبار كونه فاعلا ، والنصب باعتبار كونه مفعولا ، ألا [(٣- ترى أنك تقول : « أزيد لم- (٢) »] يضرب عمرا إلا هو ؟ فتحمل على المنفصل ، و [أزيداً] (٢) لم يضرب عمرو (٤) إلا (٢) [إياه حملا على المنفصل . ولو قلت : « أزيداً (٥) » لم يضرب عمرا إلا هو ؟ ، لم يجز . وإذا قدرت حملا على مذهبهم لم يكن بد من أن تقول : « ألم يضرب عمرا إلا زيد لم يضربه إلا هو » . وهذا من الأدلة البينة على أن العرب لم تفسر شيئا (٦) .

وتقول : وأخراك ظناهما منطلقين (٧) ، فلا تخوين هنا ضمير ان (٨) ، مرفوع ومنصوب ، وهما متصلان (٩) ، فحملت الأول على المرفوع ؛

(١) زدنا ما بين القوسين ليقيم السياق .

(٢) المسألتان هما : « أزيداً لم يضربه إلا هو » و : « أزيد لم يضرب إلا إياه » .

(٣) مكانه يماض في الصورة لحزم في المخطوطة . والمثبت عن التيمورية ص ٣٤ .

(٤) في التيمورية : « عمرا » بالنصب . وهو خطأ .

(٥) في الأصل : « إلا زيدا » . وهو خطأ .

(٦) وجه استنتاج ابن مضاه أن زيدا في : « أزيد لم يضرب عمرا إلا هو » قد حمل على المنفصل ، وقد تقدم أن النحاة يمتنعون الحمل عليه . لكن هنا مخالفة ، فالنحاة يمتنعون الحمل إذا كان الفاعل والمفعول واحداً نحو : « أزيداً لم يضربه إلا هو » فأما في مسألة ابن مضاه ، فالفاعل والمفعول مختلفان .

(٧) هذه من المسائل التي ألحقت ببعض نسخ الكتاب ، ويظن أنها من زيادات الأخفش .

انظر الكتاب ١/١٠٨ .

(٨) في هامش الكتاب : « وسبان » .

(٩) في هامش الكتاب : « وهما غير متصلين » .

من (١) قبل أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمره ، نحو : وظنهما
أنحواك متطلقين ، إذا ظننا أنفسهما ، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر (٢) ،
(٣) [نحو قولك : « زيدا ظن عالما ، إذا ظن نفسه » (٣) ، ولكن يتعدى
فعل المضمر إلى المضمر مثل قولك : « أظنني ذاهبا » (٤) .

وهذا بناء أيضاً على أن المرتفع والمتنصب ارتفاعه وانتصابه بفعل مضمر ،
وأما على ترك الإضمار فإن الرفع والنصب جائزان ، إلا أن مالا اختلاف
فيه أولى مما فيه خلاف في هذه المسألة وفي المسألتين المتقدمتين . والإحاطة في
هذه المسائل — وهي مضمونة غير مستعملة ٢٢٠ . [ولا (٥) محتاج إليها لا (٥)]
تنبه لمن رأى أن لا ينتظر إلا فيما تمس الحاجة [إليه (٥) ، وحذف (٦)] هذه
وأمثالها من صناعة النحو مقولها ومسهل . وعلى هذا الخوض في أمثال
هذه المسائل التي تفيد نطقاً أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقاً ، كفولهم :
يم نصب المفعول ؟ بالفاعل ، أم بالفعل ، أم بهما ؟

• • •

وتقول : « أنت عبد الله ضربته ؟ » ، الاختيار عند سبويه رفع
« عبد الله » ، لأن حرف الاستفهام قد حال بينه وبين « عبد الله » « أنت » .
لكنك إن شئت أن تنصبه كما نصبت « زيدا ضربته » ، جاز (٧) .

(١) يملأ بذلك لعدم جواز النصب ؛ لأنك لو نصبت لكان محمولا على المفعول
الأول ، فيتعدى ذلك إلى تعدى فعل المضمر إلى الظاهر وهذا لا يجوز ، كما سببته بعد .

(٢) يند في هامش الكتاب : « في هذا الباب » .

(٣) ما بين القوسين ليس في هامش كتاب سبويه .

(٤) التصريح ابن مضاء من هذه الزيادة على هذا القدر . وما زال لها بقية ؛ انظرها في

هامش الكتاب ١٠٨/١ .

(٥) مكانه يياض في المصورة . والمثبت عن مخطوطة التيمورية ص ٢٤ .

(٦) في التيمورية « وحذف إليه هذه » . فحذفنا كلمة (إليه) .

(٧) انظر الكتاب ١٠٤/١ .

وقال أبو الحسن وأبو العباس بن يزيد : « التصب (١) أجود ، لأن
« أنت » ينبغي أن يرتفع بفعل إذا كان له فعل في آخر الكلام ، وينبغي
أن يكون الفعل الذي يرتفع به « أنت » ساقطاً على « عبد الله (١) » . على
أصلهم في إضمار الفعل في هذا الباب .

واحج أبو العباس (٢) أحمد بن ولاد عليهما لسيوييه (٣) بأن (٤) قال :
إنما يرفع الاسم الواقع قبل الفعل وينصب بإضمار فعل ، إذا كان الفعل خبراً
عنه ، أي (٥) : يرتفع بالابتداء ، كقولك : « أزيداً ضربته ؟ » ، لو رفعت
بالابتداء لكان « ضربته » خبراً له . وكذلك : « أزيد قام ؟ » ، لو رفع
« زيد » بالابتداء لكان « قام » خبراً له ، وأنت إذا قلت : « أنت عبد الله
ضربته ؟ » ورفعت [أنت بالابتداء ، لم يكن] (٦) « ضربته » خبراً عنه ،
وإنما خبره الجملة بعده ، التي هي [عبد الله ضربته] (٦) ، فهي بمنزلة
قولك : « أزيد أخوه قائم ؟ » .

وما قاله محتجاً عن سيوييه مردود بما ذكره سيوييه في باب « ما جرى
في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل (٧) » ، قال فيه :
« أزيداً أنت ضاربه ؟ » : إن زيدا يختار فيه نصب كما يختار في : « أزيداً
تضربه ؟ » ، إذا كان اسم الفاعل يراد به الفعل . ولو كان ما قاله ابن ولاد

(١) هذا النص بلفظه منسوب إلى أبي الحسن الأعشى ، وهو من زيادات بعض نسخ
الكتاب . انظر ١٠٤/١ .

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد المصري ، أموه وجده نحويان . سمع من
أزجاج وطبقته . وله كتاب الانصار لسيوييه فيما ذكره المبرد ، والمقصود والممدود . انظر
الإنباء ٩٩/١ ومجمع الأدباء ٢٠١/٤ - ٢٠٣ .

(٣) في الأصل : « بسيوييه » .

(٤) في الأصل : « فإنه قال » .

(٥) في الأصل : « أن يرتفع » .

(٦) من مخطوطة دار الكتب . ومكانه يباصر في الصورة .

(٧) الكتاب ١٠٨/١ .

صحيحاً لكان « زيد » مرفوعاً ، لأنك لو رفعته بالابتداء لحانت الجملة
من الابتداء والخبر خبره .

ولسبويه أن يقول : إني لم أمتنع نصب « زيد » من أجل هذا ، و« أنت »
هندي فاعل بفعل مضمر ، لكن الفعل المضمّر في هذا الباب لا يعمل إلا في
مجمول واحد ، ويلزمه على هذا أن لا يجوز : أزيداً درهما أعطيت إياه .
على أن ينصب « زيداً » و « درهما » بفعل مضمر تقديره : « أعطيت زيداً
درهما » ، ويقول : لو جاز هذا لجاز : أزيداً عمراً فاسمها أعلمته إياه إياه .
فإنه إذا جاز أن يعمل في اثنين جاز أن يعمل في ثلاثة .

وإن كان الفعل محضوفاً عليه ٢٣٠ . بالآ ، أو هلا ، أو لوما ، أو لولا -
لم يكن في الاسم إلا النصب ، تقول : « هلا زيدا أكرمته » . وكذلك
سائرهما (١) .

وإن كان متعجباً منه فلا يجوز فيه إلا الرفع ، وذلك (٢) قولك :

« زيدٌ ما أحسنه ! » ، « وزيدٌ أحسنٌ به ! » .

وإن كان الفعل خبراً فإنه يكون موجباً ومنفياً وشرطاً ، فإن كان موجباً
وكان الاسم مقدماً مبتدأ به ، جاز فيه الرفع والنصب . والرفع أحسن .
تقول : « زيدٌ لقيته » . و « زيداً لقيته » (٣) . فإن كان منفياً بما أو لا ،
جاز في الاسم الرفع والنصب ، والنصب أحسن ، قال الشاعر (٤) :

٢٣ - فَلَاذَا جَلَّالٍ هِبْنُهُ لَجَلَالِهِ

وَلَاذَا ضَبَاعٌ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقِيرِ

(١) الكتاب ٩٨/١ .

(٢) في الأصل : « وكذلك » .

(٣) الكتاب ٨١/١ .

(٤) هو عديّة بن الحارث النذري . والبيت من شواهد الكتاب ١١٥/١ ، وأما

الشعري ٣٣١/١ ، وشرح المفصل لابن يمش ٣٧/٢ .

يذكر النهاية فيقول : لم تهب الجليل ولم تشفق على الفقير .

وقال (١) أيضا :

٢٤ - فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لِنَيْمٍ
وَلَا جَدًّا إِذَا اَزْدَحَمَ الْجَسَدُ

وكذلك تقول : « ما زيدا ضربته (٢) » . إذا لم تكن التي يكون بعدها
الاسم مرفوعاً وخبره منصوباً .

وإن كان الفعل شرطاً بدخول « إن » عليه ، كان الاسم منصوباً (٣) .
وفي رفعه خلاف ، قال الشاعر (٤) :

٢٥ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنِفِسًا أَهْلَكْتُهُ
وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

ولا يكون تقديم الاسم على الفعل في شيء من أدوات الجزاء إلا في
« إن » وحدها ، إلا في ضرورة الشعر (٥) .

فإن عطفت الجملة التي تقدم [فيها] الاسم على الفعل ، على جملة أخرى
صدرها فعل ، كان الاختيار النصب (٦) ، والرفع جائز ، نحو قولك :
« ضربت زيدا وعمراً أكرمه » . وقال الله تبارك وتعالى :

(١) هو جرير . والبيت في ديوانه ١٢٩ ، والرواية فيه : « ولا حسب ... ولا جد »
بالرفع . وهو من شواهد الكتاب ١٤٦/١ . وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١ ، ١٣٦/٢ ،
وفي غرانة الأدب ٤٤٧/١ .

(٢) الكتاب ١٤٥/١ .

(٣) الكتاب ١٣٤/١ .

(٤) هو الفهر بن ثوب . والبيت في ديوانه ٧٢ . وهو من شواهد الكتاب ١٣٤/١ .
والمقتضب ٧٩/٢ ، وأمال الشجري ٣٣٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٢ . وفي
غرانة الأدب ١٥٢/١ ، ٤٥٠ ، ٦٤٢/٣ ، ٤١٠/٤ ، ومنى اليب ١٧٩ ، ٤٥٠ ،
والأشعري ٧٥/٢ .

(٥) الكتاب ١٣٤/١ .

(٦) الكتاب ٨٨/١ .

[أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا . وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا] (١)

وقال تعالى :

[يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا
أَلِيمًا] (٢)

وهو في القرآن كثير . وقال الشاعر (٣) :

٢٦ - أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا
أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
٢٧ - وَالذُّبَّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ

وَحَدَى ، وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ

عطف « والذُّبَ أَخْشَاهُ » على قوله : « لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ » .

وإن عطفها على جملة من مبتدأ وخبر ، والخبر جملة من فعل وفاعل ،
كقولك : « زيد أكرمه وعبد الله لقيته » ، فسيويبه بخيار الرفع إن عطفت
على جملة المبتدأ وخبره ، والنصب إن عطفت على جملة الفعل (١) .
وخالفه غيره (٢) في ذلك وقال : إنه لا يجوز أن يعطف على الجملة من الفعل

(١) سورة النازعات ، آية ٣١ ، ٣٢ .

(٢) سورة الإنسان ، آية ٣١ .

(٣) هو الربيع بن خبيط الخزاري . والبيتان في النوادر ١٥٩ ، والمج ٥٠/٢ ،
والنور ٩٠/٢ ، والمعنى ٣٩٧/٢ ، والتصريح ٣٦/٢ .

يصف الربيع حاله لما كبر .

(٤) الكتاب ٩١/١ .

(٥) في الارتشاف ٩٨٨ : « إن كان فيها (أي في الجملة المعطوفة) ضمير جازت
المسألة بلا خلاف ، نحو : زيد ضربته وهذا أكرمتها في داره . وإن لم يكن فيها ضمير نحو :
زيد ضربته وهذا أكرمتها أربعة مذاهب ، أحدها : أنه لا يجوز المسألة ، وهو مذهب الأخفش »

[والفاعل (١)] لأنها خبر للمبتدأ وموضعها رفع ، وما عطفت على الخبر فهو خبر ، ولا يصح أن تكون الجملة المعطوفة ٢٤ . خبراً لأنه لا ضمير فيها يعود على المبتدأ .

وقول المخالف أظهر ؛ إذ الإعراب إنما هو لتبيين المعاني ، ولا تقول في الشيء إذا تقدمه أمران : إنه معطوف على أحدهما دون الآخر ، وإنه جائز عطفه على كل واحد منهما إلا بحسب المعاني ، كقولنا : « زيد قائم أبوه وعمرو » ، تقول (٢) : « إن « عمرأ » معطوف على « الأب » . ولا يجوز عطفه على « قائم » لكون « قائم » خبراً عن « زيد » ، وليس « عمرو » خبراً عنه ، إنما « عمرو » خبر عنه بالقيام ، ويجوز عطف « عمرو » على « زيد » ، ويكون القارئان أبا زيد وأبا عمرو .

ولو قيل : « زيد شجاع وكريم » ، كان « كريم » معطوفاً على « شجاع » ، لا على « زيد » ، لأنه خبر عن « زيد » ، كما أن « كريماً » كذلك .

فإذا قلنا في قولنا : « زيد ضربته وعمرأ أكرمه » : إن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف على المبتدأ وخبره ، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل ، والجملتان مختلفتان ، إحداهما خبر عن مبتدأ والأخرى ليست كذلك ، والكبرى منهما ليس لها عندهم موضع من الإعراب ، والصغرى لها موضع من الإعراب ، فأى فائدة في أن تخبر في العطف عليهما (٣) ؟ ألا نرى أنا إذا قلنا : « زيد أكرمه وعمرو أعتته إعظاماً له » ،

= والزيادة والديراقي . الثاني : أنه يجوز ، وهو مذهب جماعة من القدماء والقاريين . وهو ظاهر كلام سيبويه .

الثالث : إن كان المطف بالراو أو بالتاء جائز وإلا فلا . وهو مذهب هشام .

الرابع : إن كان المطف بهم جاز وإلا فلا . وهو مذهب الجمهور . وانظر لمرح السجستاني على الكتاب ٤٨٦/١ .

(١) ليست في الأصل .

(٢) في الأصل والسيبويه : « وتقول » .

(٣) في الأصل : « عليها » .

فلا خلاف في أنه يجوز عطف الجملة التي هي : « عمرو أخته إجلالا له » على مبتدأ وخبره ، وعلى جملة الفعل والفاعل ، فإذا عطفت على الكبرى لم يكن لها موضع من الإعراب ، وإن عطفت على الصغرى كان لها موضع من الإعراب ، وجاز أن تحذف الأولى التي هي « أكرمه » ، وتحل الثانية محلها فتقول : « زيد عمرو أخته إجلالا له » ، والواو تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول . وكل معطوف عليه فجاز أن تحذفه وتحل المعطوف (١) محله . إلا ما شذ نحو :

٢٨ - أَيْ فَيَ هِيَجَاءُ أَنْتَ وَجَارَهَا (٢)

ولا يحمل على الشاذ .

وكما أنه لا يجوز أن يعطف على الخبر المفرد إلا ما هو خبر ، فكذلك الجملة ، ولا فرق بينهما في أن كل واحد منهما خبر . ولم يمتنع الخبر المفرد أن لا يعطف عليه إلا ما هو خبر من جهة أنه مفرد ، بل من جهة ما هو خبر . وقد احتج ابن ولاد لسيبويه فأطال بأمور أكثرها خارج عن المسألة ، واللبى يقرب من المسألة منها قوله : إن النحويين مجمعون على إجازة قولك : « مررت برجل قام أبوه وقعد عمرو » ، فقام أبوه جملة في موضع جر (٣) ، لأنها نعت لرجل ، و « قعد عمرو » معطوفة عليها وليست ٢٥٠ في موضع جر (٣) ، لأنك لا تقول : « مررت برجل قعد عمرو » ، إذ ليس في الجملة الثانية ضمير يعود على رجل (١) . وكذلك إذا قلت : « زيد يضرب غلامه

(١) في الأصل : « المعطوف عليه » .

(٢) من شواهد الكتاب المجهولة القائل ، وتتمتع :

« إذا ما رجال بالرحال استظلت » .

انظر الكتاب ٢/ ٥٥ + ١٨٧ . ونفى اللبيب ٧٧٢ .

(٣) في الأصل والتمورية : « في موضع خبر » . وهو خطأ . والمثبت عن الانتصار .

(٤) بعده في الانتصار : « فيكون نعتا له » .

فيغضب عمرو ، فيضرب غلامه في موضع رفع (١) ، وقوله : « فيغضب عمرو » معطوف عليه ، وليس في موضع رفع ، [لأنه لا عائد فيه على المبتدأ (٢)] .

قيل : أما قياس الخبر على النعت فليس بالبين ، لأن حكميهما مختلفان ، وأيضاً فإن لقائل أن يقول : إن قوله : « وتعد عمرو » معطوف على الجملة الكبرى لا على الصغرى .

فإن قال : المعنى على غير ذلك ، وذلك أن المتكلم لم يرد أن يخبر بخبرين لا رابط بينهما ، وإنما أراد أن قيام الأب اقترن بعود عمرو ، ودلت الواو على ذلك ، فكأنه قال : كان من أبيه قيام مع عود عمرو ، فصارت الجملة الثانية مرتبطة بالأولى ، وصارتا جميعاً في حكم الجملة الواحدة .

قيل : إن الواو إنما معناها أن تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول ، وقد قال سيويه : « ولو قلت : أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه - [يعنى (٣)] والضمير عائد على زيد] - لم يكن كلاماً ، لأن عمراً ليس فيه من سبب الأول شيء ، ولا ملتبساً به ، ألا ترى أنك لو قلت : مررت برجل قائم عمرو وقائم أخوه ، لم يحجز ، لأن أحدهما ملتبس ، والآخر ليس ملتبساً به (٤) » . وإنما منع سيويه - رحمه الله - من جواز المسألة الأولى ، على أن يكون « زيداً » منصوب بفعل مضمر دل عليه الفعل الذي يليه ، لأنه ليس فيه ضمير يعود على « زيد » ، ولا ينتصب الاسم بفعل مضمر عند سيويه إلا أن يكون المفسر له فعلاً ، على الشرط الذي قدمناه . ولو قلت : « أزيداً ضربت عمراً » لم يحجز .

فإن قيل : فقد عاد في الجملة الثانية على « زيد » ضمير ؟

(١) في الانتصار : « فيضرب غلامه رفع لأنه خبر المبتدأ » .

(٢) عن الانتصار ص ٢٦ - ٢٧ .

(٣) هذا تفسير ابن مضاء .

(٤) الكتاب ١/ ١٠٨ .

قيل : الجملة الثانية لا تفسر الضمير (١) الذي نصب زيدا ، إنما يفسر الضمير (١) ما يلي معنوله من الأفعال ، قالوا على هذا لاترابط الجملة الثانية بالجملة الأولى ربطاً يجعلهما في حكم الجملة الواحدة . ولا فرق بين مذهب سيبويه وبين ما قيل ، إلا أن سيبويه يفسر الفعل ، وحيث ينصب ينصب ، وحيث يرفع يرفع ، وحيث يختار أحدهما على الآخر يختار ، وإن خالف ملهبه هذا المذهب نه عليه .

وأما قوله (٢) : « زيد يضرب غلامه فيغضب عمرو » ، فظاهر هذا أن « يغضب » معطوف على « يضرب » ، لكن لما كان الضرب سبب الغضب ، ارتبطت الجملتان وصارتا بمنزلة الشرط والجزاء ، وإن كانتا ٢٦٠ . جملتين فإنهما في حكم الواحدة ، ألا ترى أنك تقول : « زيد إن تكرمه بكرمك عمرو » ، وتكتفى بالضمير العائد من الجملة الأولى ، ولا خلاف في جواز هذه .

وقد خرجت عما أراه وأحضر عليه من الإيجاز والاختصار (٣) في هذه الصناعة على ما لا بد منه . ويمكن في المسألة الأولى المختلف فيها أن يقال : إن الرفع والنصب جائزان ، والرفع الوجه ، لأنهم اتفقوا عليه ، والنصب جائز بإجماع منهم إلا أنه دون الرفع . وسيبويه يقول : إن الرفع أجود في حال والنصب على وجه آخر .

فإن قيل : لم ترك الاحتجاج لسيبويه بقول الله تبارك وتعالى :

[الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ . وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ .
وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ] (٤) .

(١) يعني بالضمير الفعل المضمر الذي يفعله النحاة في هذه المسألة من باب الاشتغال .

(٢) يريد ابن ولاد في نفعه المتقدم .

(٣) في الأصل : « والاختصار » .

(٤) سورة الرحمن ، الآيات ٥ - ٧ .

فنصب السماء ، وإنما يحسن النصب إذا كان العطف على الجملة ،
الفعلية لا على الجملة الابتدائية ، فقد عطف على الخبر الذي هو (يسجدان)
ما ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ .

فللرأى على سبويه أن يقول : نصب ، وإن عطف على الجملة الابتدائية .
وإن كان الرفع أحسن على مذاهب النحويين ، كما جاءت :

[إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَلَرٍ ^(١) .

والرفع عند سبويه أوجه ^(٢) ، فلا حجة قاطعة لسبويه في هذا .

ويجوز مجرى الأفعال في هذا الباب أسماء الفاعلين والمفعولين ، والمعدولة
عن أسماء الفاعلين للمبالغة نحو : فعال وفعل ومفعال ، تقول : « أزيداً
أنت ضاربه ؟ » ، و : « أزيداً أنت ضربه ؟ » ، وكذلك « مضرباًه » ،
و « ضربه » ^(٣) .

وإن جئت بعد الاسم الذي يعود عليه من الفعل ضمير نصب ، بشرط
وجزاء ، لم يجوز فيه إلا الرفع ، نحو : « زيد إن تكرمه يكرمه » ^(٤) .
وكذلك إن جئت بعده بحرف أو اسم للاستفهام ^(٥) نحو : « أزيد كم مرة
لقيته ؟ » ، وكذلك : « عمرو هل رأيت » ^(٦) ، و : « زيد من ضربه ؟ » ،
و : « عبد الله ما أصابه ؟ » . وكذلك إن كان الفعل في موضع الصفة ^(٧) نحو :
« أزيد أنت رجل يكرمه » ^(٨) . وقال الشاعر ^(٩) :

(١) سورة القمر ، آية ١٩ .

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٨٨ . وشرح الأشموني ٢/ ٨٠ ، ونسب الليب لابن هشام ٦٦٢

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٠٨ وما بعدها .

(٤) الكتاب ١/ ١٣٢ .

(٥) الكتاب ١/ ١٢٧ .

(٦) في الأصل : « رأيت » .

(٧) في الأصل مكان « نحو » : يجوز .

(٨) الكتاب ١/ ١٢٨ .

(٩) هو قيس بن الحصين الحارثي . والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١٢٩ . والإنصاف

١٦٢ وفي الخزانة ١/ ١٩٦ ، ولسان العرب ، حاشية « لم » ، « أبل » .

٢٩ - أَكُلْ عَامَ نَعَمٍ تَحْوُونَهُ يَلْقِيحُهُ قِسْمٌ وَتَنْتَجِسُونَهُ

وقال زيد الخبز :

٣٠ - أَفِي كُلِّ عَامٍ مَا تَمُّ تَبْعُونَهُ عَلَى مِخْمَرٍ ثَوْبَتُمُوهُ وَمَارُضَا (١)

تحوونه : في موضع الصفة لنعم ، ونعم مبتدأ وخبره « كل عام » ، وهو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه (٢) ؛ لأن « كل عام » ٢٧٠٠ من ظروف الزمان ، وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث ، إنما تكون أخباراً عن المصائر . ولوروى بالنصب (٣) لجاز ، ويكون الفعل لا موضع له من الإعراب .

وكذلك « ماتم » يجوز فيه النصب على أن لا يكون الفعل صفة .

وقال الشاعر ، جرير (٤) :

٣١ - أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ

(١) الكتاب ١/١٢٩ ، ١/١٨٨ ، وأمال السهيل ٥٦ ، وشرح المنصل لابن يديش ٧٦/٩ .

المهم : الفرس المجين ، الذي طباعه كطبائع الحمير . وثوبتموه : جعلتموه ثواباً . يقول قدسم على ما أهديتكم لنا ، وحزنتم حزن من قلله حديثاً فأقام مأتماً ، والمأتم النساء .

(٢) والتقدير : « إحرأز نم » .

(٣) في اللسان ، مادة « أبل » . وي : « أكل عام إنما تحوونه » ، بالنصب .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١/١٣٠ : « وقال جرير فيما ليس فيه الهاء » . وذكر

البيت . وقد استشهد به سيبويه قبل ذلك في ١/٨٧ على جواز حذف الهاء من الفعل إذا وقعت جعلته نعتاً . والبيت في ديوان جرير ٧٧ ، وأمال الشجري ١/٧٨ ، ٢٢٦ . ومضى

المعيب ٥٥٦ ، ٦٧٨ ، ٧٠٤ .

فحسبت : في موضع الصفة ، ولا يجوز نصب « شيء » ، لفساد المعنى ،
ودخول (١) « الباء » على « مستباح » .

وقال (٢) الشاعر :

٣٢- وَمَا أَذْرِي أُغْيِرَهُمْ تَنَاءِ
وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؟

فأصابوا : في موضع الصفة ، ولا يجوز صرفه إلى غير ذلك ، لأن
الشاعر جهل الأمر الذي غيرهم ولم يذكر أمر البعد وطول العهد ، أم مال
أصابوه ؟ قال : معطوف على « تناء » .

وجوز النصب على ملهف قوم .

وكذلك إن كان الفعل صلة لموصول ، نحو قولنا : « أزيد الذي
رأيت (٢) ؟ » . لا يكون في « زيد » إلا الرفع ، وليس بمنزلة قولنا : « أزيداً
العاقل ضربته ؟ » ، لأن « ضربته » ليس صلة ولا صفة .

وكذلك إن أبدلت منه أو وكنته [لا يجوز (٤)] النصب ، ومثله :
« زيد أن تكرمه خير من أن تسيئه (٥) » ، لأن ما ينصب بعد « أن » فهو من
صلتها . . . وكذلك « زيد أنت الضاربة (٥) » لا يجوز في « زيد » إلا الرفع ؛
لأن الألف واللام بمعنى الذي ، فجرت مجرى الذي .

• • •

(١) يريد أنه لما فتح النصب دخول « الباء » على « مستباح » فلم يوفق لها في الرفع أهما
زيدت في الخبر ، فأما في النصب فلا تجد لها مسوقاً .

(٢) هو الخليل بن كلفة . واليـث من شواهد الكتاب ٨٨/١ ، وأما الشجرى
٥/١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨/٢ . وشرح المفصل لابن يونس ٨٩/٦ .

(٣) الكتاب ١٢٨/١ .

(٤) في الأصل : . . . أو وكنته لاختيار النصب . وهو غير مستقيم .

(٥) الكتاب ١٢١/١ .

قد أثبت في هذا الباب على ما يحتاج إليه ويستغنى به ، وزدت توجيه الأقوال والاحتجاج على سيوييه وله ، ليعلم القارئ أني قد وقفت على أقوالهم ، وعرفت ما أثبت . ولم أحتج إلى إضمار ما الكلام تام دونه وإظهاره على مخالف لغرض القائل ، هذا في كلام الناس ، فأما في كلام الله - تعالى - فحرام . والله أسأله العون والتوفيق .

وقد قلت قولاً في هذا الباب يليق بما أحض عليه وأدعو إليه ، لأنني لم أدخل فيه محالاً ، ولا ظناً ضعيفاً ، ولا فضلاً لا يحتاج إليه .

• • •

[تطبيقه في باب نواصب المضارع] :

ومما قالوا فيه [ما] (١) لم يفهم ، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل ، أبواب نصب الفعل ، وقد تكلمت منه على باب « القاء » ، و « الواو » ، ليستدل بهما على غيرهما ، ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب .

الكلام على القاء :

القاء ينصب بعدها الفعل إذا كانت جواباً لأحد ثمانية أشياء : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنفي ، والعرض ، والتمني ، والتخفيف ٢٨٠ . والدعاء . يقال في الأمر : « أعطني فأشكرك » (٢) ، قال أبو النجم :

٣٣ - يا ناقُ ، سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا

إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا (٣)

(١) ليست في الأصل .

(٢) الكتاب ٣١/٢ .

(٣) الكتاب ٢٥/٣ ، والمقطب ١٤/٢ ، وشرح المفصل ٢٦/٧ ، وشلور المص ٢١٨ ، والمص ١٨٢/١ ، ١٠/٢ ، والدرر ١٥٨/١ ، ٧/٢ ، وشرح المشبول ٣٠٢/٢ .

والعق ١ : نوع من السير السريع . وسليمان هو : سليمان بن عبد الملك .

وتقول في النسي : ه لا يعص زيد الله فيما يقبه ه ، قال الله تعالى :

[لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ]^(١) .

وقال :

[وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي]^(٢) .

ويقال في النسي : ه ما يأتيني زيد فأعطيه ه ، فيحتمل وجهين (٢) :

أحدهما : ما يأتيني زيد فكيف أعطيه ؟ ! أي : إن الإتيان سبب العطاء .
فإذا لم يأت لم يعط ، قال الله تعالى :

[لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا]^(٣) .

ويقال : ه ما آمن أبو جهل فيدخل الجنة ه . وقال القرزدي (ه) :

٣٤ - وَمَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبِجَ دُونَهَا
وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهِ وَالْغَلَاصِمِ

والوجه الآخر من قولنا : ه ما يأتينا زيد فنعطيه ه ، أي : ما يأتينا في

(١) سورة طه ، آية ٦١ . وانظر الكتاب ٢٤/٣ .

(٢) سورة طه ، آية ٨١ .

(٣) انظر الوجهين في الكتاب ٣٠/٣ .

(٤) سورة طاهر ، الآية ٣٦ .

(٥) رواية الديلماني ٣١٢ :

• ولا من تميم في السرور من الأصاظم •

وهو من شواهد الكتاب ٣٣/٣ ، والمص ١٢/٢ ، والدرر ٨/٢ .

بجير جبرراً . والله : واحداً لها ، وهي الهمزة المشرفة على الخلق . والغلاصم : جمع

فلسفة ، وهي القم بين الرأس والمنت ، أو رأس الملقوم . وقد كنى بك عن الأشراف .

حال إعطاء ، أى : يأتينا ولا نعطيه ، قال الفرزدق (١) :

٣٥- وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا
فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْفَى هِيَ أَعْرَفُ .

وقال اللعين :

٣٦- وَمَا حَلَّ سَعْدِي غَرِيبًا بِبَلَدَةٍ
فَيُنْسَبُ إِلَّا الزَّبْرِقَانُ لَهُ أَبٌ (٢)

ونقول : « كأنك لم تأتنا فنحدثك » (٣) . وقال رجل من بني دارم (٤) :

٣٧- كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْجَةً
فِيصْبَحَ مُلْقَى بِالْفِئَاءِ إِهَابَهَا

ويقال في الاستغهام : « أتأتينا فنحدثك ؟ » ، قال الشاعر (٥) :

٣٨- أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ
عَلَى فِرْتَاخَ ، وَالطَّلُّ الْقَلِيمُ

(١) ديوانه ٢٩/٢ . والبيت من شواهد الكتاب ٢٢/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٤/٣ - ٣٠٥ ، وهو في الخزائن ٦٠٧/٣ .

التى : المجلس . يقول : إذا نطق منا فاطق في مجلس جماعة عرف صواب قوله ، فلم ترد مقالة .

(٢) الكتاب ٢٢/٣ ، وخزانة الأدب ٥٣٠/١ ، ٦٠٨/٣ .
يقول : الزبرقان سيد غومه وأشهرهم ، فإذا ضرب رجل من سعد - وهم رعاة الزبرقان - فقتل من نسه ، انتسب إليه لشرفه وشهرته .

(٣) من أمثلة الكتاب ٢٥/٣ .
(٤) في الكتاب ٢٥/٣ : « وقال رجل من بني دارم » ، وذكر البيت . وهو من شواهد المبرد في المقتضب ١٨/٢ .

الإهاب : الجلد سالم بديع .
(٥) الكتاب ٢٤/٣ وهو من الأبيات المجهولة القائل : وانظر السان مادة : فرتج .
وفرثج : موضع ببلاد طبرستان .

ويقال في العرض : « ألا تأتينا فنكرمك » . ويقال في التقى : « ليت زيدا عندنا فيحدثنا » . وقد قرئ :

[وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا]^(١) .

وقال مهلهل :

٣٩ - فلو نُبِشَ المقابرُ عن كَلْبٍ
فَيُخْبَرَ بالذُّنُوبِ أَى زِيرٍ^(٢)

وقال أمية بن أبي الصلت :

٤٠ - أَلَا رَسُولَ لَنَا مَا فَيُخْبِرُنَا
مَا بَعْدَ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا^(٣)

ويقال في التحفيض : « هلا زرت زيدا فيكرمك ؟ » .
ويقال في الدعاء : « اللهم ، لا تؤاخذنا بذنوبنا فهلك » . وقال الله -
هز وجل - :

[لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ ، وَأَكُنْ
مِنَ الصَّالِحِينَ]^(٤) .

وقد نصبت العرب بعدها في الواجب ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ؛

(١) في الأصل : « فيدعون » . وقد استشهد به ابن خضاع على النصب ، ومن قراءة ،
يقول سيبويه ٢٦/٣ : « وزعم هارون أنها في بعض المصاحف : (ودوا لو تدعن فيدعنوا) .
وانظر البحر المحيط ٢٠٩/٨ . والآية من سورة القلم ، رقم ٩ .

(٢) أسالي القالي ٢٤/١ ، ومعنى اليب ٢٩٦ ، وشرح الأشعرى ٣٢/٤ .
زير النساء : الذي يكثر زيارتهن .

(٣) الكتاب ٣٣/٣ ، والشذور ٣٢٢ .
يعنى أن يخبره رسول من الأموات بالفترة التي بين الموت والبحث .

(٤) سورة المطففين ، آية ١٠ . وانظر الكتاب ١٠٠/٣ .

قال الشاعر (١) :

٤١ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ
وَالْحَقَّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وقال الأعشى (٢) :

٤٢ - ثُمْتُ لَا تَجْزُونِي عِنْدَ ذَاكُمُ
وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا ٢٩٠

وقال طرفة (٣) :

٤٣ - لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الذِّلُّ وَسَطَهَا
وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعَصَمَا

وهذه المواضع التي ينصب فيها ما بعد الفاء ، منها ما يجوز فيها العطف ويكون إعراب الفعل الثاني كإعراب الفعل الأول الذي قبل الفاء ، ويكون معناه غير مخالف لمعناه (٤) . وكلها يجوز فيها القطع من الأول ورفع الفعل على أنه موجب ، مثال ذلك : « لا يشتم عمرو زيدا فيؤذيه » ، إن نصب

(١) هو المبدرة بن حنبل . والبيت من شواهد الكتاب ٣٩/٢ ، ٩٢ . والمقتضب ٢٨/٢ ، والمقتضب ١٩٧/١ ، والشذور ٣١٤ ، ومعنى اليب ١٩٠ ، والمص ٧٧/١ ، ١٠/٢ ، ٧٢ . والدور ٥١/١ ، ١٠/٢ ، ٩٠ ، وشرح الأسماء ٣٠٥/٣ . والخزانة ٩٠٠/٣ .

(٢) ديوانه ٩ . وروايته فيه : « هناك لا تجزونني » والبيت من إنشاد يونس في الكتاب ٣٩/٣ .

أحقبه الله : جازاه ، يقول : لا أرجو بما أصنع منكم جزاء ، وإنما ثوابي على الله .

(٣) ديوانه ١٣٩ . واليب من شواهد الكتاب ٤٠/٣ . والمقتضب ٢٨/٢ ، والمقتضب ١٩٧/١ .

كنى بالحضبة عن عز قومه . ويسمى : يمين .

(٤) الكتاب ٣٠/٣ .

كان المعنى : لا يشتم ولا يؤذ (١) ، فهناك من أنواع الأذى . وإن رفع كان المعنى : إن شتمه (٢) آذاه . وإن جزم « يؤذيه » وعطف على قوله : « يشتم » كان المعنى : فإنه يؤذيه ، أى : من شأنه أن يفعل ذلك . وقال النابغة (٣) :

٤٤ - وَلَا زَالَ قَبْرُ بَيْنَ ثُبْنَى وَجَاسِمٍ
عَلَيْهِ مِنَ الْوَسْمَى جَوْدٌ وَوَابِلٌ

٤٥ - فَيُنْبِتُ حَوْذَانًا وَعَوْفًا مُنَوَّرًا
سَاتِبُهُ مِنْ خَيْرٍ مَا قَالَ قَائِلٌ

ولم يجعل « ينبت » جواباً ، ولكنه قطع ، ولو نصب لجاز . وقال (١) :

(١) هذا هو المعنى الأول الذى ذكره من معنى النصب ، والذى مثل له فى النسخ بفوك : « ما يأتين زيد فأصله » ، وقال فيه : إن المعنى : ما يأتين زيد فكيف أعطيه ؟ أى : لا . الإيهام بسبب السطو ، فإذا لم يأت لم يعط ، ولو كان لأصل . وكذلك هنا يقال فى « لا يشتم عمرو زيدا يؤذيه » ، والذى فى المستقبل ، والشتم سبب الإيذاء ، وإذا وقع آذاه .

ولا يصحور فى النسخ المعنى الثانى الذى أورده فى النسخ .

(٢) فى الأصل : « شتمه » .

(٣) فى ديوان النابغة برواية الأصمى ١٢١ يروى الأول :

سَى الثُبْنَى قَبْرًا بَيْنَ بَعْمَى وَجَاسِمٍ يَفِثُ مِنَ الْوَسْمَى قَطْرٌ وَوَابِلٌ
وأما برواية ابن السكيت ١٢٠ ، فيروى :

وَلَا زَالَ يَتَى بطن شرح وجاسم بجود من الوسى قطر ووابل
ولم يروى ابن السكيت البيت الثانى .

والبيان من شواهد الكتاب ٣/٣٩-٣٧ ، والمقتضب ٢/٢١ .

وتبنى : بلدة بحوران من أحمال دمشق ، وجاسم : موضع قريب من دمشق . والجود والوابل : أغزر المطر . والوسى : أهل المطر لأنه يأتى بعد طول العهد بالمطر . والحوذان والعوف : نباتان طيب الرائحة . ساتبه : سائى عليه .

(٤) هو جميل بن ممر . وهو من شواهد الكتاب ٣/٣٧ ، وشرح المفصل لابن عيش

٣٩/٧ ، ومنى اليب لابن هشام ١٨١ ، والثلثون ٣١٣ . والمطلع ١١/٢ ، والبر ١٣١ ، والبر ٨/٢ ، والخزاة ١٧١ ، ٢/١٠١ .

البيداء : القفر . بالسق : الأرض الجديدة . والقراء : القفر .

٤٦ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ أَنْ يَقْضِيَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ آلِ قَارِئِينَ
وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بِبَدَأِ مَمْلُوكٍ

ونقول (١) : « حسبته شتمني فأثب عليه » . إذا لم يقع الوثوب ، ومعناه :
لو شتمني لو ثبت عليه . وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع ، لأن
هذا بمنزلة قولك : ألسنت قد فعلت فأفعل .

وقال (٢) بعض الحارثيين :

٤٧ - غَيْرَ أَنَا لَمْ تَأْتِنَا بِبَقِيَّةٍ
فَنُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّسَامِيلَ (٣)

أى : فنحن نرجى .

الكلام على الواو :

الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب ، ومعناها في النصب معنى « مع » ،
قال الأعطل (٤) :

٤٨ - لَا تَنْهَ عَنِ خَطِيئَتِي وَمِثْلِهِ
عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

(١) هذه الفقرة لسيبويه ، انظر الكتاب ٣٦/٢ .

(٢) هذه الفقرة مع البيت وتفسيره لسيبويه . انظر الكتاب ٣١/٢ .

(٣) الكتاب ٣١/٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش ٣٦/٧ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٣ ،
٦١٥ ، والمقضي ٥٣٣ .

(٤) لم أجده في ديوانه ، ويقول البغدادي في الخزانة ٦٩٧/٣ : « والبيت وجد في عدة
قصائد ، ومنه الخطف في قتله » ، نسب الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في أشاله إلى المتوكل
العتاقي ونسب سيبويه للأعطل ، ونسب الحاتمي لسابق الجبري . ونقل السيوطي عن
تاريخ ابن عساكر أنه لم يراع . والمثبور أنه من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي بتصرف . والبيت
من شواهد الكتاب ٤٢/٢ ، والمقتضب ١٦/٢ ، وشرح الفصل ٢٤/٧ . والمقضي ٣٩٩ .
والشذور ٢٥٠ ، والأشعرى ٣٠٧ .

وتقول (١) : ولا تأكل السمك وشرب اللبن ، أى : لا تجمع بينهما ، ولو جزم لنهاء عن الجمع والفرقة ، ولو رفع لنهاء عن أكل السمك ، وأوجب له شرب اللبن ، أى : أنت ممن يشرب اللبن ، قال جرير (٢) :

٤٩ - وَلَا تَشْتُمِ الْمَوْتَى وَتَبْلُغِ أَذَاتَهُ
فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلَ تُسَفِّهُ وَتَجْهَلِ

نهاء عن الفعلين . وقال الخطيب (٣)

٥٠ - أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَتَكُونُ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحْسَاءُ

وهذا واجب فى المعنى ، فكان ينبغي أن لا ينصب ، لكن اللفظ لفظ الاستفهام . وقال فريد بن الصمة :

٥١ - قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ
ذُوَابًا ، فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعًا^(٤) . ٣٠٠

أراد : أنى لم أفخر به وأنا جزع ، وإنما فخرت به غير جزع .

(١) انظر الكتاب ٤٢/٣ - ٤٣ .

(٢) لم أجده فى ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٤٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعين ٣٣/٧ - ٣٤ .

الموت : ابن العم . والأذات : الأنف .

(٣) ديوانه ٥٤ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٢/٣ ، والمقطب ٢٧/٢ ، والمعنى ٧٤٥ ، والشلوخ ٣٢٧ ، والمص ١٣/٢ ، والدرر ١٠/٢ ، والامتنون ٣٠٧/٣ .

(٤) الكتاب ٤٢/٣ ، وأمال الشجرى ٣٦٤/١ .

ذوآب : هو ذوآب الأسى ، كان قد قتل عبد الله بن الصمة ، أبا فريد ، فقتله فريده بأبيه . والدة : من ولدك ، يقول : لم أجمع الضر والجزع ، بل أنا فخور بإدراكك ثارى غير خائف من قوم قاتل أسى ، لمزق ومنق .

ويقال في التني :

« لَا يَسْتَعْنِي شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ »^(١) .

أي : مع عجزه عنك .

وتقول في الأمر : « اتلني وآتيك »^(٢) . وإن أردت الأمر
أدخلت اللام ، فتقول : « وَلَاتِكَ » . وقال الله - عز وجل - :

[وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ
الصَّابِرِينَ]^(٣) .

وقراها بعضهم :

[وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ]^(٤) .

بالجزم .

وقال الله تعالى :

[وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ]^(٥) .

(١) المثال في الكتاب ٤٣/٢ .

(٢) لم يسمو به هذا المثال بقوله ٤٤/٣ : « إذا أردت : ليكن إتيان منك وإن آتيك ،
تني : إتيان منك وإتيان مني . وإن أردت الأمر أدخلت اللام كما فعلت ذلك في الفاء حيث
قلت : اتلني فلا حدثك ، فتقول : اتلني ولاتك » .

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٤٢ .

(٤) سمويه ٤٤/٢ . وفي البحر المحيط ٦٦/٢ : « قرأ الحسن وابن عسر وأبو حنيفة
وعمر بن عبد بكر الميم صلفاً حل (ولما يعلم) . وقرأ عبيد الوارث عن أبي عمرو : (ويعلم)
يرفع الميم » .

(٥) سورة البقرة ، آية ٤٢ .

وإن شئت جعلت : (وتكفوا) على العطف (١) .

وقال الله تعالى :

[يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا ، وَنَكُونُ] (٢)

قرئ بالرفع والنصب ، فالرفع على العطف وعلى القطع (٣) . وقال
الأعشى (٤) :

٥٢- فَقُلْتُ : ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى
لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ
ومن النصب قوله (٥) :

٥٣- لَلْبُسُ عِبَادَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) هذا توجيه سيويه ٤/٣ .

(٢) سورة الأنعام ، آية ٢٧ .

(٣) قال سيويه في الكتاب ٤٤/٣ : « فالرفع على وجهين ، فأحدهما أن يشرك الآخر الأول . والآخر على قولك : دعني ولا أعرد ، أي : قلني من لا يمرد » .

(٤) لم أجده في ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٤٥/٣ ، ومجالس ثعلب ٤٥٦ ، وأمالى القائل ٨٨/٢ ، ١٠٠ ، والإنصاف ٥٣١ . وشرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٧ ، وشرح اليب ٤٤٤ ، والثلور ٣٢٥ ، والأشعر ٣٠٧/٣ .
أندى : أهد وأشد لنعابه .

(٥) هي ميون بنت محمد زوج معاوية بن أبي سفيان . والبيت من شواهد الكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، والمقتب ٣٢٦/١ ، وأمالى الشجري ٢٨٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٧ ، وخزانة الأدب ٥٩٢/٣ ، ٩٢١ ، وشرح اليب ٢٩٥ ، ٣١٤ ، ٣٩٩ ، ٥٢٢ ، ٦٠٧ ، والثلور ٣٢٨ ، والمص ١٧/٢ ، والدرر ١٠/٢ ، والأشعر ٢١٣/٢ .

فقوله : « وتقر » منصوب بإضمار « أن » ، كأنه قال : تلبس وأن
تقر ، أي : وقرعة عني . وقال الأعشى (١) :

٥٤ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوَلِ ثَوَاهِ ثَوِيَّةُ

تَقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

على من روى « تقضى » على اسم « كان » . وقال كعب الغنوي :

٥٥ - وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي

وَيَغْضَبُ مِنْهُ ضَالِحِي بِقَسْوُولٍ (٢)

يجوز في « يغضب » الرفع والنصب ، والرفع على أن يكون داخلا في
صلة « الذي » معطوفاً على قوله : « ليس نافعى » . والنصب عطفاً على الشئ ،
كما قال : « وتقر عني » . وقد رد (٣) على سيويته في هذا ، والأظهر أنه
بمنزلة قوله : « ليس زيد قائماً ويقعده عمرو » ، أي : مع قعود عمرو .
ويقال : « دعى ولا أعود » . فهذا أوجب على نفسه أن لا يعود ،
تقطع (٤) . ومثله في القطع (٥) :

٥٦ - فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحاً لِحُرَّةِ

لَيْثِنْ كُنْتُ مَقْتُولاً وَيَسْلُمُ عَامِرُ .

(١) دهرانه ١٧٧ . والبيت من شواهد الكتاب ٣٨/٢ ، والمقطب ٢٧/١ ، ٢٦/٢ .

٢٩٧/١ ، وأمال النجدي ٢٦٣/١ ، وشرح المفصل ٦٥/٢ ، والمغنى ٥٦٠ .
الثواء : الإقامة . والبانة : الحاجة .

(٢) الكتاب ٤٦/٢ ، والمقطب ١٩/٢ ، والمصنف ٥٢/٢ ، وشرح المفصل لابن

عمر ٣٦/٧ ، وعزارة الأدب ٦١٩/٢ .

(٣) أنظر المقطب لبيد ١٩/٢ ، وشرح المفصل لابن عوش ٣٦/٧ .

(٤) الكتاب ٤٤/٢ .

(٥) البيت لنفس بن زهير بن جذيمة كما في الكتاب ٤٦/٢ ، والمصنف ١٦/٢ ،

والنور ١٠/٢ .

يريد : عامر بن الطفيل ، يقول : لئن قتلت وعامر سالم من القتل فلت بصريح القلب

عمر الأم .

إسقاط العلل الثواني والثالث

ومما يجب أن يسقط من النحو : العلل الثواني والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد ، من قولنا : « قام زيد » : لم رفع ؟ فيقال (١) : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالجواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام ، ولا فرق [بينه و(٢)] بين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل : لم حرم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه .

ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له : للفرق (٣) بين الفاعل والمفعول فلم (٤) يقنعه . ٣١٠ . وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل ، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة ، فأعطى الأثقل - الذي هو الرفع - للفاعل ، وأعطى الأخف - الذي هو النصب - للمفعول ، لأن الفاعل واحد - والمفعولات كثيرة ، ليقول في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون (٥) - فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع المسلم .

وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به ، وقسم فيه

(١) في الأصل : « فيقول » .

(٢) زدنا ما بين القوسين ليعظم السائل .

(٣) في الأصل : « الفرق » .

(٤) هذا سؤال سأله الزجاج لزيد ، كما قال ابن جني . وأجاب عليه الإجابة المذكورة

انظر الخصائص ١/ ٤٩ .

(٥) إل هنا انتهى كلام الزجاج .

إقناع ، وقسم مقطوع بفساده . وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين .
والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني (١) ، أن العلل الأول بمعرفتها نحصل
إثنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر . والعلل الثواني هي المستغنى
عنها في ذلك ، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة ، وذلك في بعض المواضع .

فمثال المقطوع به قول القائل : كل ساكنين التقياً في الوصل ، وليس
أحدهما حرف لين ، فإن أحدهما يحرك ، وسواء كانا من كلمتين أو كلمة
واحدة ، مثل قولنا : « أكرم القوم » ، وقال تعالى :

[قُمْ اللَّيْلُ] (٢) .

وقال تعالى :

[وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ] (٣) .

ويقال : مَدَّ ، ومدَّ ، ومدَّ (٤) . وآخر الأمر موقوف . مثل « اضرب » ،
فاجتمعت الدال إلى الدال الأولى ساكنة ، فحركات الثانية لالتقاءهما ، وإن
كان يمكن النطق بالثانية ساكنة في حال الوصل ، تقول : « مرة » (٥) يافى .
فأما « أكرم القوم » وأمثاله فلا يمكن إلا التحريك .

(١) ن الأصل ، الثاني .

(٢) سورة المزمل ، آية ٢ .

(٣) سورة المزمل ، آية ٨ .

(٤) لام الأمر المضعف يجوز تحريكه بالفتح لأنه أخف الحركات ، وبالكسر لأنه
الأصل في التخلص من الساكنين ، وأن يحرك بحركة العين ، ويغير عنه بالإتياع ، فتقول :
سج بالقم ، وطر بالكسر . وقد كثر ابن مضاء فعل الأمر تعبيراً عن هذه الصور الثلاثة
ومثل أمر المضعف في ذلك مضارع المضعف المجزوم . انظر الكتاب السويدي ٥٢٢/٣ - ٥٢٣ ،
وشرح الشافية الرضى ٢٤٣/٢ وما بعدها ، والمغنى للأستاذ طيبة ١٤٩ .

(٥) لم يمنع له في كتب النحويين تسكين المضعف وصلاً ، على أنه قد قرأ عمرو بن عبد
وأبو جعفر : (ولا يضار) بتشديد الراء وتسكينها . ويقول ابن جني في المحتسب ١٤٨/١ :
« تسكين الراء مع التشديد فيه نظر ، وطريقه أنه أجرى الوصل مجرى الوقف . . . »

١ - فيقال : لم حركت الميم من « أكرم » ، وهو أمر ؟ .

فيقال له : لأنه لم يترك ساكن آخر وهو لام التعريف ، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرك .

٢ - فإن قيل : ولم لم يترك ساكنين ؟

فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن النطق .

فهذه قاطعة ، وهي ثانية .

وكذلك قوله : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد ، فإنه تدخل عليه ألف الوصل .

١ - فإن قيل : فلم دخلت عليه ألف الوصل ؟

فيقال : لأنه فعل أمر حذفت من أوله الزائدة ، وكل فعل أمر حذف من أوله الزائدة فإنه تدخل عليه ألف الوصل .

٢ - فإنه قيل : فلم لم يترك أوله كذلك ؟

قيل : لأن الابتداء بالساكن لا يمكن .

وهي ثانية .

وكذلك « ميعاد » و « ميزان » ، وما « ٣٢ » أشبههما ، يقال : إن الأصل فيهما : « موعاد » و « مشوزان » . والدليل على ذلك أنهما من « وعد » و « وزن » ، فقاء (١) الفعل واو ، [و] يقال في جمعهما : مواعيد ، وموازن . وفي تصغيرهما : موييد وموزين . فأبدل من الواو ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها ، وكل واو سكنت وانكسر ما قبلها فلأنها تبدل منها ياء .

١ - وإن قيل : لم أبدل منها ياء ولم تترك على حالها ؟

قيل : لأن ذلك أخف على اللسان .

(١) في الأصل : « موعاد » .

فهذه واضحة أيضاً ، لكنها يستثنى عنها .

• • •

ومثال غير البين منها قولهم : إن الفعل الذى فى أوله إحدى الزوائد الأربع : إنه أعرب لشبهه بالاسم . ويكنى (١) فى ذلك أن يقال : كل فعل فى أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير جماعة النساء ولا النون الخفيفة ولا الشديدة فإنه معرب .

١ - فإن قيل : « بضرب » ، لم أعرب ؟

قيل : لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير جمع المؤنث ولا نون خفيفة ولا شديدة ، وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب .

٢ - فإن قيل : لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة ؟ فقيل : لأنه أشبه بالاسم فى أنه يصلح إذا أطلق للحال والاستقبال ، فهو عام ، كما أن « رجلاً » وغيره من المنكرات عام ، ثم إذا أراد المتكلم إيقاعه على معين أدخل عليه الألف واللام فأزال عمومه . وكذلك الذى فى أوائله الزوائد من الأفعال إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمانين أدخل « السين » أو « سوف » ، فهذا عام يخص (٢) بحرف من أوله ، وهذا عام يخص (٢) بحرف من أوله ، فأعرب الفعل لهذا الشبه . وأشبه أيضاً فى دخول لام التأكيد عليه ، يقال : « إن زيدا يقوم » .

ويقولون : أعرب الاسم لأنه على صيغة واحدة ، وأحواله مختلفة ، يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ، فاحتج إلى إعرابه هذه الأحوال . والفعل إذا اختلف معانيه اختلفت صيغة ، فأعفى ذلك عن إعرابه .

فلولا الشبه الذى بينه وبين الاسم ما أعرب .

(١) فى الأصل : « ويكنى » .

(٢) فى الأصل : « يخص » .

قيل : العلة الموجبة لإعراب الاسم هي موجودة في الفعل ، وذلك أننا لو قلنا : « ضرب زيد عمرو » ، و « زيداً عمراً » ، لم يتميز لنا الفاعل من المفعول ، كذلك إذا قلنا : « لا يضرب زيد عمراً » ، لولا الرفع والجزم ما عرف النى من النى . وكذلك إذا قلنا : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » لولا النصب والجزم [والرفع] لما عرف النى عنهما مفترقين ومجتمعين ، من النى عن الجمع ، ومن النى والفاعل من شأنه أن يشرب اللبن . وكما أن للأسماء أحوالاً مختلفة فكذلك للأفعال أحوال مختلفة ، تكون منفية وموجبة ومنياً عنها . ٣٣ . وأموراً بها ، وشروطاً ومشروطة ، ونخبراً بها ومستفهما عنها ، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء .

وأيضاً فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً ، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم ، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع . و [أمة] (١) العرب حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، وإذا فعل واحد من التحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله ! فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً ؟ وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودة في الفرع . وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ، وتشبيههم « إن » ، وأخوانها بالأفعال المتعدية في العمل . وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلاً ، وذلك أنهم يقولون : إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء (٢) ، فإذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام علتين ، كل واحدة من العلتين تجعله فرعاً ، منع ما منع الفعل وهو الخفض والتنوين . والعلل المانعة من الصرف : التعريف ، والعجمة ، والصفة ، والتأنيث ، والتركيب ، والعدل ، والجمع الذي لا نظير له ، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه ، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث

(١) ليست في الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٢٠/١ ، والمقضب ٣٠٩/٢ ، وشرح الكافية قرص ٣٠/١-٢١

وأما السيل ١٩ .

وما قبلهما (١) ، وذلك أن التعريف ثان للتذكير ، والمعجمي من الأسماء فرع في كلام العرب ، والصفة بعد الموصوف بها ، والتأنيث فرع على التذكير ، والتركيب فرع على المفردات ، والمعدول فرع بعد المعدول عنه ، والجمع فرع بعد الواحد ، والألف والتون الزائدتين (٢) يشبه بهما الاسم المذكر المؤنث . وأما وزن الفعل المختص به فبين .

فالوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله ، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالاً منه والشئ إذا عاوده اللسان خف ، وإذا قل استعماله ثقل . وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالاً منها ، فثقلت ، فمنعت ما منع الفعل من التنوين ، وصار الجر (٣) تبعاً له . وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلة التي — تلازم عدم الانصراف ، وأما غير ذلك ففضل ، هذا لو كان بيناً فكيف به وهو ما هو في الضعف ؛ لأنه ادعاء أن العرب أرادته ، ولا دليل على ذلك إلا سقوط التنوين . ٣٤٠ . وعدم الخفض ، وهذان إنما هما للأفعال ؛ فلو لا شبه الأفعال لما سقط منها ما سقط من الأفعال .

قيل : نجد من الأسماء ما هو أشد شبيهاً بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف ، وهي منصرفة ، نحو : « أقام إقامة » وما أشبهه ، وإقامة مؤنث ، والفعل مشتق منه ، ودال على ما يدل عليه من الحدث . وحامل — على مذهبهم — كالفعل ، ومؤكده ، والمؤكد تابع للمؤكد . كما أن الصفة بعد الموصوف فقه : التأنيث ، والتأكيد ، والعمل ، وزيادة الاشتقاق . وإن لم تكن فيه البناء نحو : « قيام » ، فقه أنه لا يثنى ولا يجمع ، كما أن الفعل كذلك (٤) .

ومستكمل على الحال الأول من هذا الباب إن شاء الله .

ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد : إن نون ضمير جماعة

(١) انظر الكتاب ٣ / ٢١٥ - ٢١٦ .

(٢) في الأصل : « الزائدتان » .

(٣) في الأصل : « الخبر » .

(٤) انظر السهيل في أماليه ٢٠ ، فاعلم ابن مضاء قد أعاد منه شيئاً في هذا النقد .

المؤنث حرك لأن ما قبله ساكن ، نحو : ضربن ، ويضربن (١) . وقال فيها قبلهما : إنما أسكنت لثلاثاً يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد . فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها . فجعل العلة معلولة بما هي علة له . وهذا بين الفساد ! ولولا الإطالة لأوردت منه كثيراً .

وكان الأعم (٢) - رحمه الله - على بصره بالنحو ، مولماً بهذه العلل الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل . وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السبلي (٣) - على مشاركته (٤) - رحمه الله - يولع بها ، ويحترعها ، ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصراً بها .

وكما أنا لا نسال عن عبر «عظم (٥)» ، وجيم «جعفر» ، وباء «برثن» ، لم (٦) فتحت هذه ، وضممت هذه ، وكسرت هذه ؟ - فكلنا لا نسال عن رفع «زيد» .

فلان قيل : «زيد» متغير الآخر .

(١) انظر المختضب ٢٧١/١ .

(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان . كان - كما يقول ابن بشكوال - : عالماً باللغات والعربية رسال الأقسام . وكانت الرحلة إليه في وقته . شرح الأشعار الستة الجاهلية ، وأشعار الجاهلية ، وله : النكت في كتاب سيويه ، وعبود الذهب في شرح أبيات الكتاب . وله مختصرات في النحو ومسائل في اللغة . توفي رحمه الله عام ٤٧٦ هـ عن ٦٦ سنة . انظر الصلة ٦٨١ ، وبغية الوعاة ٢٥٦/٢ . وفهرسة ابن خبير .

(٣) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي . عاش في الأندلس والمغرب بين سنة ٥٠٨ - ٥٨١ هـ . ومنه أحد أعلام الإسلام . تلمذ لابن الطراوة وابن الرماك شيخ ابن مضاء وغيرهم من أعلام الأندلس . وله من المؤلفات : الأمل ، ونتائج الفكر في النحو ، والروض الأنف ، والفرائض ، والتعريف والإعلام بما أبيه في القرآن من الأسماء والأعلام . ومسائل أخرى كثيرة . وقد ذاع صيته في الأندلس والمغرب . انظر دراستنا عنه ، والمطرب لابن دحية ٢٣٥ ، وبغية المختص ٣٥٤ ، والتكلمة ٥٧٠/٥ - ٥٧١ هـ .

(٤) كتاب في الأصل والتمورية ، يريد مشاركته في النحو إلى ما عرف به في العلوم الأخرى

(٥) العظم : الميل المظلم ، وعصارة شجر ، أو نبت يصطبغ به .

(٦) في الأصل : «ثم فطحت» .

قيل : كذلك « عظم » يقال في تصغيره بالضم ، وفي جمعه على « فعائل »
بالفتح .

لأن قيل : للاسم أحوال يرفع فيها ، وأحوال ينصب فيها ، وأحوال
يخفض فيها .

قيل : إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأول ، الرفع بكونه
فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً لم يسم فاعله . والنصب بكونه مفعولاً ،
والخفض بكونه مضافاً إليه - صار الآخر كالحرف الأول الذي يضم في
حال ، ويفتح في حال ، ويكسر في حال ، يكسر في حال الأفراد ، ويفتح
في حال الجمع ، ويضم في حال التصغير .

• • •

اسقاط التمارين

ومما ينبغي أن يسقط من النحو : « ابن من كذا مثال كذا » ، كقولهم :
« ابن من البيع مثال فعل » ، فيقول قائل : « بوع » ، أصله : « بيع » ،
فيبدل من الياء واواً لانضمام ما قبلها (١) ، لأن النطق بها ٣٥٥ . ثقیل ، كما قالت
العرب : موقن وموسر ، أصل موقن : مبين ، لأنه اسم فاعل ، وفعله :
أيقن ، فقاء الفعل منه ياء . وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه
ياء ، كما أن « أكرم » اسم الفاعل منه : « مكرم » ، فقاء الفعل وهي الكاف
هي فاء [اسم الفاعل (٢)] في مكرم . وكذلك كل اسم فاعل صحيح فاؤه
فاء فعله ، وعينه عينه ، ولامه لامه . وتقول في جمع « موسر » : مياسر ،
وفي تصغيره : ميسر ، لما زالت هلة [إبدال (٢)] الياء واواً - وهي
سكونها وانضمام ما قبلها - رجع إلى أصله .

ومن قال : « بيع » - بالكسر - كسر الياء لتصح الياء ، كما قالت
العرب : « ربيض » ، و « عين » ، و « غيد » ، في جمع : يبيضاء ، وعيناء ،
وغيداء وكذلك المذكر ، لأن فعلاء يجمع على فُعُل ، كحمراء وحمر ،
وشقراء وشقر . والقياس أن يقال : ببيض ، وغئيد ، وعئين ،
لكنهم عدلوا إلى الكسر لثلاثي يبدلوا من الياء واواً .

وأما أي الرأيين هو الصواب ، فلكل واحد من الرأيين حجة ، فحجة
من أبدل الياء واواً أن « بوعاً » مفرد ، وحمله على « موسر » ونظرائه
أولى من الحمل على الجمع . وأيضاً فلما وجدنا الآخر يتبع الأول ، أكثر

(١) انظر شرح الثانية لرضي ٢٩٤/٢ - ٣١١ . والنصف لابن جني ١٨٠/١ - ١٨٣
وغير موطن من هذا الكتاب .

(٢) مكانه في الأصل : « الفعل » .

(٣) في الأصل : « بدل » .

مما يتبع الأول الآخر ، قالوا : ميعاد وميزان ، فأبدلوا الآخر للأول ، ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة لتصح الواو .

وكذلك الأمر مما فاوّه واو ، نحو : « أجعل » و « أبسّن » (١) .

وكذلك « رياض » و « ثياب » ، أصله : رِوَاض وثواب ، فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها ، ولشروط آخر .

وكذلك : صام صياماً ، وقام قياماً ، أصله : صوام وقوام ، فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها .

وكذلك : « غسّري » و « دُعي » ، وكل ملامه واو ، إذا بنى [لما] (٢) لم يسم فاعله .

وكذلك اسم الفاعل مما لامه واو ، يقال : رأيت غازياً .

وكذلك : « قيل » ، و « سبق » ، على اللغة القصبية (٣) .

فهذا كله يتبع فيه الآخر الأول .

وحجة من قال : « يبيع » قياسه على « يرضى » ، وإبدال الضمة كسرة لتصح الياء أولى من رد الياء إلى الواو ، لأن الياء أخف ، وهي الغالبة على الواو .

وكما يتبع الآخر الأول ، كذلك يتبع الأول الآخر ، قالوا في تصغير « شيخ » (٤) : « شَيْبَيْخ » (٥) ، وكسرت الشين من أجل الياء .

(١) كذا في الأصل والقيومية : « امسن » ، وهو أمر من اللوسن ، وهو النوم ، يقال : رمن - كفرح - رشنا .

(٢) ليست في الأصل .

(٣) انظر اللغات في الكتاب ٢٤٢/١ .

(٤) بدد كلمة « شيخ » في الأصل والقيومية كلمة لم أتيناها وهي : « رجابة » .

(٥) انظر الكتاب ٥٢٣/٢ .

وقالوا في الأمر من الثلاثي المضموم العين بضم ألف الوصل لانضمام العين ، نحو : اقتل واخرج . وما أشبههما ، فلولا ضم العين لكانت الألف مكسورة كما هي فيما عینه مفتوحة أو مكسورة .

ومما يتبع فيها الأول الآخر : امرؤ وابنم .

إلا أن المواضع التي يتبع فيها الآخر الأول أكثر في كلام العرب من المواضع التي ٣٦٠ . يتبع فيها الأول الآخر ، ولكن رد الواو إلى الياء أكثر من رد الياء إلى الواو . ودَيْكِلٌ ، ودَيْبِجٌ ، أفصح من دَيْكُولٌ ، ودَيْبُوعٌ . فهذا على ثلاثة أقسام : ما رد الآخر إلى الأول لا غير ، وما رد الأول إلى الآخر لا غير ، وما فيه لغتان : رد الآخر إلى الأول ، ورد الأول إلى الآخر ، إلا أن رد الأول إلى الآخر أفصح . فترجع بهذا أن قول من يقول : دَيْبِجٌ ، أظهر .

فهذا في مسألة واحدة ، فكيف إذا أكثر من هذا الفن ، وطال فيه النزاع ، وامتدت إليه أطباب القول ، مع قلة جداه ، وعدم الافتقار إليه . والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه !

• • •

فما (١) يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما [لا] (٢) يفيد نطقاً ، كاختلافهم في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه من العمل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقاً ، كاختلافهم في رفع المبتدأ ، ونصب المفعول ، فنصبه بعضهم بالفعل ، وبعضهم بالفاعل ، وبعضهم بالفعل والفاعل معاً . وعلى الجملة فيما لا يفيد نطقاً .

• • •

(١) في الأصل : « وما » واستبدلتا بالواو فاء حتى لا يبدو في كلامه تكرار . بل يكون قوله التال اختصاراً لكلامه السابق .
(٢) ليست في الأصل .

ختم المخطوطة

كل ، والحمد لله حق حمده ، والصلاة على محمد نبيه وعبدته ، وسلم
تعلبا .

مراجع التحقيق

- ١ - ابن كيسان النحوى للدكتور محمد إبراهيم البنا ط دار الاعتصام ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٢ - ارتشاف الضرب لأبي حيان ، نسخة بمكتبة كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر .
- ٣ - أمالى السهيلي ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ط السعادة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٤ - الأمالى الشجرية ، ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد سنة ١٣٤٩ هـ .
- ٥ - أمالى القالى ، ط السعادة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٦ - إنباه الرواة على أنباء النحاة للقطبي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار الكتب ١٣٦٤ هـ - ١٩٥٠ م .
- ٧ - الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسيبويه ، لابن ولاد ، مخطوط بالمكتبة النيمورية بدار الكتب المصرية .
- ٨ - الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط السعادة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ٩ - البحر المحيط لأبي حيان ، ط السعادة .
- ١٠ - بغية المتلمس للضبي ، ط مجريط ١٨٨٤ م .
- ١١ - بغية الوعاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٢ - البيان والتبيين للمحافظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ١٣ - الترمذي بشرح ابن العربي ، ط . الصاوي ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م .

- ١٤ - التكملة لكتاب الصلاة ، ط مدريد ، ط الشرقية بالجزائر .
- ١٥ - حاشية الصبان على شرح الأدهوني . ط دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
- ١٦ - حاشية بس على الألفية ، ط المولوية بفاس ١٣٢٧ هـ .
- ١٧ - خزانة الأدب للبغدادى ، ط المطبعة الأميرية بيولاى ١٢٩٩ هـ .
- ١٨ - الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، ط . دار الكتب ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ١٩ - الدرر اللوامع للشنقيطى ط . مطبعة كردستان العلمية بمصر ١٢٣٨ هـ .
- ٢٠ - ديوان أبي تمام ، تصحيح محي الدين الخياط .
- ٢١ - ديوان الأعشى ، دار صادر بيروت .
- ٢٢ - ديوان جرير ، دار صادر بيروت .
- ٢٣ - ديوان الحطيئة ، دار صادر بيروت .
- ٢٤ - ديوان الفرزدق ، دار صادر بيروت .
- ٢٥ - ديوان المتنبي ، شرح العكبرى ، نشر دار الكتاب العربى - بيروت .
- ٢٦ - ديوان النابغة ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق د . شكرى فيصل - دار الفكر بيروت .
- ٢٧ - ديوان النابغة ، رواية الأصمى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م .
- ٢٨ - ديوان النمر بن تولب ، صنعة الدكتور نوري هودى القيسى ، مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٩ م .
- ٢٩ - سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط . عيسى البابى الحلبي
- ٣٠ - السهيل ومنهجه النحوى ، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، مقدمة من محمد إبراهيم البنا ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٣١ - شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط . السعادة بمصر ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

- ٣٢- شرح الألفونى على الألفية (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، ط . دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
- ٣٣- شرح السبرانى على الكتاب ، مخطوط بدار الكتب المصرية .
- ٣٤- شرح شافية ابن الحاجب للرضى ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ط حجازى بالقاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ٣٥- شرح الكافية للرضى ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازى ، ط الشروق - بيروت ١٩٧٥ م .
- ٣٦- شرح المفصل لابن يعيش ، ط . المنيرية .
- ٣٧- صحيح البخارى ، دار الشعب بالقاهرة .
- ٣٨- صحيح مسلم بشرح النووى ، ط . المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م .
- ٣٩- الصلة فى تاريخ علماء الأندلس لابن بشكرال . الدار المصرية للتأليف والرجة ١٩٦٦ م .
- ٤٠- عيون الأخبار لابن قتيبة ، ط دار الكتب ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ م .
- ٤١- فهرسة ابن خير ، منشورات المكتب التجارى ببيروت .
- ٤٢- كتاب الاختيارين ، صنعة الأخضر الأصفر ، تحقيق الدكتور . فخر الدين قباوة ، ط الكتي - دمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٤٣- الكتاب لسيويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٤٤- كتاب الأصول فى النحو لأبى بكر بن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين القشلى ، ط . مطبعة النعمان - النجف الأشرف ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٤٥- كتاب المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعيني ، على هامش خزانة الأدب ، ط . المطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩ هـ .
- ٤٦- لسان العرب لابن منظور .
- ٤٧- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط . دار المعارف بالقاهرة المطبعة الثانية ١٩٦٠ م .

- ٤٨ - مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، ط .
مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ٤٩ - المختص لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين . دار التحرير
١٣٨٦ هـ .
- ٥٠ - المطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية ، تحقيق إبراهيم الأبياري
وآخرين ، ط . الأميرية ١٩٥٤ م .
- ٥١ - معجم الأدباء لياقوت - المطبعة الأخيرة ، ط . مطبعة عيسى البابي
الخلي .
- ٥٢ - المغني في تصنيف الأفعال ، ل محمد عبد الخالق عضيمة ، دار العهد
الجديد للطباعة ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٥٣ - مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين ،
دار الفكر - بيروت ١٩٦٩ م .
- ٥٤ - مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط مصطفى
البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٥٥ - المختضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، دار التحرير بمصر
- ٥٦ - المنصف لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين ، ط ، مصطفى
الخلي ١٩٥٤ م .
- ٥٧ - نتائج الفكر في النحو للسبيلي ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ،
منشورات جامعة قاريونس بليبيا ، ط ، دار الشروق بيروت ١٣٩٨ هـ
١٩٧٨ م .
- ٥٨ - نقد الشعر لقدامة بن جعفر ، تحقيق كمال مصطفى ، ط ، السعادة.
مصر ١٩٦٣ م .
- ٥٩ - النوادر لأبي زيد ، ط الكتاب العربي - بيروت .
- ٦٠ - معجم الهوامع للسيوطي ، ط . السعادة .
- ٦١ - وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . د
السعادة ١٩٤٨ م .

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات
- ٢ - الأحاديث
- ٣ - الأمثال
- ٤ - النعر
- ٥ - الأعلام
- ٦ - الأماكن
- ٧ - الفهرس الموضوعى

١ - فهرس الآيات (٥)

الصفحة	الآية	السورة، رقم الآية
١٢٣	(ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) .	البقرة - ٤٢
٧١	(ويسألونك : ماذا ينفعون ؟ قل : العفو) .	البقرة - ٢١٩
١٢٣	(ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين)	آل عمران - ١٣٢
٩٧	(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) .	المائدة - ٣٨
١٢٤	(يا ليتنا ترد ولا نكذب بآيات ربنا ، ونكون) .	الأنعام - ٢٧
٩٨	(قل : آفة أذن لكم ، أم على الله تفترون)	يونس - ٥٩
٧٧	(واصل القرية التي كنا فيها ، والعير التي أقبلنا فيها)	يوسف - ٨٢
٧١	(وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً)	النحل - ٣٠
٨٨	(آتوني أفرغ عليه قطراً)	الكهف - ٩٦
١١٦	(لا تفترون على الله كذباً فيسحقكم بعذاب)	طه - ٦١
١١٦	(ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) .	طه - ٨١
٩٧	(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)	النور - ٢
١١٦	(لا يقضى عليهم فيموتوا) .	فاطر - ٣٦
٨٧	(حتى توارت بالحجاب) .	ص - ٣٢
٩٧	(أبشرا منا واحداً تتبعه) .	القمر - ٢٤
١١٢	(إنا كل شيء خلقناه بقدر) .	القمر - ٤٩
١١١	(الشمس والقمر بحسبان . والنجم والشجر يسجدان)	
	(والسماء رفعها ووضع الميزان) .	الرحمن - ٥-٧
٩٩	(أفرايتم ما تمنون ؟ أنتم تخلقونه) .	الواقعة - ٥٨، ٥٩

• فهرست الآيات والأحاديث والأمثال والأشعار الواردة في نص كتاب الرد على النعاة .

الصفحة	الآية	السورة ، رقم الآية
١١٨	(لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين) .	المنافقون - ١٠
١١٨	(ودعوا لو تلمهن فيدهنوا) .	القلم - ٩
١٢٨	(واذكر اسم ربك) .	المزمل - ٨
١٠٧	(يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) الإنسان - ٣١	
١٠٧	(أخرج منها ماءها ومرعاها ، والجبال أرساها) .	النازعات ٣١ ، ٣٢
٨٧	(عيسى ونولى . أن جاءه الأعمى) .	عيسى - ١ ، ٢
٧١	(ناقة الله وسقياها) .	الشمس - ١٣

• • •

٢ - فهرس الأحاديث

٧٥	« أمتي لا تجتمع على ضلالة » .
٦٣	« الدين النصيحة » .
٦٣	« من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه » .
٧٤ ، ٦٣	« من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ »
٧٤ ، ٦٣	« من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » .

٣ - فهرس الأمثال

٦٦	« زاحم يعود أودع » .
٦٦	« كل حجر في الحلاء يسر » .
٦٧	« ليس هذا بعشك فأدرجى » .

• • •

٤ - الأشعار

الصفحة	
١٢٢	ألم ألك جاركم وتكون بيني وبينكم المودة والإخاء
...	
١١٩	ثمت لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقبنا
١١٧	وما حل سعدى غريباً ببلدة فينسب إلا الزرقان له أب
١١٧	كأنك لم تدبح لأهلك نعجة فيصبح ملقى بالفناء إهابها
٨٧	تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكلب
٨٦-٨٩	وكننا مدامة كأن متونها
	جری فوقها واستشمرت لون مذهب
٩٨	أثعلبة الفوارس أم رياحاً عدلت بهم طهية والخشابة
١١٤	وما أدري أغيرهم ثناء وطول العهد أم مال أصابوا
...	
١٠٩	أى فنى هيجاء أنت وجارها إذا ما رجال بالرحال استقلت
...	
١١٩	سأترك منزلى لبني نعيم وألحق بالحجاز فأسرّبحا
١١٣	أبحث همى تهامة بعد نجد وما شيء حيث بمسبح
١١٥	ياناق سيرى عنفاً لسيحاً إلى سليمان ففسرّبحا
...	
٦٧	لو كان يخفى على الرحمن خافية من خلقه خفيت عنه بنو أسد
١٠٦	فلا حسباً فخرت به لئيم ولا جنداً إذا ازدحم الجودود
...	

١٢٥	فلا بدعني قومي صريحاً لحرة	لئن كنت مقتولاً ويسلم هامر
١٠٥	فلا ذا جلال هبته لجلاله	ولا ذاع ضياع هن يتركن للفقر
٦٨	خل الطريق لمن يبني المنار به	وارز برزة حيث اضطرك القدر
١١٨	فلو نبش المقابر عن كليب	فيخبر بالذئاب أي زير
٩١	إني ضمنت لمن أئاني ماجني	وأني فكانت وكنت غير غدور
٧٦	يقول من تفرع أسماعه	كم ترك الأول للأخسر
١٠٧	أصبحت لا أحمل السلاح ولا	أملك رأس البعر إن نفرا
	والذئب أخشاه إن مررت به	وحدي، وأخشى الرياح والمطرا
٩	أرواح مودع أم بكسور	أنت فانظر لأي ذاك تصير

...

٦٧	وابن اللبون إذا مالز في قرن	لم يستطع حيلة البزل القناعيس
----	-----------------------------	------------------------------

...

١١٣	أق كل عام ماتم تبعثونه	على عمر ثوبتموه ومارضا
-----	------------------------	------------------------

...

١٢٢	قتلت بعبد الله خير لدائه	ذوأبا، فلم أفخر بذاك وأجزعا
١٠٦	لا تجزعي إن منفا أهلكته	وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

...

١١٧	وما قام منا قائم في ندينا	فينطق إلا بالنبي هي أعرف
١٢٤	لبس عباءة وتقر عيني	أحب إلى من لبس الشفوف

...

١٢١	ألم تسأل الربيع القواء فينطق	وهل تخبرنك اليوم يبداء سملق
-----	------------------------------	-----------------------------

...

٩٦	أميران كانا آخيانى كلاهما	فكلا جزاه الله عني بما فعل
١٢٠	ولا زال قبر بين تين وجاسم	عليه من الوسمي جود وواهل
	فينبت حوذانا وعوفاً منوراً	سابعه من خبر ما قال قائل

وما أنا للشيء الذى ليس نافعى	١٢٥
ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته	١٢٢
إذا هى لم تستك بعود أراكة	٨٩
كناطح مضرة يوماً ليفلقها	٦٧
فرد على الفؤاد هوى عبيداً	٨٩
وقد نفى بها ونرى عصوراً	
غير أنا لم تأتسبا يقين	١٢١
فلا مزنة ودقت ودقها	٨٣
ولا أرض أبقل إيقالها	

...

لنا هضبة لا يدخل الذل وسطها	١١٦
مريرة ودعها وإن لائم	٩٥
لقد كان فى حول ثواء ثويته	١٢٥
ولكن نصفاً لوسبيت وسبى	٨٩
وما أنت من قيس فتنبع دونها	١١٦
وما انتفاع أخى الدنيا بناظره	٦٦
ألم تسأل فتخبرك الرسوم	١١٧
لا تنه عن خلق وتأتى مثله	١٢١
وياوى إليها المستجير فيعضها	
غداة غدا أم أنت للبين واجم	
تقضى لبانات ويسأم سالم	
بنو عبد شمس من مناف وهاشم	
ولا من نعيم فى الله والخلاصم	
إذا استوت عنده الأنوار والظلم	
على فرتاج والطلل القديم	
عار عليك إذا فعلت عظيم	

...

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه	٩٢
ألا رسول لنا منا فيخبرنا	١١٨
فقلت: ادعى وأدعوا أندى	١٢٤
أكل عام نعم تحـوونه	١١٣
أخوها غلبه أمه بلبانها	
ما بعد غابتنا من رأس مجراننا	
لصوت أن ينادى داعيان	
يلقحه قوم وتنتجونه	

...

وقائلة خولان فانكح فتانهم	٩٦
ترنو بطرف ساحر قازر	٦٤
وأكرومة الحيين خلوا كماها	
أضعف من حجة نحوى	

...

٥ - الأعلام-

٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٦٩ .	الأخطل : ١٢١ .
٧٤ ، ٧٦ ، ١٢٧ .	الأخفش (سعيد بن مسعدة) : ١٠٠ .
الحارث بن كلدة : ١١٤ .	١٠٢ ، ١٠٤ .
ابن حزم : ٩ .	أبو الأسود الدؤلي : ٩٢ ، ٩٦ .
الحكم المستنصر : ٧ .	الأعشى : ٦٧ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ١٢٤ .
الحشاب (قبيلة) : ٩٨ .	١٢٤ ، ١٢٥ .
الخليل بن أحمد : ١٧ ، ١٨ ، ٣٥ .	الأعلم : ١٣٣ .
٣٦ ، ٤١ ، ٧٥ .	أمرؤ القيس : ١٤ .
دريد بن الصمة : ١٢٢ .	أمية بن أبي الصلت : ١١٨ .
الربيع بن ضبع الفزاري : ١٠٧ .	الأنباري ، أبو البركات : ٨٨ .
ابن رشد (الجدل) : ٦ .	ابن باجه : ٦ .
ابن الرماك : ٦ .	ابن الباذش : ٦ .
الزبرقان بن بدر : ١١٧ .	تمام حسان - دكتور : ١٠ .
الزجاج : ١٢٧ .	أبو تمام : ٧٦ .
الزجاجي : ٣٥ .	تميم (قبيلة) : ١١٦ ، ١١٩ .
زكي نجيب محمود : ١٠ .	ثعلبة (قبيلة) : ٩٨ .
الزيادي : ١٠٨ .	الجاحظ : ٧٦ .
زيد الخير : ١١٣ .	جرير : ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٨ ، ١٠٦ .
ابن السراج : ٣٨ ، ٣٩ .	١١٣ ، ١٢٢ .
سعد (قبيلة) : ١١٧ .	جميل بن معمر : ١٢٠ .
ابن سنان : ٩ ، ٤٦ .	ابن جني : ١٢ ، ١٧ ، ١٨ ، ٣٧ -

• هذه فهرسة للأعلام الواردة في الدراسة ونص ابن سناء .

السبيل : ٣ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٦٨ ، ١٣٣ .
 سيويه : ١٢ ، ١٤ - ١٨ ، ٢٤ ، ٣٥ ، ٩٧ ، ٦٩ ، ٤٥ ، ٤١ ، ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١٠٧ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٥ .
 ابن السيد : ٦ .
 السيرافي : ٨٦ ، ١٠٨ .
 شوقي ضيف : ٣ .
 ابن الطراوة : ٦ ، ٢٢ ، ٢٣ .
 طرفة بن العبد : ١١٩ .
 الطرماح : ٦٧ .
 طفيل الغنوي : ٨٦ ، ٨٩ .
 طهية : ٩٨ .
 عبد القاهر الجرجاني : ٩ ، ٣١ ، ٤٣ ، ٤٦ .
 عبد المؤمن بن علي (مؤسس دولة الموحدين) : ٧ .
 هدي بن زيد : ٩٩ .
 ابن العربي : ٩ .
 حلقة بن عبد : ٨٧ .
 أبو عمرو بن العلاء : ٧١ ، ٧٥ .
 ابن فارس : ٤٣ ، ٦٤ .
 الفارسي : ٤٢ .
 القراء : ٨٥ ، ٨٦ .
 القرزدي : ٨٩ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٩ .

قيس (قبيلة) : ١١٦ .
 قيس بن الحصين الحارثي : ١١٢ .
 قيس بن زهير : ١٢٥ .
 الكسائي : ٨٥ ، ٨٨ .
 كعب الغنوي : ١٢٥ .
 المازني : ٧٦ .
 مالك بن أنس : ٨٠ ، ٥ .
 المبرد : ١٣٢ .
 المتنبي : ٦٦ .
 محمد صلى الله عليه وسلم : ٦ ، ٨ .
 ٦٣ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٥ .
 محمد بن أمين بن عمر ناسخ المخطوطة : ٥١ .
 محمد بن ثومرت : ٧ ، ٨ ، ٦٣ .
 محمد عبد الخالق عزيمة : ٩٧ .
 محمد علي النجار : ٥٢ .
 محمود قاسم : ٤٠ .
 المرار الأسدي الشاعر : ٨٨ .
 المراكشي : ٨٠ ، ٦ .
 ابن مضاء : ٣ - ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٧ - ٢١ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٠ .
 ٣٥ ، ٣٨ - ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ .
 ٥١ ، ٦١ ، ٧٦ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .
 ١١٠ .

المغيرة بن جناء : ١١٩ .

المهلهل : ١١٨ .

ميسون بنت بحدل : ١٢٤ .

التابغة : ١٢٠ .

أبو النجم : ١١٥ .

النمر بن تولب : ١٠٦ .

هدبة بن الحشرم : ١٠٥ .

هشام الضرير : ١٠٨ .

ابن هشام : ٤١ .

ابن ولاد : ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١١ .

أبو الوليد بن رشد : ٧ ، ١٠ .

يعقوب بن يوسف : ٧ ، ٨ ، ٩ .

٦٣ ، .

يوسف بن عبد المؤمن أمير الموحدين

٧ ، ٦٣ .

• • •

٦ - الأماكن

أشبيلية : ٥ .	العراق : ٦٧ .
الأندلس : ٣ ، ٥ - ٧ ، ١٠ ، ٢٢ .	فاس : ٨ .
٦٨ .	فرتاج : ١١٧ .
البصرة : ٣٥ ، ٧٤ .	القدس : ٥١ ، ٥٢ .
بنغازي : ٣ .	قرطبة : ٥ ، ٦ .
تبي : ١٢٠ .	الكوفة : ٧٤ .
تهامة : ١١٣ .	المسجد الأقصى : ٥١ .
جامع : ١٢٠ .	المغرب : ٧ ، ٨ .
الحجاز : ١١٩ .	نجد : ١١٣ .

فهرس موضوعى

الموضوع	الصفحة
بين يدى هذه الطبعة	٣
الدراسة	٥ - ٥٨
تمهيد :	٥ - ١١
(أسباب شهرة كتاب الرد على النحاة . عصر ابن مضاء الجمود الفكرى فى عصر المرابطين . ازدهار الحياة العلمية فى عصر الموحدين . تأثر ابن مضاء فى النحو باتجاه دولة الموحدين . ما دعا ابن مضاء إلى إسقاطه من النحو) :	
١- إلغاء العوامل النحوية	١٢ - ٣٥
(أساس القول بالعامل . ابن مضاء يرتضى ما نسب إلى ابن جنى ، تحقيق نظرية العامل . تقدير العامل . تقدير الضمير) .	
٢- إلغاء العلل	٣٥ - ٤٠
(نقد التعليل قديم . الأسباب التى وجهت النحاة إلى التعليل . قيمة العلة) .	
٣- إلغاء التمارين	٤١ - ٤٤
(نقد التمارين قديم . الفرض منها . هل من حق اللغوى أن يضع صيغاً وأساليب لم تسمع ؟)	
تقديم عام للكتاب	٤٥ - ٤٦
التعريف بالمخطوط ومنهج التحقيق	٥١ - ٥٨

الصفحة	الموضوع
٢٣ - ٦٨	كتاب الرد على النحاة

مقدمة ابن مضاء ٢٣ - ٦٨

(أسباب تأليفه لهذا الكتاب . تزيد النحاة . ابن مضاء
ينصح النحاة . دعوته لقارئ كتابه أن يتحرر من الهوى
والتقليد)

الفصل الأول : إلغاء العوامل ٦٩ - ٨٤

(ما قاله سيوييه . مقالة ابن جني . تقده لحديث العامل
أنواع المهدوفات . إجماع النحاة ليس حجة . لا حاجة إلى
تقدير متعلق الجار والمجرور . لا حاجة إلى تقدير الضمائر
في الصفات والأفعال) .

الفصل الثاني : تطبيقه للنحو من غير حامل في باب التنازع ... ٨٥ - ٩٤

الفصل الثالث : تطبيقه للنحو من غير عامل في باب الاشتغال ... ٩٥ - ١١٥

تطبيقه في باب نواصب المضارع ١١٥ - ١٢٦

الفصل الرابع : إسقاط العلل الثواني والثالث ١٢٧ - ١٣٤

الفصل الخامس : إسقاط الثمارين ١٣٥ - ١٣٧

المراجع ١٤١ - ١٤٤

الفهارس العلمية ١٤٥ - ١٦٠

رقم الإيداع ١٩٧٩/٢٢٧٥

الترقيم الدولي ٨ - ٨٩ - ٧٣٠١